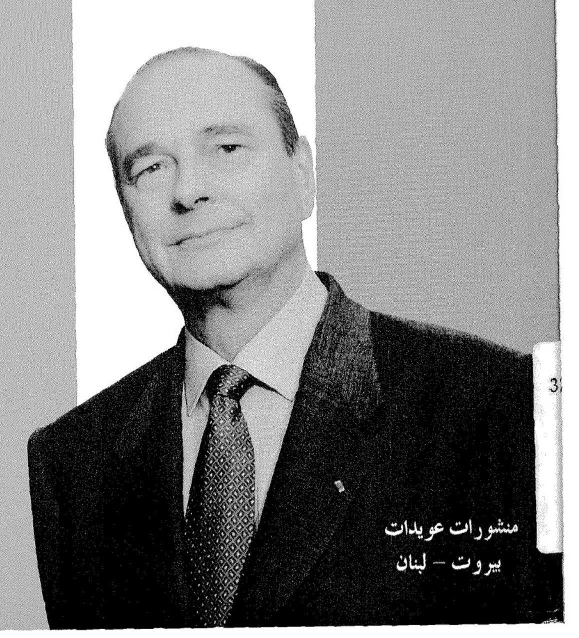
جـاك شيراك

فرنسا جديدة
فرنسا للجميع



منشورات عويدات
بيروت – لبنان

فرنسا جديدة
فرنسا للجميع

جاك شيراك

فرنسا جديدة
فرنسا للجميع

ترجمة

أنطوان إ. الهاشم و أحمد عويدات

منشورات عويدات
بيروت ـ لبنان

الطبعة الاولى 1996

حين يقول الـمرء:

«ماذا سيحدث؟»

بدلاً من أن يقول:

«ماذا سأفعل؟»

قُلْ هو زمن الأقول.

أُهدي بعض هذه الخواطر إلى الشباب الفرنسي الذي أبصر النور بعد سنة 1968.

ليس جيلاً عادياً تماماً هذا الجيل الذي يخوض غمار حياة غامضة الآفاق، ولكنه يخوضها وعلى شفتيه طيف ابتسامة حتى ولو كانت غالباً تخفي القلق والاضطراب. إنه جيل يرى المجتمع معادياً له، ولكنه لا يعترض على أسسه.

ومع ذلك... ففي بعض الضواحي التي نجد فيها شاباً من اثنين عاطلاً عن العمل، لا نستطيع أن نتكلّم عن أزمة استخدام بل بالأحرى عن «تفكك اجتماعي» كما لاحظ ذلك آلان تورين (Alain Touraine). ويطغى القلق نفسه على بلد اضطرت عاصمته، تجاه موجة الضيق العارمة والفقر المدقع، أن تنشئ مصلحة طوارئ إجتماعية مماثلة لمصلحة المساعدات الطبية الطارئة[1] مُنجزة بذلك أُولى المبادرات للتضامن. بلد يزداد فيه عدد الأميين ويكاد يبلغ المليونين من المواطنين، ويصبح فيه داء السيدا هاجساً في النفوس ويزداد انتشاره في الأجساد. وتتسلل المخدرات إلى كل مكان بطريقة مأساوية. ويغزو فيه شقاء العالم شاشاتنا. ويروح الأمل يضعف في القلوب معرِّضاً إيّاها للإحباط والشلل.

وبالرغم من كل ذلك فإن الأخت إيمانويل، (Emmanuelle) التي خَبَرَتْ هواجس الناس وهمومهم لحقبة طويلة من الزمن، قالت لي منذ وقت قصير «أترى، لم يتمسك عصر من العصور بالإنجيل كما يتمسك هذا العصر». وأمام دهشتي القوية تابعَتْ كلامها مفسِّرة: «لم تكن الأريحية والحب بهذا المقدار في قلوب الشباب في أي زمن من الأزمنة».

ويقول الشاعر العربي: «شقّ قلب إنسان تجدْ فيه شمساً».

---

(1) SAMU: Service d'Assistance Médicale d'Urgence.

هذا صحيح، لكن القشرة قد تتفاوت مقاومةً. نحن في زمن تتميَّز فيه القشرة التي تغلِّف قلوب الشباب رقّة وهشاشة. ويمكن لحركة بسيطة أن تمزِّقها وتفجِّر قوىً مدهشة من التعاون من شأنها أن تبدِّل، دون حقد أو كراهية، التقاليدَ الجامدة وتدعو إلى التغييرات التي يتطلبها زماننا.

ففي أقل من خمسة عشر عاماً انتقلنا من غوغائية السهولة، حيث كان كل شيء يبدو ممكناً لدى النخبة في وطننا، إلى غوغائية الصعوبة حيث لا يبدو لهم شيء ممكناً.

إنه زمن الأفول، كما تقول الحكمة، عندما يقول الإنسان «ماذا سيحدث؟» بدلاً من أن يقول: «ماذا سأفعل؟»

ماذا سأفعل؟ ذلك هو السؤال الذي يطرح نفسه على كلٍّ منّا.

لقد حاولتُ أن أقدِّم بعض عناصر الجواب. ولا أدَّعي، بعملي هذا، كما أني لا أحب، أن أستعرض كلّ الموضوعات التي تشغلنا وتشغل بالنا، ولا حتى أن أُعِدَّ مشروع مجتمع.

إن هدفي، انطلاقاً من بعض الأمثلة، أن يشاطرني الناس قناعاتي بأنه، في بيئة متغيِّرة، لا شيء أشدُّ خطورة من أن يبقى الإنسان جامداً، وبأن الأمل الذي كان برنانوس (Bernanos) يقول فيه إنه اليأس الذي تمّ التغلب عليه، هو معركة تتطلب شجاعة وإبداعاً. ويجب أن نكون متفائلين في مطامحنا وعمليين في مساعينا، ويجب قبل كل شيء، القضاء على ظاهرة النبذ الإجتماعي وردّ الاعتبار إلى المواطنية، وأننا نقدر ويتحتَّم علينا أن نطمئن مواطنينا ونبعث فيهم من جديد الأسباب التي تجعلهم فخورين بكونهم فرنسيين.

وإننا، من أجل كل ذلك، يمكننا الاعتماد، بدون وجل، على شعبنا بأسره وخاصة على الشباب الفرنسي.

فرص العمل

قبل كل شيء...

البطالة مأساتنا

خمسة ملايين فرنسي هم اليوم محرومون من العمل. العاطلون عن العمل أو «المستفيدون من تدابير الانصهار في المجتمع أو الرعاية الاجتماعية يعيشون جميعاً بفضل مساعدة ليست هي غالباً سوى مرحلة تمهيدية للتسريح أو الإبعاد. فيعانون من جرَّاء ذلك الضيق والعذاب. ويُتَّهم مجتمعنا في تماسكه وتخسر بلادنا الجوهر والثراء.

ويتجادل الخبراء والسياسيون حول أصل هذا الداء. أهو ثمن العمل الباهظ أم الأزمة العالمية أم فتح الأسواق أم إغراق أسواق البلاد النامية؟ أنضطر إلى توجيه أصابع الاتهام إلى نظام التربية والتنشئة لدينا، إلى سياسة نقدية ممعنة في التشدد، إلى خطأ في التقييم حملنا على أن نُفَضِّلَ معالجة البطالة اجتماعياً على بذل جهود تهدف للانخراط في المجتمع؟ إننا نبحث ونحلل ونتساءل؟

ويتهدد الفرنسيين في هذه الأثناء خطرٌ عظيم: أعني به خطر الإذعان، خطر رفض بذل الجهود، ثم العجز عن تقديمها. لنحذرنَّ الركون إلى الانحطاط.

من الأكيد أن ثمة خطراً كبيراً متمثلاً في بروز مجتمع مقسَّم إلى طبقات من نوع جديد: منهم المحظوظون الذين ينعمون بوظيفة مضمونة والذين يشغلون وظيفة ويخشون أن يفقدوها. والعاطلون عن العمل الذين لديهم إمكانيات لتحمل أعباء البطالة أو الأمل بالخروج منها. وأخيراً أولئك الذين يزداد عددهم شيئاً فشيئاً، ممَّن فقدوا الأمل ومن ثم إمكانية الانخراط ثانية في المجتمع، وأولئك الذين حُرِموا المشاركة الاجتماعية فتحطموا، وهم يؤلِّفون طبقة المستبعَدين، المنبوذين من العالم الحديث

ويرشقهم الآخرون بنظرات اللامبالاة، إن لم تكن نظرات الخوف. وذلك بعد مضي قرنين على الثورة الفرنسية!

ويغرينا الاعتقاد، لدى الاختلاجات الأولى للازدهار الاقتصادي، بأن الأسوأ قد أصبح وراءنا وأن انخفاض البطالة سوف يبدأ، ثم يتسارع مع الزمن، دون أي تدخّل. هذا، من وجهة نظري الخاصة، خطأ مزدوج. فلا شيء أكيد أوّلاً بالنسبة إلى خُطى النمو المرتقب واتساعه حتى ولو كان كل شيء يوحي بأننا بلغنا قعر دورة الانهيار.

ثم، وهذا هو الأمر الجوهري، يجب ألاّ نُخْطئ تحديد العصر الذي نحن فيه ونخوض معركة خاسرة. فخلال عشرين عاماً تغيَّر كل شيء. ومشكلات الاستخدام لم تعد تطرح ضمن الشروط ذاتها. إن قوى اقتصادية عُظمى قد برزت، وخاصة في آسيا. والنفقات العسكرية المرتبطة بالحرب الباردة قد تقلّصت في بلدان عدّة داعيةً إلى تحوّلات إقتصادية عسيرة. وتطوّرت الانتاجية في أكثر الفروع تطوُّراً ملحوظاً. طموحات جديدة نشأت لدى الأجَراء، من ذلك إرادة التحكم بشكل أفضل بوقت العمل والمناوبة بين مراحل التنشئة والنشاط والراحة. غداً سيكون «الزمن المختار» بالنسبة إلى «الزمن المفروض».

يجب أن تحسب سياسة الاستخدام الجديدة حساباً لجميع هذه التغيُّرات في البيئة الخارجية كما في نفسية كل فرد. ولديّ انطباع بأن العقول قد نضجت خلال هذه الأزمة. وبرهاني على ذلك المناقشات التي أجريناها أثناء الحملة الانتخابية لمجلس النواب لسنة 1993 والتي تواصلت خلال جلسات المناقشة في المجلس حول الخطة الخمسية للحكومة. وإني لأعير أذناً صاغية أيضاً لأفكار بعض النقابات وبعض منتديات أصحاب العمل الذين أدركوا أن لا عودة إلى السنوات **الثلاثين المجيدة**[1].

---

(1) عبارة يقصد بها الازدهار الاقتصادي العالمي العظيم ما بين 1945 و 1973 - م -.

وأعتقد أنه بالإمكان، ضمن هذا السياق الجديد، تسريع الخروج من الأزمة والسيطرة على مشكلة الاستخدام.

وذلك بشروط ثلاثة:

ـــ أن نفهم أن الصراع ضد البطالة ليس أوّلية بين أوّليات أخرى، إنه الأوّلية المطلقة وكل ما عداه ثانوي. إن تنشيط الاستخدام هو على الأقل بأهمية الدفاع عن العملة والتحكم بالتضخم المالي وتخفيض العجز العام أو توازن الحسابات الخارجية. آن الأوان أن نكفّ عن اعتبار الاستخدام نتيجة حتمية لسياستنا الاقتصادية.

ـــ تحديث طرق التفكير وطرق العمل من أجل وضع عقد اجتماعي جديد. وإحلال عبارة «الوقت المختار» محل «الوقت المفروض» حيثما يبدو ذلك ممكناً، يعتبر ثورة في الذهنيات. وما يعتبر أيضاً ثورة أخرى تحويل جزء من كلفة البطالة، 400 مليار فرنك، إلى عمليات دمج في المجتمع. لقد حان الوقت لحثّ المؤسسات على استخدام العاطلين عن العمل، خاصة الملاكات التي تظل، لمرحلة زمنية معيّنة، تتلقى مرتبات كاملة أو جزئية (ASSEDIC) بانتظار العثور على عمل وتحقيق دمجهم كلياً. وما نعرفه أن كل عاطل عن العمل يكلف المجتمع ما قيمته 120 ألف فرنك سنويّاً. من هنا فكل مرّة نستطيع، من أجل كلفة أقل، تأهيل عاطل عن العمل أو دمجه في المجتمع، أو الاحتفاظ بنشاط أو إيجاده، يجب أن نفعل ذلك. ولا يمكن أن أوصم أنني أشكك بجدوى التعويض عن البطالة سيّما وقد كنت أنا صاحب قانون سنة 1967 الذي عَمَّم هذا التعويض وزاد من قيمته بشكل أساسي.

ـــ إبداء بعض التواضع، في هذا الصراع، لأنه ليس هناك من علاج سحري، وكذلك إبداء رغبة قوية في دحر التيّارات المحافظة والتقليدية الأخرى التي غالباً ما تستخدم ذريعةً لعدم القيام بأي فعل.

---

(1) T.V.A: Taxe à la valeur ajoutée.

فلنتحرك بقدر الإمكان بإجراء تجارب. وإذا وضعت هذه المشاريع الجديدة على الصعيد الوطني أو على المستوى المهني فإنها تثير أحياناً صيحات الاستنكار.. ويحدث عكس ذلك عندما يتم الاختبار داخل مؤسسة أو إدارة بالتشاور والوفاق.

والحقيقة أنه لا يمكن تغيير المجتمع بمرسوم.

وكيف يمكن أن تكون بالتحديد مسارات عملنا؟

سأتقدم بست توصيات:

أوّلاً: يجب دعم ومواكبة الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي يرتسم في الأفق، ويجب على الحكومة أن تستخدم جميع الأسلحة التي في حوزتها.

ــ سلاح الميزانية: بإمكاننا تمويل أعمال تجهيز ومواصلات ضخمة، مثل قطار الشرق السريع (T.G.V.- Est)، مما يفسح في المجال لثمانين ألف وظيفة. ودعم الإسكان وخاصة الإسكان الاجتماعي. ودعم الاستثمار في الصناعة.

ــ السلاح الضرائبي: إن ضريبة مفرطة على الدخل تسيء إلى روح المبادرة وتحول دون المجازفة، لذا يجب حتماً تخفيض الضرائب. وأنا شاب، خلال تسلمي أمانة سر الدولة لشؤون المال، وفيما كنت أقدم للجنرال ديغول مشروعي للميزانية، سألني بكل بساطة «ما هي نسبة الحسومات الإجبارية؟» فأجبته بأنها لا تتعدّى نسبة 37٪. فكان تعليق الجنرال: «حسناً. إن نسبة 40٪ من شأنها تغيير المجتمع». ومذاك، فقد غيّرنا وجه المجتمع بنسبة تقرب من 45٪ . يجب عمل كل ما بوسعنا للعودة إلى ضرائب ضمن المعقول، لا تبعث على الشلل.

ــ السلاح النقدي: إن متانة نقدنا تسمح اليوم باستباق التخفيض الضروري لمعدلات الفائدة. فلا ننسينَّ أن قيمة الفرنك تعتمد قبل كل شيء على قوة اقتصادنا وبالتالي على نموّه.

ثانياً: لنعمل بطريقة تعود معها العمالة استثماراً مربحاً. وأخيراً لو تناسى كل منّا الصراعات الإيديولوجية القديمة لأدرك أن العمالة ثروة أثمن من أن تفرض عليها ضرائب عشوائية. فلنخفّض إذاً، وبنسب مرتفعة، الضرائب التي ترهق كاهل المؤسسات الخاصة، وخاصة الجزء المتعلق بالنفقات الاجتماعية التي تموّلها الحسومات على الأجور التي تحد بطبيعتها من عمليات التوظيف وتؤدّي إلى تسريح العمال.

إن الاتجاه واضح: يجب أن تموَّل، عن طريق الضرائب، النفقات الاجتماعية المتعلقة بالتضامن الإجتماعي والتي لا تُعقل إلا بتدخُّل من الدولة، نظراً لأن شيخوخة الشعب وتعاظم ظاهرة النبذ الإجتماعي من شأنها أن تجعل هذه النفقات أشد وطأة. أيجب أن نلجأ إلى اقتطاع يعمَّم على جميع العائدات أم الاستعانة بضريبة القيمة المضافة (T.V.A) أو رفع الرسوم غير المباشرة؟ أيجب وضع ضريبة على التلوُّث كما اقتُرِح في مؤتمر رِيو (Rio) سنة 1992، وقد كنت من جهتي موافقاً عليها؟ فالخبراء يناقشون ذلك، والأكيد أنه يتحتم عدم الانتظار لتخفيف الأعباء التي تثقِّل كاهل العمل. إنها طريقة حسنة من أجل إعادة الرخاء إلى المؤسسات الخاصة، وهي أيضاً إحدى الشروط لرفع الأجور، كما في المانيا، ولإنعاش حركة الاستهلاك التي يعود نفعها على الاستخدام.

وبانتظار ذلك يجب على أي حال، إعفاء الأشخاص الأقل كفاءة والعاطلين عن العمل لمدة طويلة والشباب من الأعباء الاجتماعية. ورحمة بهؤلاء فلنبسّط هذه الإعفاءات! فلا مثيل اليوم لتعقيدات مساعدات الاستخدام سوى فعاليتها التافهة!

ثالثاً: لنساعد الشركات والمؤسسات لتكون في صورة أكثر ملاءمة لتطلعات الأُجَراء وأكثر «مواطنية» في تصرُّفاتها. كثيرة هي المؤسسات التي تسعى إلى ادخال ليونة أكثر في إدارتها للاستخدام لتفادي حوادث التسريح أوّلاً، وبالتالي للاستجابة لطموحات «العيش الأفضل» بالنسبة إلى جهازها البشري. إنها على حق. لقد قلت، وهو الأمر الذي أخذ عليَّ، إننا

دَفعنا بعيداً بل وأبعد مما يجب، بلا شك، بسباق الانتاجية. إن ما يُبَرَّر، بالنسبة إلى الصناعات المعَّرضة بشدة للمزاحمة الدولية، يصعب قبوله عندما يتعلق الأمر بالنشاطات الخدماتية المحميَّة نسبيًّا، والتي تمثل الجزء الأهم من اقتصادنا.

هناك أوَّلاً مردودية نشاط ما. كما هناك قيمته الاقتصادية وفائدته الاجتماعية. وما أعلمه أن المؤسسات الخاصة لا تسرِّح عمالها حبًّا بالتسريح، لكن تلك التي تفعل ذلك من قبيل المفهوم التبسيطي للانتاجية لا ترى أنها تزيد أعباء التعويض على البطالة التي تتحملها في النهاية الأمة بأجمعها. إنها ترمي بعملها هذا إلى التحديث متناسية أن التنافسية لا تقتصر على الكلفة المباشرة للانتاج، ولا ـ من باب أولى ـ على كلفة الأجور. إن جودة المنتجات وحداثتها وتقنيتها والمنفعة المترتبة عليها يزداد دورها الحاسم في الاقتصاد الحديث.

إن للمؤسسات الخاصة مصلحة، قبل أن تقرر تخفيض عدد عمالها، في أن تبحث عن حلول بديلة، وهي متوفِّرة. فعلى السلطة العامة أن تجعلها أكثر مثاراً للاهتمام: الدوام الجزئي. المشاركة والإشراك في الاستفادة، الحركية الجغرافية والمهنية بمقابل ضمان العمل. «الوقت المختار» أي إمكانية مناوبة فترات العمل والفترات المخصصة لغير ذلك مثل: التأهيل المهني وتربية الأولاد، وإطلاق مشروع.. والتوقف التدريجي للنشاط. واللجوء المحدود إلى الساعات الإضافية، تلك هي بعض هذه الاحتمالات. إن الهدف هو حث المؤسسة الخاصة الحديثة بمختلف الوسائل لتصبح مؤسسة أكثر مواطنية.

رابعاً: لنعمل بطريقة يستنبط بها اقتصادنا ـــ أخيراً! ـــ وظائف خدماتية. إنها لخصوصية فرنسية تعيسة: أن يبتكر نموُّنا القليل من الوظائف. فلو كنا أوجدنا، في نمو متعادل، من الوظائف ما أوجده شركاؤنا

(1) ANPE: Agence Nationale Pour l'Emploi.

الأساسيون في السنوات العشر الأخيرة، لكان معدل البطالة اليوم 9٪ وليس 12٪. فالفرق ليس بسيطاً: 000 800 وظيفة، أي إيجاد فرصة عمل لثمانمئة ألف شخص. وقد نجمت هذه الخصوصية عن الحجم الضئيل لقطاع الخدمات الإنسانية والأقسام ذات الطابع الإجتماعي. إن التباين في هذا المجال مع الولايات المتحدة وألمانيا والبلدان الشمالية وخاصة مع اليابان، مثير للدهشة.

ومع ذلك فهذه النشاطات تستجيب لآمال كبيرة، من مثل مصاحبة أشخاص مسنين يُعوّلون على غيرهم، ومساعدة المعاقين، والاهتمام بأولاد صغار آباؤهم وأمهاتهم يعملون، والإعانات المدرسية، وتحسين الحياة في المدن، وتدريب الشباب على مواجهة الصعاب، وحماية نظامنا الحياتي. وكلّها حاجات لم تؤمَّن فعلاً.

وهي ليست «بالوظائف الوضيعة» بل هي مهن تمثل مجتمعاً أكثر تضامناً وإنسانية. على الدولة أن تعترف بها وتوفر لها تدريباً مهنياً وتخصّها بوضع قانوني لا يتسم بتصلب مفرط. وقد تحدثنا عن هذا الأمر منذ مدة طويلة، لكن لم ينفذ أي شيء حاسم، بالرغم من التدابير الجزئية.

وإننا مع ذلك لا نفتقر إلى أفكار. علينا الآن أن نجسّدها ونختار أكثرها طموحاً. يجب أن نخص رب العائلة بوضع قانوني هو وضع رب العمل، ما يعني منح كل عائلة إمكانية أن تحسم من دخلها الخاضع للضريبة الأجور المدفوعة للأشخاص الذين تستخدمهم ليساعدوها. وفيما يخص العائلات غير الخاضع دخلها للضرائب فهذه يمكن أن تتلقى منحة تعويضية تقدمها الدولة. وهذا يُرتِّب كلفة لا شك، لكنها أقل مما يدفع للعاطل عن العمل. كما يجب إنشاء تعويض خاص بمن هم عالة على غيرهم بحيث يمنح للأشخاص المسنين الأقل استقلالية المساعدات في حياتهم اليومية وسوف أعود إلى هذا الموضوع لاحقاً. لماذا لا نشجّع المؤسسات الصغيرة والعمال المستقلين على تقديم خدمات في جوارهم؟

لماذا لا تعفى من الأعباء الاجتماعية، الجمعيات والهيئات العامة التي تستحدث وظائف لتحسين محيطنا وأنسنة مدننا؟ إن أكثر الدول الأجنبية تعمل في هذا المجال أفضل منا. لنأخذ خير ما عندها.

خامساً: لنُعِدَّ الشباب للحياة المهنية بطريقة أفضل. ليس هدفي أن أتحدث هنا عن الاصلاحات الضرورية لنظامنا التربوي، فهذه يجب أن تكون موضوع نقاش على مستوى الوطن في الزمان والمكان المناسبين. وسأقوم أنا بذلك في حينه.

وأقول ببساطة إنه يجب أن نتوقف عن مطالبة المدرسة بكل شيء، إنها اليوم مخوَّلة مهمات متنوعة: الحلول محل العائلة، ومكان تدريب على الحياة الاجتماعية، وبيئة توعية، ومركز لنقل المعرفة: ننتظر كل شيء من المدرسة، مما يعتبر أضمن وسيلة لعدم الحصول على شيء منها.

يجب على المدرسة، أوّلاً في نظري، أن تنمّي تكافؤ الفرص. فكل شيء يتقرّر في المرحلة الابتدائية. وهناك غالباً تتكون مواقف الفشل التي توصل، في السادسة عشرة من العمر أو في الثامنة عشرة، إلى الوكالة الوطنية للاستخدام (ANPE). إن الشيء الملحّ هو التركيز على المواد الأساسية: القراءة، الكتابة، الحساب، التاريخ، الجغرافيا، أي التدريبات الأساسية ومعها التربية المدنية واحترام البيئة. وبشكل عام تحديد المعارف التي يجب أن تلقن قبل الصف السادس (أي السنة الأولى من المرحلة المتوسطة)، أن يؤخذ بيد المعلمين وتنشئهم تنشئة أفضل، أن تطارد أوجه إنعدام والمساواة. وأن يُحدّ من عدد الطلاب في الصفوف وخاصة في الصفوف غير المتجانسة. وتوفّر رعاية حقيقية للأولاد عندما ينقطعون عن الحضور. فالتقنيات لذلك معروفة. ولا بد لها من الوسائل والجهاز البشري والحالة الذهنية كذلك.

والأمر مرهون أيضاً بالتعليم المهني الذي لا يؤدي واجبه: وهو الإعداد للحياة العملية، صحيح أنه لا بد من إنشاء مسارات اختصاص

أفضل أداءً، مع توفير معابر من مسار إلى آخر، تحطم الجمود الحالي. ولكن لا نخطئنّ التقدير. فطالما أن التعليم المهني توجهه وزارة التربية الوطنية وحدها التي تفضل دائماً الدروس «النبيلة» على حساب التقنيات فلن يتغيَّر شيء. فمن الضروري، إذاً، من أجل تقويم التعليم المهني أن تنهض به الدولة طبعاً والمؤسسات الخاصة والنقابات المهنية أيضاً تساعدها في ذلك سلطات الأقضية والمحافظات. فعلى الجميع أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الوطنية في ما يخص التدريب. فبدلاً من أن يختار شاب ما فرع «صناعة النحاس» مثلاً في ثانوية للتعليم المهني، ينتسب، بعد اجتيازه الصف الثالث (السنة الرابعة من المرحلة المتوسطة)، إلى مركز تدريب تابع لمؤسسة خاصة حيث يحصل فيه على اختصاص ويجد بعد ذلك مهنة له. فسوف تكون رؤيته للمستقبل مختلفة تماماً.

إن استخدام التكنولوجيات الحديثة ـــ فالتعليم المهني غالباً ما يُدرّس بوسائل عفَّاها الزمن ـــ، والأماكن الملائمة، والتنسيق مع التعليم المهني في البلدان الأوروبية الأخرى، هي من طبيعة هذا الإصلاح، والحاجة ملحة هنا أيضاً.

وفي الختام، مسيرة العمل الأخيرة: لنسهر على البيئة الأوروبية. ففي هذه الحملة الشاملة من أجل الاستخدام بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يساعدنا... أو يزيد طينة الخطر بلَّة، إذا ظل، لامبالياً، أن يساعدنا بتحريك طاقاته على القرض، التي لم تمس بعد وذلك من أجل القيام بأعمال ضخمة ذات نفع مشترك، الأمر الذي ينشِّط دينَامَيَة النمو. أن يساعدنا في تفادي طفرات في تقلّبات أسعار الصرف لا تتوافق مع التنقل الحر للمنتجات. كم من الوظائف كلف فرنسا تخفيض قيمة الليرة السترلينية والليرالإيطالي والبيزيتا من جانب واحد؟ أن يساعدنا أخيراً باستخدام نفوذه لخلق نظام نقدي عالمي ثابت كما كان نظام بريتون ـــ وودز .(Bretton - Woods)

على الاتحاد الأوروبي، أخيراً، أن يفتح، بطريقة معقولة، أسواق

البلدان المتقدّمة على بلدان الشرق والجنوب. والرهان هنا حيّوي. التملُّص من مكر الغات (GATT). وتصور منظمة دولية للتجارة لا تكون مغالية في التحرر ولا متشدِّدة في الحماية. فالاتحاد الأوروبي ليس طاحونة معرَّضة لجميع الرياح ولا قلعة حصينة. المنافسة الشريفة، التبادل التجاري بالتعامل بالمثل، الثبات النقدي، تلك هي المبادىء التي يجب أن تحكم هذه المنظمة العالمية الجديدة. إن وضع هذه المبادىء موضع التنفيذ يعني الدفاع عن الاستخدام في أوروبا، وخدمة الفكرة الأوروبية أيضاً بشكل أفضل.

إن هذه التوجيهات القليلة لا تدَّعي استنفاد كل الأعمال الممكنة لمكافحة البطالة. ومطمحها الوحيد هو البرهان على أن صعوباتنا ليست بلا علاج. ومهما تكن بلادنا مرتبطة بالنمو الإقتصادي فهي تملك هوامش تحرك خاصة بها، وعلينا نحن أن نستغلها.

لست أجهل أن بإمكان هذه المقترحات أن تثير النقد والاعتراض: الكلفة أوّلاً. «كيف سيُموَّل كل هذا؟». إنه سؤال حق. لنكن واضحين، فالكثير من هذه التدابير يتطلب تغييراً في مسلك الدولة أو في عوامل اقتصادية مختلفة، أكثر مما يتطلب نفقات جديدة. وكما سبق لي أن قلت إن أحد أهدافنا ـــ وإحدى صعوباتنا الأساسية ـــ هو تحويل نفقات التعويض السلبية الحالية، دون المسّ طبعاً بالمكتسبات الاجتماعية، إلى نفقات فعلية للدمج الاجتماعي وإيجاد الوظائف. ثم، لكل وضع استثنائي تدابير استثنائية كما فهمت الحكومة التي خصصت سنة 1993 - 1994 جزءاً من نتاج التخصيص لمعالجة قضية الاستخدام، ويحتم علينا الرهان ألا نقفل أي باب من الأبواب.

وأخيراً، قد يقال لو كانت هذه الاقتراحات صالحة، فلماذا لم تطبق قبل الآن؟ هذا صحيح. ولكن ذلك استغرق وقتاً لفهم طبيعة الأزمة وللتسليم بأننا لن نخرج منها بمثل الحالة التي بها دخلنا فيها. إن الفرصة سانحة الآن لنضع معاً عقداً اجتماعياً جديداً. أنا لا أقبل فكرة أن مجتمعنا

قد تعرقلت مسيرته وأن الفرنسيين يعارضون بقوة إعادة النظر بالوضع الراهن. إن قناعتي غير هذه. فالمجتمع مستعد للتطور شرط أن يتعرف إلى ذاته في الأهداف التي تُعرض عليه وأن يُخضع الجهد المفروض على الجميع للمناقشة الحرة وأن يُوزّع بعدل وإنصاف.

وبهذين الشرطين ننطلق إلى الأمام.

إن الخطب

أكثر فداحة...

في حديث لي، في شباط الماضي، مع الدكتور إيمانويلّي Emmanuelli صاحب فكرة مصلحة المساعدات الإجتماعية الطارئة (SAMU) على غرار المساعدات الطبية الطارئة ومحققها والتي أوجدتها أنا في باريس، قلت له: «كنا نتوقع 8000 نداء فإذا بنا نتلقّى 15000 نداء من كل صوب. يا له من سيل!» إنه دليل من أدلة كثيرة. ولكنه يبرهن أن الضيق والشقاء هما اليوم أشد خطورة وأكثر تستُّراً مما كنا نظن: أشخاص يعانون الوحدة في المدينة، عُجَّز متروكون وشأنهم، متسولون، متسكعون، مرضى لا مورد لديهم، مدمنون، أولاد لا أهل لهم، مشرّدون، على هامش النمو، مهاجرون وافدون أسيء استيعابهم في المجتمع، عاطلون من العمل لمدة طويلة. شبان يبحثون عن عمل. كل هؤلاء، على اختلاف مواقعهم وماضيهم ونظرتهم إلى المستقبل، يعانون الهموم نفسها بالنسبة إلى الغد ويتقاسمون الشعور عينه بالقلق والإهمال.

كم هو عددهم؟ سبعة ملايين، حسبما يقال، يحتاجون إلى نفقات مأوى وغذاء وكساء وعناية طبية، في حين أن ما لديهم من مال أقل من 60 فرنكاً في اليوم لولا المساعدات الاجتماعية. جميع عُمَد المدن تواجههم هذه الهواجس، ولقاءٌ واحدٌ معهم يكشف عن وجه وتاريخ غالباً ما يكون واحداً. إن سيل هذه القصص عن أناس معرّضين لشتى المصاعب فاض عن المعقول. والتأكد من المستقبل أصبح نعمة وامتيازاً. «القلق الاجتماعي في كل مكان».

وقد قامت الدولة والسلطات المحلية والجمعيات ومحسنون عاديون بأشياء كثيرة. ومع ذلك فالوباء ما زال موجوداً وهو يستشري

ويتوسع. فهل القضية قضية قدرات مالية؟ لا أظن ذلك نظراً إلى الجهد المبذول. أهي قضية تنظيم؟ لا ريب في ذلك. إن البنى الإدارية عندنا، في هذا المجال، معقدة وغير مستقرة. إنها تتشابك وتنفصل تبعاً لمزاج الحكومات. أهي مسألة ذهنية؟ بالطبع. هناك لامبالاة غريزية تجاه البؤس الذي غالباً ما يولّد الخوف ويحمل البعض على إدارة ظهره كي لا يرى. وثمة الحياء، حياء الذين لا يجرأون على السؤال أو يقولون إنهم يتعذبون.

إذاً، ما العمل؟ المهم ألا نعترف بالإخفاق، أستنتج من خبرتي، كعمدة وكنائب، الاقتناع بأننا نستطيع أن نربح المعركة ضد الاستبعاد من المجتمع. كل يوم ألتقي متطوعين وعاملين في الحقل الاجتماعي وجمعيات تتخطى إحباطها وتنتصر. ويبقى أن نحطّم دوّامة العزلة. ففي قلب الضواحي المعروفة بصعوبتها، وعلى حدود المناطق الأكثر ريفية تحتشد مخططات إعادة الانصهار في المجتمع الموضوعة بكل محبة وذكاء. ويقول المسؤولون عن هذه المخططات: «إن الحالات الميؤوس منها ليست موجودة إذا راهنّا على الكرامة الإنسانية واحترام الشخص، إذا وجهنا النداء إلى القلوب، وخاصة قلوب الشباب». ليكنْ لنا إيمانهم وحماستهم لمعالجة الإبعاد لكونه داءً اجتماعياً، ثم فلنحارب على أرض المعركة.

تتمثلّ الوقاية في التصدّي أوّلاً للبطالة، السبب الأول للإبعاد لأنها تؤدي إلى خسارة الدخل والسكن والهويّة وكل هدف في الحياة، وهي أحد عوامل تفكك الخلية العائلية، إن قيمة الاستخدام كعامل للتكامل لا يحل شيء محلها، ولكننا نرى فيما عدا العاطلين عن العمل أن التهميش الاجتماعي يتربص بالأضعف بيننا. أولئك الذين لا حول لهم أو الذين لم يكتسبوا وسائل تدفع عنهم الحظ العاثر. وأولئك الذين تنقصهم القيم والمراجع التي يلجأون إليها وقت الضيق. من هنا دور العائلة والمدرسة في وضع المعالم وتفادي الانحراف. وكل ما يدعم هاتين المؤسستين اللتين تمران في أزمة هو انتصار على الاستبعاد.

وهذا الأمر ينسحب، مثلاً، على ضرورة أن نوفّر للشباب أماكن للتسلية واللقاء والاتصال حيث تتكون علاقات بين الأهل والأولاد وأطراف خارجيين. وتشكل دُور الحضانة والمدارس حيث تعطى دروس إضافية، والمراكز الثقافية والرياضية نوعاً من هذه الأماكن، ففي بداية عملية التهميش يجب أن نلقي بثقلنا.

وهذا ما يجري أيضاً بالنسبة إلى سياسة الإسكان التي تشكل بداية الاستقرار في المجتمع. فلا عنوان بدونه ولا هوية اجتماعية أو عائلية. والمحروم من المسكن يتنقل من ضيافة عائلة إلى فندق، من مركز استقبال إلى فراش الطوارىء. ويعبر بسرعة من حالة السكن السَّيء إلى حالة اللامأوى. ويصبح بلا جذور ويرسخ في ذهن الأولاد إلى الأبد هاجس التفتيش عن سقف.

كان عدد أعمال البناء، منذ بضعة أشهر، كما كان عليه عندما أطلق الأب پيار (Abbé Pierre) نداءاته الأولى.

وكيف نعجب من أن في فرنسا مليوني شخص في وضع سكني سيء؟ إن سياستنا الخاصة بدعم السكن التي وضعت في السبعينات يجب أن تواكب زمانها وتسعى إلى أهداف واضحة: تبسيط الدوافع إلى التملُّك لجعلها أكثر فاعلية، حثّ أولئك الذين يرغبون في تثمير أموالهم في البناء لتوفير العروض السكنية وذلك عن طريق الإعفاء من الضرائب! الاستجابة لطلب جميع أنواع الأسَر سواء كان أربابها فتياناً أو مسنّين عازبين أو مُعيلين. دعم البناء الحديث على قدم المساواة مع ترميم البناء القديم، المعالجة الطارئة لسبعمائة ألف شخص لا يملكون سكناً ثابتاً، وذلك بإنشاء منازل دمج. يجب أن نجعل المنزل عاملاً في رفع مستوى الأشخاص وفي التلاحم الاجتماعي، العمل بما يجعل كل إنسان يستعيد حقه في «المواطنية».

ويجب أن يضاف إلى ذلك تدابير لحماية المستأجرين وعلى

الأخص أولئك الذين يعيشون بالدخل الأدنى للدمج الاجتماعي أو من إعانات تحق لهم بسبب البطالة المزمنة.

إنني أفكر بصندوق ضمان يضمن قانون الإيجارات إذا تدهورت العائدات بشكل مخيف. لماذا لا نعيد تحديد القروض الرامية إلى تسهيل التملك من أجل إعادة الثقة إلى المقترضين عندما يصبح تسديد الديون أمراً لا يطاق، نتيجة للتسريح من الخدمة أو الطلاق؟، مع الدَّيْن تبدأ الحلقة الجهنمية. باختصار، سياسة يكون من طموحاتها وأهدافها حق السكن. لقد اقترحتُ، بهذه الروحية، مشروع ميزانية لحل مشكلة من يعانون أزمة سكن، وذلك خلال خمس سنوات.

ـــ وذلك شأن المدرسة أيضاً. كنت منذ مدة وجيزة في إحدى مدارس الغوت دور (Goutte d'Or). إذ بعض الصفوف مؤلف من ثمانين بالمئة من أولاد مهاجرين يسيئون استخدام لغتنا. إن صفوفاً كهذه، عديدة في بعض الضواحي، تعتبر مدخلاً إلى الإبعاد من المجتمع. لقد سبق لي أن نوَّهتُ بالدور الذي على المدرسة أن تقوم به للتصدِّي لهذا الإبعاد، وتأمين تكافؤ الفرص للجميع منذ عهد الطفولة.

إن تفادي حالات الإبعاد يعني أيضاً إعادة خلق ظروف طبيعية جديدة للحياة في هذه الأحياء والضواحي المكتظة بأناس لا مأوى لهم ولا عمل. إنها (أي الأحياء والضواحي) تحوي كل صعوبات الحياة، والقليل القليل من الوسائل والتجهيزات الاجتماعية والتربوية. خطر متزايد تُذْكيه فئات صغيرة معادية ومنبوذة. تثبيط قوى الأمن. وأخيراً تنامي اقتصاد المخدرات الخفي كما يتنامى السرطان الغامض. وقد صعقني عنوان في آخر عدد من جريدة واسعة الانتشار: «دُوار الضواحي الانتحاري».. يجب أن نباشر إعادة فتح منهجي، علماً أنه لا المبادرة الفردية ولا عمل البلديات كافيان. وسواء كانت القضية أقضية سكن أو تعبئة الخدمات العامة أو تثبيتها أو بتعيين الموظفين الأكثر كفاءة أو بالمدرسة أو بدعم نشاطات جديدة أو إنشائها أو بالبحث عن أشكال أكثر ملاءمةً لتمثيل هذه الفئات،

فالخيار الوحيد الممكن هو أن نخص، بعناية مميزة، هذه الأحياء المعذبة. إن الرأي العام مستعد ليفهم أن جهوداً لم يسبقها مثيل يجب أن تبذل وأن برنامجاً يجب أن يوضع لعدة سنوات وأنه إذا أردنا أن نستبق تمزقات لا يمكن السيطرة عليها يجب استخدام وسائل استثنائية بوفرة وجدارة وتضامن.

لا يكفي، من أجل معالجة هذه الأمور، فتح مراكز للإعانات، يجب أن نتوجه إلى حيث المنبوذون المعدمون وأن يكون لنا الإرادة للأخذ بيدهم ومصاحبتهم مرحلة مرحلة، إلى أن نعيد إليهم مكانتهم الاجتماعية. إنه عمل دؤوب لآلاف الجمعيات التي تكافح وتبتكر.

ولكن الدولة التي تأتي بالوسائل تلهث وتعاني عدم التنظيم. الجميع يشعرون بذلك. إن تعدّد الإجراءات والمساعدات المالية التي ترعاها الإدارات وظروف العمل في بعض المرافق العامة، حتى عزلتها، كل ذلك يقضي على الطاقات والنوايا الحسنة في نهاية المطاف.

يجب تغيير كل هذا. وسأضرب لذلك مثلين: مثل العمال الاجتماعيين ومثل المتطوعين في جمعياتنا. بالنسبة إلى الفئة الأولى، موظفو الظل المكلّفون جمع شظايا مجتمع محطم، علينا أن نعمل ما يجعلهم يعيشون ويعملون بطريقة أخرى. لقد آن الأوان لإعادة تحديد وضعهم. ألم يكونوا أكثر المنسيين في عملية إعادة التقييم؟ لقد حان الوقت لتحديد مهماتهم بدقة — إنهم ليسوا وسطاء للوكالة الوطنية للاستخدام (ANPE)[1] ولا مستخدمين في الضمان الاجتماعي، ولا مدرسين احتياطيين. يجب على الصعيد المحلي أن يتعاملوا مع طرف وحيد يتمتع بسلطة على الإدارات العديدة التي تهتم بمكافحة الإبعاد عن المجتمع: إدارة البلدية، إدارة الحد الأدنى للانصهار، (RMI)[2] إدارة لصهر الشباب في المجتمع صندوق تمويل الأنشطة الاجتماعية، الوكالة الوطنية

(1) ANPE: Agence Nationale Pour l'Emploi.

(2) Revenu minimum d'insertion.

للاستخدام. تبذير أقل من أجل فعالية أكبر!

عندما ينحرف جزء من فرنسا، أتستطيع الدولة أن تفعل كل شيء؟ من أجل ترسيخ إرادة العيش المشترك، وهذا بالتأكيد ما يعني الأمة، يجب أيضاً وخاصة إسهام كل مواطن. وسأعالج المثل الآخر، مثل المتطوعين. خلافاً للأفكار السائدة التي تجعل من الأنانية قيمة متزايدة الانتشار، نادراً ما برزت الرغبة في خدمة الآخرين لدى مواطنينا بهذه القوة وخاصة لدى الشباب. العمل الإنساني، ومحاربة الجوع في العالم، ومكافحة الأمية وكل أشكال الشدائد الحديثة تستنفرهم. وشيئاً فشيئاً يزداد عدد المتطوعين الذين، دون أن ينتظروا تدخل الدولة، يتحملون مسؤولياتهم عندما تشتد إحدى المعضلات: الفقر والعنف والمخدرات والسيدا. ورسوب طالب في المدرسة، والانحرافات على أطراف المدن. كنت أثير موضوع مصلحة الاسعافات الاجتماعية الطارئة وفي كل مرة استدعيت فيها متطوعين، وسائقي سيارات، وممرضات، وعمالاً اجتماعيين، لبى النداء منهم على الفور أعدادٌ تفوق الحاجة.

كل هؤلاء المتطوعين يعملون اليوم بلا اعتراف المجتمع بخدماتهم ولا ضمانة. لنحاول أن نقدم لهم حماية أفضل، أتمنى أن تُخَصّ كفاءاتهم بقانون ما. أن يُعطَوا ضمانة ضد الأخطار وأن يُمنَحوا وسائل التعبير عن هذا التضامن بين الإنسان وأخيه الإنسان، التضامن الغالي الثمن في مجتمع مفكك.

فعلى جبهات العمل المختلفة هذه وعلى أخرى غيرها، من الممكن أن نستبق الاستبعاد ونسد الطريق عليه ونخفف من وطأته.

إن النمو الاقتصادي مهما كان ضرورياً لا يُغني مجتمعنا عن هذه «الثقوب السوداء» ثقوب الاستبعاد المتكاثرة في كيانه. إن الجراح أكثر عمقاً. والأزمة تبرز الداء الفرنسي المعاصر وهو: متابعة صيغة تنمية أهملت كثيراً البعد الإنساني في المدينة والمدرسة والمؤسسة وفي العمل العام. هذا البُعد هو ما يجب إصلاحه.

استدراك حالات عدم

الاستقرار الاجتماعي..

كان لفرنسا أفضل نظام للرعاية الاجتماعية في العالم، وهو أيضاً الأكمل والأسهل تطبيقاً والأكثر سخاء وعدلاً.

لم يعد هذا صحيحاً.

استمرار العجز على مستوى عالٍ هو الذي يرتهن الضمان الاجتماعي برمّته. مدفوعات لا تَصِلْ المستفيد منها بسرعة كما في السابق. إسعافات تتنوع من مؤسسة إلى أخرى إلى حد أن نوعيتها لم تعد مضمونة أحياناً. أنظمة تقاعدية يزداد تباينها ويتهددها نقصان عدد السكان. عجز واضح عن القيام بأعباء مسؤوليات جديدة: تزايد أعداد المعدمين دون أدنى غطاء اجتماعي. تكاثر الأشخاص الذين يعوِّلون على غيرهم دون أن يحسب لاحتياجاتهم أي حساب.

باختصار، إنه مناخ من القلق الاجتماعي يترسخ وتزيد من خطورته الأزمة المالية التي تجتازها أنظمتنا الاجتماعية. إن رعايتنا الاجتماعية تعيش على الديون، وتقوم على الاستدانة، وللمرة الأولى منذ 1945 تقع فروع النظام العام للضمان الإجتماعي تحت عجز.

ولقد ذكرت أن للاستخدام الأوّليّة المطلقة، وما حالة الضمان الاجتماعي سوى صورة بارزة عنه.

إن رعايتنا الاجتماعية، باديء ذي بدء، تئن تحت دين من أربعة مليارات فرنك من المداخيل تخسرها كلما زاد تعداد العاطلين عن العمل مائة ألف. إنها الدوّامة: إن إلغاء الاستخدام يغذي نفقات التعويض ونفقات مكافحة الإبعاد ويخفف الإيرادات. أفلا يقال إن العجز يمكن أن يكون،

بالنسبة للنظام العام وحده، أكثر من 50 ملياراً من الفرنكات في عام 1994 وقريباً من 70 ملياراً في عام 1995؟

من هنا الدور الرئيسي لسياسة الاستخدام: إنها تتحكّم بمستقبل رعايتنا الاجتماعية.

أيعني ذلك أن سياسة الرعاية الاجتماعية وسياسة الاستخدام ـ متطابقتان؟ بالطبع لا! إن الضمان الاجتماعي في فرنسا قد شاخ، يجب توضيح النظام وتحميل القيمين عليه مسؤولياتهم، وتكييفه وتكيّفنا مع الوقائع الجديدة والتحدّيات الجديدة.

لماذا التوضيح؟

إن المبدأ الأوّلي كان بسيطاً: كان أرباب العمل والعمال يقررون معاً تمويل النفقات. وهذه هي الديمقراطية الاجتماعية التي كنا نحلم بها عام 1945.

أما اليوم فإن الدولة هي التي في الواقع، تعيّن الحصص وتحدّد الإعانات وتركّز الميزانية وتشرف على الإدارة. إن المناصفة في التمثيل هي مظهر خادع. إن التعاون بين الشركاء الاجتماعيين لا يراعي جوهر الأشياء إلا فيما ندر، عدا ما يخص نظام المخصصات الإضافية الخاصة (UNEDIC) والأنظمة المكملة. ظواهر عدة هي في أصل هذا الانحراف. الظاهرة الأولى الطبيعية تعود إلى أنه من الأسهل إلقاء مسؤولية اتخاذ القرارات غير الشعبية على الدولة: إن التحكم بالنفقات أو رفع معدل الحصص (أي الاشتراكات الإجبارية) لم يثر يوماً حماسة أحد على الإطلاق، الظاهرة الثانية هي التصاعد الملموس في نفقات التعاضد الذي يحمل السلطات العامة على تحمّل مسؤولية أكبر في الرعاية الاجتماعية كما يشهد على ذلك الـ 17 مليار المخصصة للدخل الأدنى للدمج أو الانصهار.

وهكذا تبنت فرنسا نظاماً وسطاً بين النظام الانكليزي الذي ترعاه الدولة والنظام الألماني الذي يتحمل بموجبه الشركاء الاجتماعيون مسؤولية

الرعاية الاجتماعية. نحن على منتصف الطريق بين بسمارك وبيڤيريدج (Beveridge). والإلتباس سيّد الموقف.

من هنا الحاجة إلى الوضوح

ويعني التوضيح أول ما يعني توضيح الحسابات التي تفترض فصل إدارة أعمال الفروع كما تعهدت الحكومة أن تفعل. وهكذا يجب تحاشي التعويضات المالية الغامضة التي تميّع المسؤوليات وتستخدم ذريعة للجمود.

والتوضيح يعني أيضاً التمييز بين النفقات الاجتماعية العادّية وتلك التي ترتبط بالتضامن الوطني والتي يجب أن تأخذها الدولة على عاتقها، والخطوة الأولى في هذا الاتجاه كانت بإنشاء صندوق التضامن — الشيخوخة.

لنذهب أبعد من ذلك ولنعمم هذا التمييز على الفروع الأخرى ولنخول صندوقَ تضامنٍ وطنياً مسؤولية جمع المساعدات المخصصة للأكثر ضعفاً: وهي الدخل الأدنى للانصهار، والمخصصات الممنوحة للمعاقين البالغين، وعجز نظام تطبيب الطلاب، والإعانات الاجتماعية الخاصة بالسكن، والإعانات العائلية المشروطة بوجود موارد، وأشياء أخرى غيرها. إن تدبيراً كهذا يميز التأمين عن التضامن سوف يتمتع بميزة مزدوجة في تخفيض الحصص المفروضة على العمل وفي الإبقاء على صلاحيات الشركاء الاجتماعيين. فيصبح هؤلاء من جديد أسياد إدارة المعونات الاجتماعية التي تموّلها الحصص المقتطعة من الأجور شرط أن تحرّر الدولة الموارد الضريبية الضرورية لتمويل صندوق التضامن.

الهدف الثاني: تحفيز روح المسؤولية، فعملية التوضيح سوف تسمح بذلك، فلا الدولة ترضى اليوم ولا الشركاء الاجتماعيون يرضون باتخاذ قرارات من شأنها ضمان استمرارية رعايتنا الاجتماعية.

فضلاً عن ذلك فبين الشركاء الاجتماعيين والبرلمان علاقة عدم ثقة

وتباعد، فالنقابات تخشى تدخل البرلمان في ما تعتبره مجالها الخاص. وبقسمة الأعباء الاجتماعية إلى فئتين، يصبح من الطبيعي أن ترى الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ يتباحثان بشأن إيرادات الصندوق الوطني للتعاون ونفقاته، إذ يخولهما الدستور مسؤولية التصويت على الضريبة وتحديد طرق استخدامها. ويصبح من الطبيعي أيضاً إخطار البرلمان بتطور نفقات الضمان الاجتماعي وإيراداته: إن حجمها يفوق بشكل محسوس موازنة الدولة، وتوازنها لا يخلو من التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلدنا.

إن ترتيب النقاش السنوي في البرلمان بخصوص الرعاية الاجتماعية الذي اقترحته الحكومة حديثاً، يبدو لي نافعاً. ولكن هذا المسعى لا يكتسب كل معنى له إلاّ ساعة توضيح الحسابات والمسؤوليات، وشرط أن يكون مثل هذا النقاش محضَّراً بشفافية، ولهذا فأنا أُحبّذ فكرة مؤتمر وطني، خاص بالرعاية الاجتماعية يجمع الدولة والشركاء الاجتماعيين، يدقق كل سنة المعطيات والفرضيات التي تستند إليها الدولة في تقريرها أمام البرلمان.

لنُعِدْ للشركاء الاجتماعيين استقلاليتهم على نحو متزامن. لنُعطِهِمْ مسؤولية وضع موازنة كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي. إنها من اختصاصهم.

لهذا يجب أن تتمتع مجالس الإدارة في الصناديق الوطنية للضمان الاجتماعي بسلطة حقيقية في الإدارة والتوجيه. وعلى أرباب العمل والأجَراء، بالتشاور المتكافىء، أن يجعلوا الصناديق المحلية أكثر تحملاً للمسؤولية وأكثر طواعية ولا تدعو الحاجة إلى أي تعديل مؤسساتي: إنها قضية إرادة وحوار اجتماعي. المستقبل هو للحلول التوافقية التي تناقش بحرية.

الضرورة الثالثة: تكييف نظام الرعاية الاجتماعية مع عالم يتغيّر. تقدم الطب، توقع حياة أطول، مخاطر جديدة، أمراض جديدة. إن وجه المجتمع

ما فتىء يتغير نحو الخير ونحو الشر. وللمشاكل الجديدة حلول جديدة وسأضرب على ذلك عدة أمثلة:

أولاً: الصحة التي كثيراً ما يتعرض ممتهنوها للنقد اللاذع باسم ضرورة التقشف لكونهم مسؤولين عن النفقات الطبية. لكن منصفين. أنأسف لطول الحياة حتى ولو طرح ذلك مشكلة التبعية المخيفة؟ أم ندين تقدم الطب، أي ظهور تقنيات تزداد دقة أدائها باستمرار، وذلك بحجة مقاربة حسابية للسياسة الصحية؟ بالتأكيد لا.

ليست مسؤوليتنا أن نشل التقدم ولا أن نخضع الصحة «للروتين» الوظيفي مع ما ينطوى عليه ذلك من انخفاض في نوعية العناية الصحية والتعويضات. الرهان الحقيقي هو في مكان غير هذا المكان، هو أن نبحث بالتشاور والتفاوض، عن وسائل للاحتفاظ بتفوق الطب الفرنسي.

والهدف في موضوع الطب الحر هو تطوير حجم المعالجات بطريقة فطنة مع احترام حرية الأطباء. والإتفاق الطبي الحديث يذهب في الاتجاه الصحيح وعلى الجسم الطبي أن يحدد، بالتشاور، مجمل القواعد والمراجع التي تتبع خير طريقة للعلاجات. ويجب أيضاً، حتى ولو بدا الموضوع تقنياً، تجديد مصطلحات الانشطة الطبية، أي إعادة الإعتبار للفعل الطبي المنطوي على قيمة مضافة عالية مثل التشخيص بالنسبة إلى الأعمال التقنية التكرارية الصرفة.

المستشفى الحكومي يجب أيضاً أن يشمله الإصلاح.

من المخصصات الإجمالية إلى كل الإصلاحات القانونية، لعل هذا الإنجاز الرائع للجمهورية الخامسة مهدد اليوم. الأطباء، الممرضون، العاملون في حقل الطب، كل هؤلاء يعرفون أن تجديداً في العمق يفرض نفسه. من أجل تسهيل التَحَوُّل الضروري لبعض الخدمات الاستشفائية، وخاصة الإقامة القصيرة. من أجل تسهيل استقبال أشخاص مسنين. من أجل إشراك العاملين في المستشفيات في تحديث خدماتهم. من أجل توضيح مهماتهم وتحديد أهدافهم، والتعهد بإدراج الإمكانيات على المدى البعيد

تخصص الأمة سنوياً 280 مليار فرنك للاستشفاء. لنستغل ذلك أفضل استغلال!.

ومثل آخر على التكيُّف الحتمي: مرتَّباتنا التقاعدية، موضوع قلق، ما بعده قلق. ففي 1993 نفذت أول دفعة من التدابير لتأكيد توازن أفضل لضمان الشيخوخة على المدى الطويل. لكن النقص السكاني الذي ستعرفه فرنسا ابتداء من 2010 هو من الأهمية بحيث يحتاج الأمر إلى قرارات أخرى. إن التكيّف مع هذا الواقع لا يعني حتماً إحلال نظام الرسملة محل التقاعد بالتوزيع. أنا كنت دائماً ضد هذا التدبير. بالمقابل، يجب أن نرفقه بإدّخارٍ مالي تكميلي، تشجعه الدولة، سواء بحسم ضرائبي لمصلحة العائلات التي تدفع رسوماً على دخلها أو بمساعدة مباشرة بالنسبة إلى الآخرين. ولماذا لا نضمن هذا الادّخار الطوعي بصندوق مالي يُغذّى بناتج «التخصيص» المزمع تحقيقه؟ وهكذا يصبح بإمكان الفرنسيين أن يقرروا، بمساعدة الدولة، الجهود التي هم مستعدون للموافقة عليها لتهيئة شيخوختهم.

وبعد مسألة المرتّبات التقاعدية تأتي مسألة العمر وشيئاً فشيئاً مسألة العمر المتقدم الذي يسمح به تقدم الطب، كمرادف للتبعية أو عدم الاستقلالية. إنها المسألة الأخطر في الثلاثين سنة القادمة.

أعتقد أن الأوان قد حان لإيجاد تعويضات «العالة» التي تسمح لأجدادنا بتلقي المساعدة، فيتحتم توفير وسائل تمويل بالإضافة إلى ما لدينا. ولكن لماذا نطلبها من المتقاعدين أنفسهم؟ فالقضية، كما أراها، هي واجب تعاوني يجب أن يموّل بعائدات الضرائب المحلية والقومية.

لا أنكر أن هذا الجهد صعب في الظرف الراهن. لكن يجب أن يدرس بطريقة نسبية: إن العشرة مليارات فرنك التي تنقصنا لا تمثل سوى نصف المصاريف المخصصة للدخل الأدنى للانخراط، ولكنها أقل بكثير من إعانات التوازن التي تمنحها الدولة، كل سنة، لمؤسساتها العامة التي تعاني من حالات العجز. وتحديداً للرهان، فهي تساوي 0,30٪ من إيرادات

الضريبة على القيمة المضافة.

أخيراً يجب تكييف الرعاية الاجتماعية مع المخاطر الجديدة، مع التحديات الجديدة. الإبعاد في الدرجة الأولى. هذا واقع، المبعدون يجدون صعوبة في الحصول على العناية الصحية. ومن هذه الناحية لم يبلغ الضمان الاجتماعي أهدافه. إن الإجراءات المعمول بها معقدّة بحيث يحدُّ التعقيد من فعاليتها. إن التأمين الشخصي والميزانيات الاجتماعية للمقاطعات لا تبلغ حد التصدي للفيض المتزايد لأولئك الذين يجدون أنفسهم، بسبب قلة المعلومات أو العوز أو عجزهم عن إحقاق حقوقهم، خارج سياستنا الصحية. فالهدف هو، كما ذكرت في باريس، انضمام الجميع آلياً إلى الضمان الاجتماعي. وهكذا يتأمّن للجميع فعلياً حق التمتع بصحة جيدة.

في المصير الذي نعِدّه للمعدمين، إنما نراهن على مفهومنا للإنسان وكرامته، كمفهومنا للآفات الجديدة التي تواجه مجتمعنا، مثل السيدا والإدمان.

ولا يعني ذلك أن شيئاً لم ينجز. لم نقصِّر في مساعدة أشخاص هم في خطر، ولكن ما قمنا به يظل دون ما نحن بحاجة إليه. إن مرض السيدا يحتم، بعد أن دخل عقده الثاني، تقدم أساليب الوقاية والعناية الطبية، وتحمُّل المسؤولية الاجتماعية على قدم المساواة.

ثلاث جبهات عمل ممكنة: إبدال الحملات الإعلامية الظرفية بأعمال توعية منهجية موجّهة خاصة إلى الشباب وإلى أولئك المعرَّضين للخطر. تنمية الوسائل التي تتيح استقبال المصابين في المستشفيات أو بواسطة العناية المنزلية. وأخيراً ضمان السكن والمعونة اليومية لكل الذين ينهكهم المرض ويعرضهم للأسوأ. وهكذا نتوصل، بانتظار التغلب على مصدر الداء، إلى تخفيف الأسى عن الذين يصيبهم باذلين كل جهد يساعد تقدم الطب والبحث على الظَّفر والفوز.

أمّا الصراع ضد الإدمان، فإني أتصوره على عدة جبهات.

في الداخل يتحتم علينا أن نعدل قانون 1970 من أجل تآزر المراقبة القضائية والعمل الصحي وتدابير الرعاية الاجتماعية للمدمنين. يجب أيضاً دعم ما يسمى برامج الاستبدال خاصة اللجوء إلى الميتادون(*) تحت إشراف الطبيب. أخيراً نشر أماكن استبدال الحقن بشروط تجعل من هذا الاستبدال مناسبة لقاء أو مَشُورة أو إعلام على ألاّ تكون بأي شكل من الإشكال مناسبة تحديد الهوية كما هي العادة أحياناً.

لكن كل هذه المبادرات مهما كانت مفيدة، فهي غير كافية، يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونطرح المشكلة على مستوى دولي. وحده العمل في البلدان المنتجة يمكن أن يبدو في النهاية فعّالاً. النتيجة: يجب أن نتصور على المستوى العالمي سياسة تساعد على استبدال الزراعات الممنوعة وأخذ المبادرة عند الحاجة في إطار منظمة الأمم المتحدة على العمل على إتلافها في حال أخلّ بلد ما بتعهداته الدولية.

لماذا لا تُشكَّل، على مثال الوكالة المكلفة بمراقبة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكالة دولية مكلفة مراقبة إنتاج المخدرات والاتّجار بها وتوزيعها؟ إن غياب سلطة كهذه يحدث فراغاً مخيفاً. بانتظار ذلك، على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تنسّق أعمالها بطريقة أفضل وتتحرك بقوة أكثر ضد تجار المخدرات والمافيات. يجب أن تقف في وجه تراخي بعض الأعضاء، عنيتُ البلاد المنخفضة أي هولندا، وتضعها أمام مسؤولياتها. كيف تقبل أن تكون نقطة انطلاق لتجارة المخدرات على قارتنا؟ — إن نظام الحماية الاجتماعية الذي أنشأناه منذ التحرير لا يزال هشاً، فهو يحتاج إلى يقظة وحركة. إن عصرنا يتغير وعلى السياسات الاجتماعية أن تتكيف مع هذا التغير. يجب ألا تقف لامبالية أمام التحديات الجديدة لنهاية هذا العصر. وعبر تحديث حمايتنا الجماعية، إن صيغة عقدنا الاجتماعي هي التي يجب أن تعدَّل. إن المهمة صعبة، ولكن هل من خيار آخر؟

* مادّة مركبة من المورفين وتستعمل بديلاً منه في معالجة حالات التسمم والإدمان. ـ م ـ.

الديمقراطية هي المساواة

في الحقوق،

لكن الجمهورية

هي تكافؤ الفرص..

أعيدوا إلينا الدولة! من أجل أمننا.. من أجل تنظيم آخر لمدننا.. من أجل رتق نسيج تضامننا.. هذا الصراخ، الذي أصبح رائجاً، لست الوحيد الذي أسمعه، وكأنه بعد ثلاثين سنة على نقل السلطات إلى بروكسيل وعشرين عاماً على اللامركزية لمصلحة المناطق والمقاطعات والبلديات، قد بلغ السيل الزُّبى. ومن أجل ذلك، أطلب إلى الدولة أن تثبت وجودها حيث تجد ذلك ضرورياً، أن تكون أكثر حضوراً وأكثر جرأة وأكثر عزماً لتستعيد ما فقدته من ميادين يتقرر بها مصير البلد.

في نهاية النقاش حول معاهدة ماستريخت، تمنى الجميع، بالرغم من تضارب آرائهم، أن يكون تدخل الاتحاد الأوروبي محدداً بالضرورة القصوى وأن يوضع تحت مراقبة البرلمان الوطني. وظلت اللامركزية، دونما حاجة إلى طرحها للمناقشة، في منتصف المخاضة، يعيقها غياب إصلاح السياسات المالية المحلية ومقاومة الإدارات المركزية للامركزية.

وتُظهر المفارقة أن هذه الدولة، التي دعيت إلى العودة على أجنحة الحنين، ضعفت مع السنين وفقدت من إنسانيتها. وهي استناداً إلى حكم مبالغ فيه تبدو اليوم وكأنها فقدت الكثير من اعتبارها، وربما قلتُ إنها تميل إلى أن تصبح غير مفهومة وغير مسؤولة.

غير مفهومة في هندستها حيث تسير أشكال العمل العام الأكثر تنوعاً جنباً إلى جنب وتتراكم وتتعارض. وفي غياب المسؤول عن الورشة بأسرها يضع كل إنسان أوّليّاته في الفوضى والتنافر، وغير مفهومة في إنتاجها «للقرارات»: هل يعلم الناس أنه كان يوجد عام 1992 استناداً إلى مجلس الدولة، في مجموعة جاهزة، سبعة آلاف وخمسمائة قانون قابل للتطبيق،

ثمانون إلى تسعين ألف نص تنظيمي، واحد وعشرون ألف تشريع خاص بالـمجموعة الأوروبية، عشرة إلى خمسة عشر ألف تعميم صالـحة للاستعمال لسنة واحدة؟ وهذه النصوص التي غالباً ما تكون طويلة وغير دقيقة يجري تعديلها باستمرار، وهي تُهَوِّل بالعقوبات في حين أن الشرطة والقضاء، غير قادِرَيْن على تسجيل كلّ الـمخالفات ومعاقبتها، بسبب نقص في الوسائل. كل ذلك غير معقول، ولا يحمل على الـجد. فالقانون المتلعثم، لا يعيره الـمواطنون إلا أذناً شاردة.

الدولة غير مسؤولة، لأن تشتت السلطات وطول الإجراءات وتعقيداتها قلَّما تسمح بكشف فاعل الـجرم أو نص سيّء أو تطبيقه السيء، لأنه غالباً ما نملك إدارة في الظاهر. ما قيمة أو تأثير مدير في دائرته عندما يُتَّخذ القرار الهام في مكتب الوزير بمعزل عنه، أو ضد إرادته، وما القول في مجالس الإدارات الغامضة؟ فهل جرى الـحديث عن مجلس إدارة شركة طيران فرنسا (Air France) أثناء أزمة تشرين الثاني/ نوفمبر 1993؟

إن الدولة هي في طريق فقدان السيطرة على أعمالها. لقد ضلّت في متاهات التدخلات الـمُجَزَّأة وأهملت مهمات السيادة الكبرى. إن الشك وأحياناً «شطارة» أهل الـمهنة يصبحان الـخبز اليومي لـمِلاك الـخدمة الـمدنية الـمحبط.

أنملك مزيداً من الانتظار لنعكس التيار؟ بالتأكيد لا، إذا ظل جهاز الدولة متثاقلاً وجامداً يحول دون تطور الـمجتمع. إن إدارة منطوية على نفسها روتينية ومزعجة تتحول إلى شر عائق.

يميل الفرنسيون اليوم إلى التخلي عن عدد من التصرفات، فـ«اللامركزية» و «الطاولات الـمستديرة» و «الـمشاركة» و «التوافق العام بالآراء» تبدو لهم أكثر فأكثر وكأنها ذرائع دولة تفتقر إلى الأفكار والبراهين وهي تحاول يائسة أن تلقي مسؤولياتها على سواها. ويتراءى لي أن الدولة

استسلمت أمام قدرها وغالباً ما تكتفي بأن تلعب دور الحَكم، إذا لم يكن دور المتفرج، محوّلة مشاكلها إلى الشركاء الاجتماعيين، وإلى المناطق أو إلى أوروبا.

وأمام هذه النتيجة أستبعد محاولة الإصلاح الدستوري، فالعلة ليست في الدستور. فمنذ أكثر من ثلاثين سنة وفّرت مؤسساتنا مراساً هادئاً للإرادة الشعبية، وأمّنت الاستقرار السياسي للبلد، وخدمت مسلك الأنشطة الحكومية في الداخل كما في الخارج، ذلك في كل مرّة توفرت لها ــ ولو قليلاً ــ إرادة الفريق الحاكم. إنها برهنت عن فعاليتها أكثر فأكثر في كل المواقف وتجاه كل الظروف، في أخطر الأزمات كما في مناسبات التناوب السياسي على الحكم (أي بين يمين ويسار) التي أثارتها حياتنا الديمقراطية.

أنا لا أقترح إذاً تغييراً في الجمهورية. يجب على العكس «تغيير الجمهورية» مستعيداً بذلك التعبير الذي استعملتهُ للمرة الأولى في مقال لي في جريدة «لوموند» 1990.

ثلاثة شروط تبدو ضرورية:

ــ ضمان استقلال السلطة القضائية، وجرت خطوة هامة في هذا المجال بإصلاح المجلس الأعلى للقضاء.

ــ العودة إلى القراءة الأولى للدستور: أي وضع حد للانحراف الملكي الطويل لدى مؤسساتنا: إن رئيس الدولة ليس رئيساً أعلى للوزارة. طموحاته والتزاماته هي في مكان آخر: في وحدة الأمة وأمنها، مكانة فرنسا في أوروبا وفي العالم، العمل المنظّم للسلطات العامة. ووسائله أيضاً هي مختلفة: إليه تعود الأمور الجوهرية وله الاستمرارية، ولرئيس الوزراء والأكثرية المؤيّدة له، الحكومة وإدارة البلاد.

هذا الانحراف الملكي المؤسف يفسّر السلطة التي أصبحت طاغية

وخطرة في بنية تقنوقراطية حلت شيئاً فشيئاً محل السلطة السياسية. إن المَلِك لا يركن إلى أنداده بل يثق بخدامه.

ـــ أخيراً، إرغام السلطة التنفيذية على محاكمة نفسها بنفسها أكثر تكراراً مما تفعل. أقترح أن يشمل ميدان الاستفتاء موضوعات هي اليوم مستثناة منه، مثل تنظيم أمور التربية، والرعاية الاجتماعية أو الاستخدام. من أجل حل التناقضات في مجتمعنا، وللخروج من هيمنة الولاء لمعشر مهنة ما أنا أؤمن بفائدة الحوار وبسلاح الاقتراع النهائي من قبل المواطنين..

وقد آن الأوان أيضاً لكي نرد للبرلمان استقلاليته وقدرته على المبادرة والمراقبة التي فقدها على مر السنين، ولتوزيع العمل التشريعي بشكل أفضل بإفساح مجال أوسع لاقتراح القوانين التي يتقدم بها النواب، لدعم سلطات المراقبة على الحكومة، وعلى إعداد التشريعات الأوروبية. وكلها تدابير ضرورية إذا اردنا أن نرد للبرلمان اعتباره والسلطات التي يخوله إياها الدستور والتي يزيد بناء الاتحاد الأوروبي من ضرورتها. لا يغيبنّ عن بالنا أن البرلمان يمسك بزمام السيادة القومية، ومن هنا قيمته الكبرى. ويسعدني أن المعركة في سبيل تأقلم البرلمان مع الرهانات الديمقراطية الجديدة تدور اليوم رحاها. لنجعل تحقيق هذا التكيّف هدفاً لنا في هذه الفترة التشريعية التي تنتهي 1998.

وأكثر من محاولة جرت منذ عدة سنوات لإصلاح ساعة الدولة التي لا تشير إلى الوقت الصحيح. إن لجنة عيَّنها رئيس الوزراء تعمل على ذلك، وإن المحاولات الفاشلة والناجحة تدفع إلى التواضع والحذر.

من أين نبدأ؟ أقول من الرجال والنساء الذين هم في خدمة البلد، إنهم ينتظرون أن نصغي إليهم، يتمنون أن نشجّعهم. إن لديهم أفكاراً ومبادرات تحتاج إلى صياغة، وحلول عملية بحاجة إلى تطبيق. يرغبون، قبل كل شيء وأكثر مما نظن، في أن يقوموا بعمل جماعي وفي أن يروا البلاد وقد عاد إليها اعتبارها السابق.

عند ذاك لن نكون بحاجة إلى تغيير نظام الخدمة المدنية الذي يضمن أمنهم، لكن يجب أن نطور هذا النظام من أجل تحسين مرونته ومن أجل تمييز طاقات التجديد وتقويمها بما يضع كل إنسان مكانه في موقع المسؤولية. ويجب أن نبدأ من القمة بتعيين مدراء مسؤولين حقيقيين يُختارون استناداً إلى كفاءاتهم وخبرتهم. ويعين لهم الوزراء أهدافهم الواضحة لمدة محددة، ويكونون مطلقي الأيدي في العمل ضمن إطار شبه تعاقدي على أن تُقيَّم نتائج أعمالهم في فترات منتظمة: وإذا غاب التقويم المنتظم للسياسات وللمسؤولين فإنني أتوقع رسوخ العادات المحافظة التقليدية ولا أنتظر الكثير من عملية التحديث. إني على تمام المعرفة أن الحالات كثيرة التنوع: فلا يمكننا أن نعامل بالطريقة نفسها مدير إدارة ورئيس مؤسسة عامة ولكن على أي حال يجب تغيير الأسلوب من أجل تفويض أفضل واستقلالية أكثر ومسؤولية أكبر.

كنت أفضّلُ التخلّي عن النقاش حول العدد الأنسب للرُّتب في إدارتنا الإقليمية ليس لأنني أعتبرها مسألة غير هامة، بل لأني أخشى أن يكون نقاشها جدلاً بيزنطياً. ودون أن نثير المشاكل (أو نكسر جرَّة پندورا)[1] يمكننا الإجابة على الأسئلة الحقيقية: ففي داخل أية دوائر، جغرافية، اقتصادية، سكانية، نوجّه العمل العام لإعطائه فعاليته القصوى؟ بأية آلية مالية نؤمّن تلاحم المجموعة؟ وهكذا سيتاح لنا فرصة توزيع صلاحيات الدولة والمنطقة والمقاطعة والبلدة على قواعد أكيدة ومفهومة تجدد شرعية كل منها. ولكن ذلك يمرّ عبر إصلاح الماليات المحلية. فيجب أن يباشر هذا الاصلاح على الفور، من أجل أن تعطى كل مجموعة وسائل استغلال مؤهلاتها وأن يُختصر، إذا لم يلغ نهائياً، استخدام

---

(1) المرأة الأولى، كما جاء في كتاب «أعمال وأيام» لهسيود. أرسلها الاله زفس عقاباً للرجال. منحتها الآلهةُ الجمالَ والسحرَ والمهارةَ اليدوية.. والغشّ والخداع.. كما ائتمنت على جرة تحتوي جميع الشرور. وانتقاماً من زوجها الذي أثار غيرتها نزعت غطاء الجرة فانتشرت الشرور في الأرض. — م —

عمليات التمويل المتشابكة التي تزيد فرص الهدر واللامسؤولية.

ويجب في الوقت نفسه أن يبدأ إصلاح سير العمل في إدارات الدولة وها نحن نتكلم منذ عشرين سنة على اللامركزية دون أن نحققها: لقد حان الوقت لأن ننقل إلى ولاة المقاطعات ورؤساء المصالح المحلية عدداً كبيراً من الصلاحيات التي تمارسها الوزارات في باريس، فيكتسب عمل الدولة بذلك مرونة وتتعامل الأقضية والمحافظات مع محاورين حقيقيين وليس مع أشخاص - بدائل غالباً ما يكونون بلا فعالية ولا سلطة. إن إدارة المستقبل تعني التقرب أو الخدمات القريبة.

أقدِّر بعشر سنين، أي مدة ولاية مجلسين تشريعيين، الوقت المطلوب لتبسيط التشريع وتوضيح الأدوار وإصلاح عمليات التمويل. باختصار لتغيير مسلك الإدارات ورؤسائها. إن فرنسا جديدة بحاجة لشد أزر دولة أريدها بكل تأكيد أن تكون جمهورية.

إن هذه الصفة (أي جمهورية) ليست هي فقط في تصوّري عبارة عن تعلّقنا بإعلان حقوق الإنسان والمواطن. إنها تعيِّن بإلحاح المكانة التي يجب أن تعاد إلى القيم التي هي في أساس جمهوريتنا.

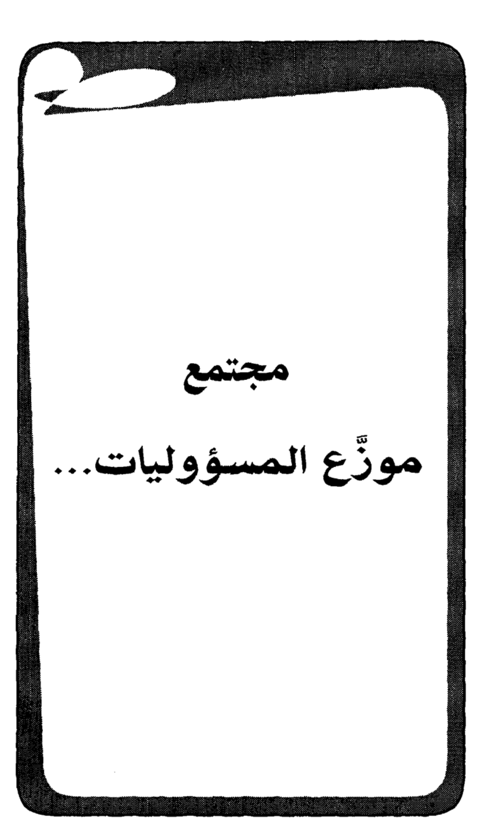
إن الدولة الجمهورية، بالنسبة إليَّ، هي التي لا تخشى تعليم الأخلاق المدنيّة وتمارسها هي نفسها بل وتسهر على احترامها من قبل الذين، أكثر من سواهم، عليهم أن يتحمّلوا مسؤولية أعمالهم ومقرراتهم أي منتخَبي الشعب والموظفين.

الدولة الجمهورية هي التي تعطي وظيفة العدالة المركز الأول وتعطي القضاة محلاً مرموقاً في المجتمع مع وسائل الحكم الصحيح والسريع. إن الملكية عجّلت في سقوطها عندما تركت الفساد يدب في جسم المؤسسة القضائية. وبالرغم من الإصلاحات الحديثة لقانون الجزاء وللمحاكمات الجزائية فإن النقاش الطويل حول العدل في فرنسا لم يقفل

بعد. ومنذ بضع سنوات يخاف الفرنسيون من قاضي التحقيق المنفرد المغالي في استقصائه، ولكنهم يتوقون في الوقت نفسه إلى مزيد من الأمن ومزيد من اللامركزية وإلى مزيد من السرعة خاصة. أمِن اللاّئق أن تدان بلادنا تكراراً من قبل أجهزة القضاء الأوروبية لبطئها ولقدم محاكماتها الجزائية؟ أمن المقبول، بالنسبة إلى الادارة ومحكوميها، أن يضطروا إلى انتظار مقررات القضاء الإداري عدة سنوات؟

إن الدولة الجمهورية هي دولة علمانية تسمح لكل واحد، ضمن احترام القوانين، بممارسة شعائره الدينية دون امتياز لأحد. هذه العلمانية تدافع عنها الدولة داخل مدارس الجمهورية التي يجب أن تبقى (أي المدارس) أمكنة للاتحاد وليس للانقسام.

إن الدولة الجمهورية، أخيراً، هي دولة عادلة تضمن التلاحم القومي والتضامن بين المواطنين وبين الأجيال وبين كل أجزاء الوطن. هذه الدولة ليست محايدة. إنها، تؤمن الخدمة العامة وخدمة الناس بطرق مختلفة مرنة من شأنها أن تستجيب باستمرار إلى آمال المواطنين وحاجاتهم. وبقدر ما نتكلم عن المساواة في الحقوق لنتحدث عن تكافؤ الفرص. يجب أن نسلّم بالمعالجات المتنوّعة لمصلحة أولئك الذين جارت عليهم الحياة أو الجغرافيا. الديموقراطية هي التساوي في الحقوق، لكن الجمهورية هي تكافؤ الفرص.



مجتمع

موزّع المسؤوليات...

على مدى عشرين عاماً والفرنسيون ينفصلون عن فرنسا شيئاً فشيئاً.

إن أزمة اقتصادية لا يرون لها نهاية قد حطمت بالنسبة إلى الكثيرين رابطة الثقة التي تشدّهم إلى المجتمع. قلق بسبب البطالة وخوف من الإبعاد. شعور بالتعرُّض للخطر أمام التطور التقني وفتح الحدود. قلق أمام مستقبل يلقي بظلال الشك على إيمان موروث منذ عصر الأنوار: الغد سيكون أكثر إشراقاً من اليوم والأبناء سيتمتعون بسعادة أين منها سعادة آبائهم. لم تعد القضية قضية توانٍ أو مجرد انزعاج بل إحباط حقيقي جماعي، زاحف حيناً، وأحياناً ساخط يعبّر عن سخطه بفورات غضب عندما يشعر حيّ أو أصحاب مهنة أو جيل بأنهم غير مسموعي الكلمة ولا يُبالَى بهم.

وأكرّر لأنه في الوقت نفسه اتّسعت الهوّة بين الفرنسيين وحكّامهم.

هذه القطيعة بين الحياة السياسية والمواطنين حملت قسماً من مواطنينا على العيش كمنفيين داخل ديمقراطيتنا. وهناك آخرون لا يرون من علاج سوى الحلول المبسَّطة التي يعرضها عليهم التطرف أو مذهب الشَعْبَويَّة[1].

إن الأزمة التي تصيب البلاد الصناعية كلها تتضاعف عندنا بأزمة فرنسية بحتة. إن ما يتحطم، إنما هو نموذج اجتماعي ما. مجتمع يبجّل المواطن منذ 1789 ولكن من بعيد، وينفر من الفرد. مجتمع احتكرت قمتُه كلَّ شيء، الفكر، العمل والإعلام وأعفت من المسؤولية والواجبات جماعة من المنفذين السلبيين بمقدار ما ينعمون بحقوق مكتسبة إلى الأبد.

(1) تيار سياسي مثالي يعتبر «الرجوع إلى الشعب والإعتماد الكامل على عفويته واندفاعه» أساس العمل السياسي والتغيير الإجتماعي.

مجتمع نجح على مدى قرون في تحقيق تلازم وثيق بين نظامه السياسي الممركز واقتصاده التايلري (نسبة إلى Taylor) ودولته الوصية عليه. باختصار مجتمع يعتبر الشخص تابعاً وليس كائناً مستقلاً قادراً على تسخير ثروة الإبداع لديه لمصلحة المصير المشترك.

لا عجب في أن نموذجاً اجتماعياً كهذا، لا يخلي مكانه للمخيّلة، للطاقة، لإرادة الإنشاء، قد ترك غنغرينة الإبعاد تنمو في عصر الأزمة بسبب من مكامن التبلّد والتصلب فيه.

وإلا إذا رضينا بما لا يرضى به أي التمزق الاجتماعي والسياسي للبلد، هناك حاجة إلى بناء مواطنية جديدة، مواطنية نشيطة تعطي الجميع الحق في المساهمة في صنع فرنسا.

إن بناء مواطنية المشاركة هذه يعني تقريب المواطن من السلطة، وتسهيل نمو البنى الترابطية التي هي الجمعيات والمبرّات وتصور اقتصاد اجتماعي جديد ينطلق من ذكاء الإنسان ومؤهلاته أكثر مما ينطلق من إنجازات الآلة. إذا حققنا هذه الأمور يمكننا أن نأمل بمصالحة الفرنسيين مع فرنسا.

ففي مقدمة القضايا الملحّة يتحتّم علينا أن نعيد إلى المواطن الكلمة التي صودرت منه، خارج العمليات الانتخابية، والواضح أنها المشاركة السياسية التي تثار بخصوص العودة الضرورية للدولة الجمهورية.

وقد سبق لي أن قلت إن هذه المشاركة تتم بالديموقراطية المباشرة كما بإعادة الإعتبار الى دور البرلمان وسلطاته

وتتم أيضاً بالاعتراف الفعلي بالحقوق السياسية لكل المواطنين وخاصة النساء.

كانت بطلة إحدى المسرحيات الشهيرة تهتف مازحة: «النساء هن أُناس كسائر الناس!». هذا لا ينطبق، على أي حال، على واقع

المسؤوليات السياسية، حتى الأن.

بمقدار ما تغيرت الحياة المدنية، فقد ظل المجتمع السياسي جامداً وذكورياً بالرغم من أن المرأة تحتل 54٪ من الهيئة الناخبة. نحن دائماً في مؤخّرة البلدان الصناعية مع نسبة 5,7٪ فقط من النساء البرلمانيات! بالمقابلة مع 20٪ في البرلمان الاتحادي الألماني. فهذا يعطي صورة واضحة عن سوء نيّة الأحزاب السياسية وقِدَم بنيتها. نحن جميعاً مسؤولون عن ذلك.

لا يستطيع أي مجتمع أن يبتر نصف كيانه لمدة طويلة. إن تسهيل دخول النساء إلى الحياة السياسية هو قضية عدالة. إنه كذلك رهان الديموقراطية والتلاحم الاجتماعي. وإن إحدى القضايا السياسية الكبرى الملحّة في مجتمعنا هي إعطاء النساء المركز الذي يعود إليهن. ولن يضمن لهن هذا المركز لا قانون ولا حصة نسبية (كوتا). إن ما يجب أن يتغير هو الذهنيات. وبعد خمسين سنة على منح الجنرال ديغول النساء حق التصويت لا يزال بلوغ هذا المركز يحتاج إلى الكفاح. والفرق هو أن الرجال، كما آمل، سيكونون اليوم إلى جانب النساء في هذه المعركة.

الضرورة الثانية لمواطنية المشاركة: تشجيع الجمعيات ومنحها الاعتبار الكامل.

إن العمل في الجمعيات هي مدرسة المواطنية، بالتدرب على المسؤولية، بالاكتشاف الحسّي للمصلحة العامة، بروح الأخوّة التي تفترضها، بمسلكها التشاركي والتربوي.

إن حيوية تيار الجمعيات رائعة في بلادنا. عمل خلاّق سنوياً و 700 000 جمعية عاملة، و 000 50 جمعية ناشئة، و 20 مليون عضو. ومع ذلك فلا شيء أعجب من ضعف وسائلها وعدم الركون إليها.

ليس من الصعوبة بمكان أن نعترف أكثر بدورها، وأن ندعم بشكل

أفضل عملها التجديدي والتوسّطي وابتكارها لوظائف ذات فائدة اجتماعية. إنه خيار سياسي.

إن النظام الحالي للإعانات المالية المتعددة، الطويلة، الصعبة المنال يضطر الجمعيات إلى بحث مستمر ليس فيه إحترام لمكانتها دائماً. فلماذا لا نستبدله بنظام تمويل لسنوات عديدة بموجب عقود تحدد الأهداف وذات مرجع واحد؟ كيف نعطي الجمعيات وسائل عمل على مستوى دورها؟ هناك ثلاثة من طرق كثيرة.

ـــ أولاً: تسهيل العمل التطوّعي. لنسعَ من أجل ذلك إلى التقريب بين العرض والطلب في النشاطات المجّانية. لنتصور خاصة «عقداً تطوّعياً» يأخذ على عاتقه التدريب والوقاية من الحوادث ويجعل العلاقات بين الجمعية والمتطوع أكثر استقراراً.

ـــ ثم لماذا لا نفسح في المجال أمام الجمعيات التي تعنى بالخدمات الاجتماعية، إمكانية استخدام فتيان يُستدعَون من بين خَدَمة العلم في إطار خِدْمة مدنية يمكن أن تصبح شكلاً مستقلاً تماماً للخدمة الوطنية؟

وأخيراً نسهّل بواسطة إعفاءات ضريبية واجتماعية خاصة، تشغيل أُجَراء وإنشاء عشرات الآلاف من الوظائف.

وفي ما عدا الخدمات العامة، يجب أن نحفّز المواطنين لمساعدة الجمعيات. وقد أتاحت بعض الإجراءات تشجيع الهبات وتسهيل إنشاء مؤسسات. ولكن تنظيمنا يبقى هو هو: متثاقلاً ومقيّداً. إن تلقّي الهبات والمساعدات هو أسهل عند جيراننا منه عندنا. آمل أن تشمل إمكانية الاستفادة من التبرعات جميع الجمعيات والمؤسسات الخيرية. بهذا الشرط، وبه فقط، تستطيع الجمعيات أن تتملّص تدريجاً من عدم استقرارها الذي يكبح جماح مبادراتها.

لماذا أيضاً لا نسهل حرية انتساب الأكثر حرماناً إلى الجمعيات مُعِدِّين لذلك «شيكاً ترابطياً»؟ فيصبح العاطلون عن العمل أول المستفيدين، فيتمكنون هكذا من تسديد اشتراكات في جمعية يختارونها وتعطيهم أهم ما يحتاجون إليه: الانتساب إلى الحياة الاجتماعية. إن المواطنية الجديدة تفترض أيضاً اقتصاد مشاركة يراهن على الإنسان.

واليوم تُصوِّر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتكامل الاجتماعي وبين الاقتصاد والمجتمع ومصلحة المؤسسات ومصلحة الفرنسيين كأنها علاقة تناقض. هذا خطأ فادح. لقد دخلنا في عالم حيث لا يستطيع تكديس رأس المال المنتج ولا التقدم التكنولوجي أن يضمنا بنفسهما فقط صفة التنافسية. إن تنظيم العمل لا يقلّ شأناً عنهما. والتنظيم لكي يكون فعالاً يتطلب حماسة وتصوّراً وحسّ المسؤولية لدى الأجَراء وتصوراً ومعنى لها، أي مشاركتهم في تصميم المؤسسة. والهدف بسيط، وهو تحويل مؤسساتنا ذات الشراكة المغفلة إلى شركات ذات مسؤوليات مشتركة. والقضية هي قضية حالة ذهنية.

والمشاركة تعني خطة مزدوجة:

ــ أولاً، اشتراك الأجير في إدارة المؤسسة وإحيائها سواء بالنسبة إلى إمكانيات التعبير أو حق الاطّلاع، أو أن يكون، في بعض الظروف، جزءاً من سلطة الإدارة في شركته. كثيرون هم رؤساء المؤسسات الذين جهدوا لمنح الاعتبار لموظفيهم وإيلائهم بعض المسؤوليات تجاه زملائهم تبعاً لكفاءتهم أو لنجاحهم في العمل. وأرجو أن يُعْترف للأجير، ما عدا الحق في الإدارة، بإمكانية مناقشة تنظيمات العمل الجديدة، لأنه بهذه التنظيمات ذاتها تتعلق بشكل حاسم فعالية المؤسسة وتوفير الثروة ومصيرها الخاص. وسيكون من المفيد والمثمر تخيّل أشكال جديدة للمفاوضة الشاملة، ففي مقابل المنافع التي تجنيها المؤسسة مثلاً مرونة أكبر في جدولة ساعات العمل، يتم الاتفاق، بعيداً عن التعويضات القصيرة الأجل،

على أمور طويلة الأجل: تنظيم يرمي إلى زيادة المؤهلات، تنشئة وإعادة تأهيل الأجَراء القدماء، المساهمة في استقبال الفتيان أو حتى المبعَدين في المؤسسة، وعلى السلطة العامة أن تشجع، في الوقت المناسب، هذه المفاوضات الجديدة من نوعها.

الخطوة الثانية: إشراك الأَجير بنتائج مؤسسته وازدهارها، والإجراءات موجودة. لنذهب أبعد من ذلك بإيجادنا أجهزة جديدة لكي نمنح الأَجَراء جزءاً من الثروة الإضافية التي ساهموا في جمعها: إن حساب التوفير لأجل يسير في اتجاهه الصحيح. فلماذا لا نتصور حساب توفير للتقاعد يسمح للأُجراء، في القطاع الخاص كما في القطاع العام، بأن يوفروا لأنفسهم تقاعداً إضافياً؟

وقد اعتُرِف للمؤسسة الخاصة (التجارية أو الصناعية) في الثمانينات ببعض المزايا والحقوق، ويجب عليها اليوم أن تضطلع بواجباتها. هذه هي «مؤسسة المواطنية».

أعرف أن المشاركة هي كلمة قديمة ولكثرة ما سمعناها نعتقد غالباً أن مضمونها قد تحقق وتجاوزته الأحداث. في الواقع لا شيء أكثر حداثة وثورية، في شروط العلاقات السياسية والاجتماعية، من أن نذهب إلى نهاية المنطق التشاركي.

وإذا أردنا أن يُجَدَّد عقد الأُخوّة بين الفرنسيين وعقد المواطنية بين الفرنسيين وفرنسا فإننا بحاجة إلى مجتمع يقبل كل منّا فيه الآخر ويعترف به.

الشّرق هو حدودنا الجديدة...

فلتصنعْ أوروپا هويَّتها!

أربعون عاماً مضت على مباشرة بناء أوروبا!

ومع ذلك فالنزعة إلى الانطواء على الذات لم تكن يوماً أقوى مما هي عليه الآن. لقد أصبحت أوروبا الازدهار والاستخدام التام أوروبا الأزمة والبطالة. ويسعى الألمان والفرنسيون إلى الاحتفاظ بعلاقة مميَّزة. فمن أين يتأتّى سبب عجزها عن الانطلاق؟ وهناك في شرقي القارة، حيث انهارت الشيوعية، أيقظت رياح التاريخ الأحقاد القديمة التي، لعدم كبتها في الوقت المناسب، خلّفت المآسي وعدم الاستقرار.

هيمنت أوروبا على العالم لمدى قرون، وفرضت نظامها السياسي ووجّهت العلوم والفنون، وهي تبدو اليوم مرهقة ومخيبة للآمال.

هل تكون لشعوبها وقادتهم القدرة على التحرّك وإيقاف التقهقر؟ إن مظاهر ضعف أوروبا بادية للعيان.

شعب يهرم مع كل النتائج التي يرتبها الهرم على حيوية أممنا وبقاء أنظمتها الاجتماعية ومسؤوليات التكامل والدفاع في وجه جنوب وَلود.

طاقة أقلّ على التجديد كما يشهد على ذلك النقص في البحث العلمي أو البراءات التي تسجّلها المؤسّسات.

أنظمة رعاية اجتماعية لا مثيل لها في العالم ولكنها تثقل كاهل تنافسية إنتاجنا وخدماتنا في سوق عالمية تزداد تحرراً.

وأخيراً هشاشة تجاه النفوذ الأميركي تترك آثارها على ثقافاتنا القومية إلى درجة تدفعنا إلى التساؤل عن ديمومتها.

وماذا بعد ذلك؟

ماذا، فلأنني شاركتُ، عبر مراكز متنوعة من المسؤولية، في عدة مراحل من بناء أوروبا، تكوَّنت لديَّ ثلاثة اقتناعات بسيطة:

ـــ إن خلاص الأمم الأوروبية هو في إعادة تجميع قواها وطاقاتها، في توحيد أوراقها الرابحة التي لا تزال قوية.

ـــ لا يمكن لهذا التجميع أن يتقيد بآراء وصيغ معدة سلفاً. إن وطأة التاريخ والعقبات الجغرافية حالت دون وجود نماذج يمكن الرُّجوع إليها.

ـــ لا مجال بدون تفاهم بين الفرنسيين والألمان لتأسيس شيء متين. إن التزامهم وما يمثلون من نموذج ضروريان لتجاوز اللامبالاة والإحجام.

يمكننا أن نرضى بما أُنجز خلال مرحلة الأربعين عاماً. لكنه يتوجب علينا، في نهاية الحرب الباردة أن نواجه عالماً آخر. لقد آن الأوان لأوروبا أن تعيد اكتشاف ذاتها، أن تؤكد هويتها بوضوح إزاء سائر البلدان في الكرة الأرضية، أن تُدْخل الديموقراطية إلى مؤسساتها. وعلى فرنسا أن تكون في قلب هذا التجديد، وتثبت فيه، مرة أخرى، عزيمتها وهي «فضيلة الأزمنة الصعبة».

إن الشرق هو حدودنا الجديدة. ففي اللحظة الحاسمة التي تستعيد الجمهوريات الشعبية القديمة فيها حريتها، لا يمكن أن تكتفي أوروبا بأن تكون نادياً للمحظوظين يفرض على قسم من أعضاء العائلة الأوروبية بأن يتريّثوا في غرفة الانتظار. فلا نُبَدِّلنّ بجدار برلين جداراً من الأنانية. لنلبِّ نداء هذه البلدان التي يغشاها الخوف من النزعة الشمولية. على الاتحاد الأوروبي أن ينفتح على كل بلدان القارة الأوروبية شرط أن تتبنّى الديموقراطية واقتصاد السوق، وتُظهر عن رغبة في المشاركة في المغامرة العامة. إن ذلك لمصلحتنا أيضاً، كما قال ڤاتسلاف هاڤيل في ستراسبورغ: «وحده الساذج الذي لم يستخلص درساً من الألف سنة من التاريخ الأوروبي يمكنه أن يظن أن الهدوء والسلام والرخاء يمكن أن يستمر

ازدهارها في جزء واحد من أوروپا».

صحيح أن هذه الدول بحاجة إلى وقت لتستطيع التخلص من تركة الشيوعية ومقاربة اقتصادياتها وتصرفاتها من اقتصادياتنا وتصرفاتنا. يجب أن نلحظ مراحل انتقالية طويلة. ولكن لا شيء يمنعنا من ضمها حالاً حسب طلبها، إلى الاتحاد السياسي. لا يمكن لمشاركتها إلا أن تغني النقاش في مجال الأمن والثقافة والعلاقات مع دول الاتحاد السوڤياتي السابق. وتزداد الحاجة إلى هذه المشاركة من أجل معالجة قضايا البيئة على مستوى القارة. حتى وإن كان عمل الاتحاد سَيَتَعَقَّد من جراء ذلك ـــ هل سيكون كذلك فعلاً؟ ـــ نقوم إذ ذاك ببادرة تلامس القلوب وندعم استقرار هذه البلدان واستقرار أوروپا، بتبديد الأوهام والأحقاد التي تذرّ قرنها.

ومن ثم لِتَتجرؤ أوروپا على أن تكون ذاتها معبرة عن مطامحها ومدافعة عن مصالحها بدون تبجّح ولكن بدون عُقد!

هذا صحيح في المجال الاقتصادي حيث السعي إلى عملة موحدة لا يمكن أن يعتبر هدفاً واقعياً كافياً على المدى القصير. إن الأولية مزدوجة: إنعاش الاستثمارات بتخفيض معدلات الفائدة أيّاً كانت التحفظات الألمانية. ومباشرة برنامج واسع للبنى التحتية والأبحاث عن طريق القروض.

لكن يجب أن نتحصَّن كذلك ونضمن أن تخضع التجارة الدولية إلى قوانين يحترمها الجميع، وتكفل العدالة والاستقامة في التنافس بين الأمم. وإذا ظل التبادل غير متكافىء يُخشى على أوروپا المتفتحة على الجميع أن تتعرض للوهن والذوبان. هذا ما تعنيه المنظمة العالمية للتجارة التي اعتبرتُها من أمنياتي.

من هنا اعتُبر أن الأفضلية الممنوحة للأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تنفصل عن بناء أوروپا.

وهذا صحيح أيضاً في مجال الدفاع.. إن صياغة جديدة للحلف الأطلسي تفرض نفسها. والأميركيون أنفسهم، هذا إذا ما بانت لنا نواياهم

فعلاً، يشجّعون، في الوقت الحاضر، تشكيل قطب أوروبي للدفاع.

وباستثناء الحالة غير المحتملة لهجوم قوة خارجية ضد منطقة حلف شمال الأطلسي، سيترددون كثيراً في التورط عسكرياً في الخارج.

إذاً، على الأوروبيين أن يتحمّلوا مسؤولياتهم وينظّموا دفاعهم بتنسيق دقيق طبعاً مع الولايات المتحدة ولكن مع توفير طاقة ذاتية. هل هم يرغبون في ذلك بالرغم من دروس المأساة اليوغوسلافية؟ ولا يزال لبريطانيا وسائل صالحة للتدخل ولكنها لا تزال على ترددها بين أميركا تبتعد شيئاً فشيئاً وأوروبا تخاف بريطانيا فيها من أن تتورط في كثير من الالتزامات. والمانيا المشغولة بإعادة توحيدها داخلياً لم تبدأ النقاش الوطني حول دورها المستقبلي في أوروبا والعالم، وهي لا تزال مع ذلك القوة الأولى من حيث الأسلحة التقليدية في القارة. واسبانيا وايطاليا القلقتان مثل فرنسا تجاه أزمات الجنوب، لا تمتلكان خططاً استراتيجية خاصة بهما. وإن لفرنسا، في هذا السياق، مسؤولية مزدوجة: الاحتفاظ بطاقاتها الدفاعية التقليدية والنووية وتحديثها وإتقانها، وتحريك لامبالاة الأوروبيين والحضّ على تكتل ذكي لقواهم دون اي تحجّر في العقيدة. لنبدأ مثلاً بتنسيق أفضل لميزانيات الدفاع ولبرامج التسلح بإطلاق قوة التدخل في إطار اتحاد أوروبا الغربية، بتطوير الفرقة الفرنسية ــ الألمانية وبتسريع عمل هذا الاتحاد في مجال التخطيط والمناورات المشتركة.

باختصار، لنظهر إرادتنا في أن نحقق، بأنفسنا عند الاقتضاء، أمناً لا يستطيع أحد غيرنا أن يحققه لنا.

وهذا صحيح أيضاً في المجال الثقافي.

على أوروبا أن تثق بنفسها وبفرادتها الخاصة وبإبداعيتها الذاتية. إن لدينا ميلاً قوياً إلى التفكير بأن الإبداع والتجديد في المجالين الأدبي والفنّي، على سبيل المثال، لا يمكن أن يَصْدُرا إلا من الخارج وخاصة من

الولايات المتحدة. وإن وعينا لكوننا أوروبيين، وتقاسم بعض القيم الأخلاقية والسياسية، ومفهوماً معيناً للإنسان والمجتمع وتأثير تاريخنا المشترك، كل هذا يجب أن يرفد معيننا الثقافي ويدعم سعينا الخلاّق، وبالطبع شرط أن تدعم الحكومات كتاباتنا، وتصوّراتنا، وصناعاتنا بكل الوسائل وخاصة بقانون الضرائب المتكيّف مع الحاجات.

ليس من شأن أوروبا، على الاطلاق، أن تقف في وجه أميركا ولكن فقط أن تسجل وجوداً أقوى باستمرار.

وإني أكُنُّ للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل: لقد حاربتْ في سبيل حرّيتنا، ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام.

وأخيراً يجب أن يكون النظام الأوروبي ديموقراطياً وأعني بهذا أن تصبح الشعوب صُنّاعها الأساسيين. هذه نقطة أساسية طالما أهملت. لقد ظهرت في وضح النهار لدى مناقشة اتفاقات ماستريخت. فالفئات المختارة التي خططت، لمدى سنين طويلة، البناء الأوروبي أدركت، بمزيد من الدهشة، أن المواطنين لم يَتْبَعوها، إذ كانوا معادين للفكرة، أو في أفضل الأحوال، مستسلمين لها.

وبدت أوروبا هذه بعيدة فارضة تنظيماتها صالحة فقط لتوزيع الإعانات وتعوزها، بشكل ملحوظ، الإرادة والروح عندما تناقش القضايا الأساسية كما في المشكلة اليوغوسلافية. كيف نعيد الإهتمام بأوروبا لا تكون لخير بعض الأعضاء وحدهم فقط؟ كيف نثير الاهتمام بالرهان على تكوين عازم مسالم لأكبر مساحة سياسية ديموقراطية في العالم، انطلاقاً من شعوب قديمة تقضُّ مضاجعها الانقسامات؟

أحياناً ما أحلم بما يمكن أن يكون عليه لقاء هذه الشعوب في مؤتمر عام حول أوروبا، يستثير الحماسة والاندفاع ويسمو بالمطامح إلى الذرى. ولماذا لا يعقد هذا المؤتمر في ڤرساي حيث انطلقت هذه الثورة التي امتدت أمواجها إلى القارة بأسرها؟ ألن يكون ذلك مقدمة محرِّضة

على الاصلاح المؤسسي الموعود بحلول عام 1996 الذي أراه من جهتي ينتظم حول بعض المبادىء.

ـــ فلنكفّ عن اعتبار أن كل قضية يمكن أن تكون منطلقة من الاتحاد. إن مبدأ حلول أوروبا الإتحادية محل السلطة الوطنية للأعضاء، في بعض حالات، مسجل في معاهدة ماستريخت ويجب أن يطبق. فلا تحل إدارة بروكسليَّة محل إدارة باريسية نسعى إلى تقريبها من المواطنين. إن الاتحاد مدعو إلى الاهتمام بالقضايا الأساسية. نحن نعرف مثلاً منذ حادثة تشيرنوبيل، أن الأمن النووي غير مضمون في شرقي أوروبا. وماذا تنتظر أوروبا لتتجاوز مرحلة النوايا وتتخذ المبادرات؟ وإذا هي لم تفعل فمن يفعل؟

ـــ ليهتم الاتحاد بتحديد الأهداف أكثر من اهتمامه بإملاء القوانين. ويجب على الصعيد الأوروبي، كما على الصعيد القومي، مقاومة التشريعات الكثيرة التي تثبط المبادرات وتخنقها.

فلنقلع عن الرغبة في التوفيق والتسوية بين كل الأشياء، ولنسلّم بالتباينات التي هي الحياة.

فإذا استطاعت بعض الدول أن تسير في الطليعة فلتفعل دون أن تعرقلها أو تزعجها بقية الرَّكب الذي يلحق بها فيما بعد على إيقاعه الخاص. أيُقال أوروبا على عدة وتائر (جمع وتيرة)؟ ولِمَ لا؟

فَلْتُقرّ المفوّضية الأوروبية بأن مجلس الوزراء هو وحده المتمتع بالشرعية السياسية الحقيقية.

وأخيراً، لِتهتمّ البرلمانات، البرلمان الأوروبي والبرلمانات القومية، متمتّعةً بسلطات حقيقية، بصياغة قانون لا يكون نتيجة مساومات غامضة نوقشت بعيداً عن ممثلي المواطنين.

وهكذا نعطي أوروبا الموسعة الديموقراطية الطامحة جميع فُرَصها، أوروبا التي يجب، لكي توجد، أن تصنع هويتها وستلعب فيها فرنسا دوراً حاسماً.



روح الفتوحات...

لبلادنا، مرة أخرى، موعدٌ مع التاريخ. فلماذا هذه الكلمة الضخمة، هذه الصيغة التي أكل الدهر عليها وشرب؟ الأمر بسيط، تقلبات هائلة جاءت تنقض، في بضع سنوات، بعض «الحقائق» التي نحيا عليها منذ نصف قرن.

لقد تداعت فكرة أوروبا التي أرادوا بناءها من نصف القارة ونصف ألمانيا! وتراجعت فكرة التطور الاقتصادي والاجتماعي فلم تثبت في وجه الضعف المستمر للنمو.

وبينما الحدود تفتح والفاصل الشيوعي يقفل، بالآلام أحياناً، فالمسألة هي معرفة ما إذا كانت بلادنا من تلك البلدان التي تترك طابعها على القرن.

لا شيء أكيد، لأن ألدّ أعدائنا يعيشون بيننا.

هل توقفنا عن التأرجح، بين سلبية ما وإذعانٍ ما والتوق إلى شيء آخر، أي الميل إلى العمل الباهر، الراسخ في عقولنا كما في آدابنا؟

وفي مرحلة الأزمة لا يكون الإحباط والانطواء على الذات والميل إلى التشهير بأنفسنا بعيدة عنّا، ولكن الفرنسيين المُبْجِرين على ألف سنة من التاريخ، لمدركون أنهم ينتمون إلى أمة قديمة ومحترمة، بعد أن خاضوا العديد من المعارك من أجل الحرية، يظلّون في الوقت نفسه، وفي قرارة أنفسهم يطلبون الكثير لوطنهم.

إنهم على حق. إذا رضيت فرنسا بوضع «قوةٍ متوسطة»، فإن مستقبلها سيكون محدوداً، وستخسر ما تبقى لها من نفوذ لتصبح بلداً

تابعاً مرتهناً للازدهار العالمي في عملها، وللمقررات الخارجية بالنسبة إلى أمنها.

إن فرنسا، بالنسبة إليّ وكما أشعر بها وكما أريدها، تتجمع، تعود إلى نفسها تبدع حداثة جديدة دون أن تتنكر لما هي عليه، بطموحها العظيم، بكل ما لديها من أوراق مميزة.

أولى هذه الأوراق هي عدد السكان.

فمن بين الدول الأوروبية الكبرى، فرنسا هي الأوفر خصباً. ولا شك في أن سياستنا العائلية، الأكرم من سياسة جيراننا، ليست غريبة عن هذه الحيوية.

ولكن في هذا الموضوع، العمل الأفضل ليس هو العمل الجيد.

ومنذ سنة 1974، فإن نسبة 2,1 ولدان لكل امرأة، النسبة التي تؤمّن تجديد الأجيال لم نبلغها بعد. ففي العام الماضي 1993 هبطنا إلى الحد الأدنى بعدد 000 710 مولود بمقابل 000 900 قبل ثلاثين سنة، أي ما يعادل سكان مدينة، كما لو أن طولون أو الهافر قد شطبت من الخريطة.

«الشتاء الديموغرافي» هو هذا: شعب لا يفتأ يتناقص حتى ولو أن إرتفاع معدل الحياة في رأس هرم العمُر يتوصل إلى إخفاء هذه الظاهرة. إن تفسيرات هذا النقص في الولادات كثيرة، منها: تراجع نسبة الزواج، عدم استقرار الأزواج، انتشار وسائل منع الحمل، تغيّر مكانة الطفل في الأسرة، مساكن ضيقة، صعوبة التوفيق بين حياة الوظيفة والحياة العائلية وخاصة بالنسبة إلى النساء.

وثمة واقع مستمر: الصلة المباشرة الموجودة بين عدد سكان دولة ما واتساعها السياسي والاقتصادي. ففرنسا لويس الرابع عشر التي كانت تسيطر على أوروبا كانت في ذروة ازدهارها السكاني. وبينما كادت

روسيا تزاحم فرنسا تحت حكم لويس الخامس عشر كانت فرنسا النابوليونية تتخطى أخصامها العسكريين في بداية القرن التاسع عشر. اللغة الفرنسية، بعد أن ابتدعت الأفكار الثورية وحقوق الإنسان، ظلّت مدة طويلة لغة الدبلوماسية.

وأعرف أن الديموغرافية ليست موضوعاً يحظى بالشعبية اليوم. فالمدافعون عنها يمثّلون دور كاساندر Cassandre[1] وحتى دور «الشيوخ المتخلفين» ومع ذلك هناك بكل بساطة حقيقتان ساطعتان:

ــ الأولى وهي أن شيخوخة شعبنا تهدد توازن رعايتنا الاجتماعية، وتطرح مشكلة تمويل النفقات الصحية وأنظمة التقاعد، فعلى العاملين أن يتحملوا دائماً أكثر بينما المتقاعدون سيتلقون أقل، وكم من التوتر سينشأ بين الأجيال المقبلة!

والثانية هي أن تراجع الولادات يحمل في طياته انخفاض النزعة التنافسية. فالتجديد، والتقدم التقني، والفعالية الاقتصادية قضايا تلازم فكرة الشبيبة. وهل يمكننا أن نعكس الاتجاه؟ وقد برهنت لنا السويد أن إرادة سياسية حازمة يمكنها أن تغير الأشياء، علينا أن نستوحي منها.

ــ وما يزيد من الخطر أن آسيا قد اتخذت طريقاً أخرى. فهذا الإقليم من العالم الذي توجهه الحيوية الديموغرافية هو منذ اليوم القطب الأساسي لنمو الاقتصاد العالمي، ويُخشى أن تلعب أوروبا بإزائه الأدوار الثانوية.

لنحذر هذه «الثورة الخفيّة» التي تهدد المجتمع الأوروبي برمته. إن ديموغرافيتنا تبقى ورقة رابحة فلا نبددها. لنتعلم كيف نستنبط سياسة لنساء

---

(1) أميرة طروادية بنت بريام منحها الإله أبولون نعمة النبوءة. حذّرت الطرواديين من خطر دخول الحصان الخشبي إلى المدينة فلم يهتم أحد لنبوءتها: ترمز هنا إلى المتنبىء الصادق الذي لا يؤخذ بكلامه (المعرب).

هذا العصر، للرجال والأولاد والعائلات.

وثانية أوراقنا الرابحة هي الذكاء.

كانت البحوث العلمية، مفتاحُ مستقبلنا، خلال الستينات، الولدَ المدلل لجمهوريتنا.

إذا أثرنا ملحمة الطاقة النووية العسكرية والمدنية ومغامرة الفضاء، يجب ألاَّ ننسى أنه خلال هذا العقد الاستثنائي وجد وطوّر الكثير من مختبرات الأبحاث الأساسية عندنا والتي تضم مجموعات علمية بارزة مؤلّفة من باحثين فتيان، وإن جوائز نوبل وجدت، في المفهوم العلمي، في هذه المرحلة.

تحتفظ فرنسا بمركز مميّز في طليعة البلدان العلمية. لكن، لنكن واقعيين، إننا نحيا في القسم الأكبر من حياتنا على أمجاد الماضي. ولا تزال الطاقة المختزنة ترفدنا لكنها تتناقص كل يوم. فليست نوعيّة الرجال هي التي تنقصنا، بل العكس تماماً. إن ما ينقصنا هي الإرادة السياسية القوية التي تعبّر عنها خيارات علمية واضحة يستوعبها ويدعمها مجموع أفراد الأمة. ما ينقصنا تماسك جماعي، يقرن النوايا السياسية بالخيارات الديمقراطية بالستراتيجية العلمية والصناعية، بتوزيع الطاقات، بتلاحم الفرنسيين.

تجاهنا، تجاه أوروبا عرفت الولايات المتحدة واليابان أن البحث بمعنى خلق المعارف المبتكرة، والتكنولوجيا التي هي وضع الأساليب، والمنتجات والمفاهيم الجديدة والصناعة التي تتيح الاستثمار التجاري لهذه الاكتشافات، كل ذلك يؤلف، مجموعاً، السلاح الستراتيجي للسلطة الاقتصادية الحديثة.

وأي شيء أكثر إلحاحاً، إذاً، من إعادة تحديد أهداف البحوث الفرنسية، من توضيح النشاطات العائدة لأجهزة البحث العامة والخاصة،

المدنية والعسكرية، من إنعاش الشراكة مع جميع المؤسسات الخاصة من تشجيع تنقُّل الباحثين، من تبنّي نماذج إدارة أقل ديوانية (بيروقراطية)، من استثمار أشكال التمويل المجددة مثل التمويل المصرفي للبحث التطبيقي.

إن عملية إعادة النظر في هذه الأمور على نطاق واسع يجب أن ترتكز على حوارين قويين. الأول يوضح هذا التدقيق والثاني يسبغ عليه شرعيةً. والحواران كلاهما وسيلتان أساسيتان للتلاحم:

الأول هو حوار بين العالم السياسي والعالم العلمي وكلا هذين العالمين له معاييره الخاصة بالحكم ولغته وعلاقته الخاصة بالزمن، إن التوفيق بين هذه الأمور يسمح لرجال السياسة بأن يُحسِنوا الاختيار ويجيدوا القرار، ليس فقط في مادة السياسة العلمية، ويتيح للعلماء من كل الأنظمة بأن يشعروا بأنهم الصنّاع الحقيقيون لمستقبل بلادنا. إن الصلة يجب أن توثّق بين الذين يعرفون والذين يقررون.

الحوار الثاني هو بين العلماء والمواطنين. فعلى العلماء أو أقله على البعض منهم وبواسطة عمل تربوي، لا أنكر صعوبته، أن يجعلوا العلم في متناول كل إنسان، وبهذا الثمن يمكن للتصدُّع الفكري القائم بين النخبة المتطورة وسائر الجسم الاجتماعي أن يرمَّم. ويجب أن يحدث ذلك بسرعة لأن التوترات الخطيرة تزيده اتساعاً: وبهذا الثمن أيضاً يستطيع كل فرنسي أن يقوِّم بشكل أفضل رهانات السياسة العلمية وكذلك المخاطر التي تواكب، حتماً، كل تطور تكنولوجي، وعندما يجيد تفهم الخيارات يتولاها بتصميم أكبر.

إننا بإقامتنا هذا الحوار المزدوج نخلق تعاوناً بين العلم والسياسة والمجتمع، وسيكون لدينا عندئذ الوسائل لبحوثنا، أي وسائل للعب ورقتنا في الحرب الاقتصادية التي تخوضها الأمم الكبرى فيما بينها.

وثالثة الأوراق الرابحة هي المؤسسة الخاصة.

إنـي أعرفُ وأقدرُ هذه الطاقة الهائلة لـمـجموعاتنا الاقتصادية العظيمة والـخدماتية، كما أعرف وأقدر إرادتها وجدارتها فـي الـمغامرات الكبرى. وأريد هنا أن أركز على فرادة بلدنا: على الـمركز الذي تشغله الـمؤسسات الوسطى والصغرى. فهي تمثّل ما يقرب من 6 وظائف من أصل 10 وأكثر من 50٪ من الثروة القومية، قسم لا يستبدل من صادراتنا، أقل ما يقال فيها إنها تشكل العمود الفقري لاقتصادنا.

وشهدت الثمانينات، خلاف كل توقع، إعادة الإعتبار للمؤسسات الـخاصة. ويبقـى أن نعيد الإعتبار لصاحب الـمؤسسة وبالدرجة الأولـى لهؤلاء القادة الـمجهولين للـمؤسسات الـمتوسطة والصغيرة (PME)، الذين يغامرون كل يوم بالاستثمار، بالابتكار، باستئجار العمال، بالتصدير.

ــ ونذكر، فـي عداد الـنجاحات، الاقتراع الـحديث علـى قانون الـمؤسسة الفردية، تعديل وضع صاحب الـمؤسسة والزوج (أو الزوجة)، توحيد الاجراءات في إدارة واحدة، اختصار أنظمة الـمحاسبة، وجميعها من التدابير التي تـحرر الـمبادرة الاقتصادية.

وهذه هي الطريق التي يجب أن تتبع.

إن تغيير الظروف، على الأرض، لـمصلـحة الـمؤسسات لـيس بالأمر الصعب. ويحتاج صاحب الـمؤسسة الذي يحمل رسالة الـمصلـحة العامة إلـى دعـم الـدوائر العامة وإلـى عدم عرقلة أعماله، كـما حدث في 1987 بخصوص وضع الضرائب على العائلات، فمن الـملـح أن نعكس مسؤولية اثبات الـحق بين الإدارة والـمؤسسات من أجل افتراض حقها الصريح، وليس من الـمـمكن اتـخاذ تدابير إدارية وتنظيمية دون تقدير نتائجها على حياة الـمؤسسات الصغرى والوسطى.

وفي مـجال البيئة يُعْمد، بشكل منهجي، إلى إجراء «دراسات عن مدى التأثـير»، دراسات كهذه يجب أن تصبح القاعدة. فلا ندع الإدارة تثقل عبثاً كاهل الـمؤسسات.

ويقال إن حلمَ واحدٍ من أصل أربعة فرنسيين هو أن يمتلك مؤسسته الخاصة، فلْنساعده على أن يجعل من الحلم حقيقة. لماذا لا نُعِدّ تشريعاً لصاحب مؤسسة منفردة تستوجب فصلاً دقيقاً للملكيات الشخصية والمهنية، ورعاية اجتماعية أفضل ضماناً وشروطاً مميزة للتمويل؟ لماذا لا نعدِّل النظام الضرائبي القديم والحجزي المفروض على انتقال المؤسسة؟ فالمؤسسة الجديدة لا يمكن أن تبقى مغامرة رجل واحد مهما كانت الأسباب. فلنُعِدّ إذاً نظام توفير لامركزياً مباشراً أو بواسطة نادي التوظيفات لمصلحة المؤسسات الصغيرة. هل نعلم أنه إلى جانب الألفي مؤسسة المسجَّلة في البورصة هناك 1,7 مليون مؤسسة فرديَّة وأكثر من مليونين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر غالباً إلى أموال خاصة ولا تحصل من المصارف إلاّ على دعم قليل؟

إن تحديث تمويل اقتصادنا الذي انطلق في الثمانينات ظل غير تام. يجب الآن إنجازه.

ورابع هذه الأوراق الرابحة هو المكان.

إن فرنسا مدينة بتمايزها لجغرافيتها على الأقل بمقدار ما هي مدينة لتاريخها، لأرضها ولبحارها كما للأحداث التي، شيئاً فشيئاً، شكّلت منها أمّة. ألا يظل تنوع أرضنا أحد أفضل حظوظنا؟

وما يعرف عني أني متمسِّك بفكرة زراعة قادرة وحديثة تكون بوتقة لصناعة زراعية غذائية ناشطة. إن مستقبلنا مرهون أيضاً بهذه الأرض. إن قضية الاستخدام عندنا، ثروتنا، نفوذنا في العالم، يعتمد عليها إلى حد كبير، وكذلك توازننا، قيمتنا وطريقة عيشنا في فرنسا.

«الزراعة تخطاها الزمن». «لسنا بحاجة إلى مزارعين بل إلى أمناء على المنظر الطبيعي». ذاك ما يمكن أن نقرأه هنا وهناك. إن واحداً من كل خمسة فرنسيين يجد عملاً في المجال الزراعي والزراعة الغذائية ولكن

ما همّ! إن رياح العصر لا تهب لصالح المزارعين.

لنحاول أن نتطلع إلى أبعد من ذلك، فلا نظل أسرى نظرية مالتوس التي أوحت بإصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي أوصلت أوروبا إلى تخفيض حصصها في السوق العالمية للانتاج الغذائي.

من لا يرى أن آسيا المترامية الأطراف السريعة التطور وأميركا اللاتينية تصبحان يوماً بعد يوم زبونتين متعاظمتين وقادرتين على تسديد الثمن؟

من لا يرى أن أفريقيا محكوم عليها، للأسف، بأن تستفيد من البرامج المتنامية لتوريد السلع الغذائية التي على المجموعة الدولية أن تأخذها على عاتقها؟

من لا يرى أن مشاكل التغذية ترهق العلاقات الدبلوماسية لعشرات السنين المقبلة تحت أنظار الرأي العام الذي لن يرضى بعد الان مطلقاً بقسمة كوكبنا الأرضي إلى عالمين: عالم البحبوحة الغذائية حيث يُجلَّد صناعياً قسم من فائض الانتاج وعالم الفقر المدقع حيث المليارات (3 أو 4 خلال 25 عاماً؟) من البالغين أو الأطفال يموتون جوعاً؟

إن الخطورة بالنسبة إلى أوروبا وإلى فرنسا هي أن تبقيا خارج اللعبة في هذا الصراع حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والستراتيجية متشابكة بشكل وثيق. إن ذلك سيكون خطأً فادحاً وخطيئة فعلية.

وهناك رهان آخر لا يستهان به: تصنيع الزراعة. فبعد عصر الفحم والنفط والكهرباء يأتي عصر التكنولوجيا البيولوجية وازدهار الكيمياء الزراعية. يحل هذا التطور في خانة اهتماماتنا في مادة البيئة وخاصة في مجالات الطاقة ومجال الوقود البيولوجي، والسلع القابلة للتحلل. وهذا التطور يبرر جهداً عظيماً في مجال البحوث والحث على الاستثمار. وعلى

الزراعة أخيراً أن تقوم بدورها وهو شغل وتحسين الأراضي الريفية. الفكرة القائلة بأن النشاط الزراعي يجب أن يتركز غداً على قسم قليل من أراضينا استناداً فقط إلى القوانين الاقتصادية الأوروبية، لا تنسجم مع الفكرة التي نكوّنها عن أرضنا الزراعية.

إذاً نحن بحاجة إلى سياسة جديدة تفتح لزراعتنا أبواب العالم كما فتح الجنرال ديغول أمامها في 1960 أبواب أوروبا. تخفيض الرسوم الضرائبية والمالية والاجتماعية التي ترهق الاستثمار من أجل إدخال إنتاجنا التنافسي إلى السوق العالمية. تحديد قانون حديث للمؤسسة الزراعية. فصل الملكية العائلية عن الملْكية المهنية أو بالأحرى تمييز عائدات العمل من رأس المال. تحديث مجمل مساعداتنا الآيلة إلى سكنى الشباب. إعادة النظر في مستوى وغاية المساعدات الهادفة للتعويض عن العوائق الطبيعية وذلك من أجل زيادة فعاليتها. تلك هي الوسائل التي يجب اتّباعها.

ما أقترحه هو عقد حقيقي بين الأمة ومزارعيها. على هذا الأمر يتوقف إلى حد بعيد مركز فرنسا وحضورها في العالم. كما يتوقف عَلَيْهِ تخطيطنا الإقليمي وطابع الإنسجام فيه. ويتوقف كذلك عَلَيْهِ فنُ العيش على نحوٍ ما.

إن ما ينطبق على الأراضي الريفية ينطبق على مدانا البحري. إن شبه الجزيرة الأوروپية التي تشكل فرنسا حدودها الغربية ليست فقط بستاناً مزروعاً بعناية. إنها أيضاً مجال بحري انطلق منه أبْسلُ أسلافنا لاكتشاف أراض جديدة كانوا يحملون إليها من أجل الأفضل وأحياناً من أجل الأسوأ، نظرتهم إلى الإنسان والمجتمع. إن بلادنا وقعت ضحية ضعف مستهجن في الذاكرة. لقد نسيَتْ في عقود قليلة لحظات التاريخ المدينة بها إلى جاك كارتيه (Jacques Cartier)، إلى جان بارت، إلى دوغاي ـــ تروين (Dugay- Trouin)، إلى سوفرين (Suffrin)، إلى

سركوف (Surcouf). إن انهيار أسطولنا التجاري الذي تراجع من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثامنة والعشرين في الترتيب العالمي، وصعوبة التحوّل الإقتصادي في ورش بناء السفن، وانخفاض النشاط في مرافئنا الكبيرة، وحديثاً جداً أزمة الصيد المأساوية: تلك معالم أفول قوتنا البحرية.

كان بحارة منطقة البيغودين Bigouden بثورتهم على هبوط سعر السمك يعبّرون عن أسى عميق. وأي تفسير يعطى لبلاد تمتلك 5500 كلم من الشواطىء ومرافىء على جميع الأوقيانوسات بفضل مقاطعاتها وأراضيها عبر البحار ومع ذلك أقلعت عن استثمار ثروتها البحرية؟

البحر ليس فقط مكاناً يمارس فيه بضع عشرات الألوف من الصيادين مهنتهم. إنه خزان للمواد الأولية لا مثيل له. إنه قاعدة قوتنا البحرية الستراتيجية وأحد أركان قدرتنا الدفاعية. إنه حجّة اقتصادية عظمى مرتكزة على النسبة المتنامية للنقل البحري في كلفة السلع. إنه أخيراً المنظر المحيط بثلث الشعب الفرنسي الذي يعيش في مقاطعات ساحلية في الوطن الأم وعبر البحار.

يحب الفرنسيون البحر ولكنهم لا يعرفونه جيداً. ربما لهذا السبب لم تزوِّد الحكومات المتعاقبة فرنسا بسياسة بحرية طموح ومتماسكة، طموح لأنها يجب أن تتحدَّد على أعلى مستوى في الدولة «كسياسة العظمة» بالمعنى الذي كان يفهمه الجنرال ديغول. متماسكة لأنها يجب أن تحافظ على مقاربة شاملة طالما أن القطاعات المعنية بها والعاملين فيها على قدر كبير من التنوع والترابط.

لن تملك بحريتنا القومية الوسائل التي تنسجم مع رسالتها دون عمارة بحرية أكثر تنافسية، وإن أسطولنا التجاري لن يستعيد مكانته قبل تحديث مرافئنا التجارية وطالما لم نتوصل إلى أن نفرض، على المستوى الدولي، الحد الأدنى من أنظمة الأمن والمراقبة الخاصة بالنقل البحري. وأسطول الصيد لن يستمر إلاَّ إذا ضمن تنظيماً جديداً له مبنياً على الأولوية لأعضاء

الاتحاد الاوروبي إلاّ إذا ضمن للعامل في البحر دخلاً يتلاءم مع كرامته كإنسان. وحتى بحرية المتعة أو بشكل أعم النشاطات السياحية منوطة بسياسة ذكية لحماية الشواطىء. ومرة أخرى فالتماسك والإرادة هما ضروريان.

هل تفتقر فرنسا إلى المواد الأولية؟ ربما. ولكن من لا يرى أن «الكنوز» الفرنسية مدفونة تحت أقدامنا؟ وهي تحتاج إلى من يستثمرها.

وآخر أوراقنا الرابحة وليس أقلّها، لغتنا وطاقاتنا الخلاّقة.

فرنسا هي أيضاً لغة مركبة عذبة متنوعة، وهي قالب لنفسيتنا الجماعية وتعبير عنها. فهي التي تحمل وتنقل ثقافتنا.

إني أؤيد الحكومة التي ترغب في حماية لغتنا وتعيد إليها حق المواطنية حيث تنتشر لغة هي مزيج من الفرنسية والإنكليزية. ولكن اللغة كالكون يجب أن تكون في تمدد دائم. اللغة الفرنسية التي كانت فيما مضى اللغة الدبلوماسية، لغة عصر الأنوار التي أضاءت قارتنا في القرن الثامن عشر يجب أن تعلّم على امتداد أوروبا. فهذا يفترض أن تنال فرنسا من الاتحاد الأوروبي الموافقة على إصدار أمر لكل أوروبي بأن يعلّم أولاده منذ الصغر لغتين أجنبيّتين. إنه تطوّر ثقافي لمصلحة التماسك الأوروبي، وهي الطريقة الأكثر فعالية لإعادة غرس اللغة الفرنسية التي ستصبح بعد الانكليزية اللغة الأوفر اختياراً على قارة تظل أحدى أهم البوتقات الفكرية والاقتصادية في العالم. وهذا يفترض أيضاً سهولة اتصال أوفر بين جامعاتنا الأوروبية وتبادلاً أكبر بين أساتذتنا وطلاّبنا. هناك عدة طرق لخدمة الفرنكوفونية. الاحتفاظ بالشعلة في كل مناطق العالم التي تتكلم لغتنا هو أمر عظيم. العمل بحيث تصبح مستعملة ومفهومة من قبل جميع جيراننا هو أمر لا يقلّ عن ذاك أهمية.

ولكن لا نستسلمنَّ للأوهام. إن أدبنا هو ربما كما يقال ويكتب عنه، أكثر انعزالية، وأكثر إفراطاً في الحميمية والسيكولوجية من أن يصدّر

بسهولة، ولكن أعتقد أنه يستطيع أن يشق طريقه إن استطاعت لغتنا أن تعبر الحدود على نحو أفضل. ولقد استطاعت صناعة السينما عندنا أن تفرض أصالتها، أسلوبها، وتشغل أحد المراكز الأولى في أوروبا. ولفنون التصوير والنحت والموسيقى المعاصرة وجود قوي. ولنا تقاليدنا منذ عهد ملوك فرنسا، وهي عبارة عن حماية الدولة للآداب. وبخلاف ما يحدث خارج بلادنا فإن وزارة الثقافة تدعم الإبداع، فتتوجه إلى الفنانين بإنجاز تحفٍ تحت الطلب، تعمل على إرواء أرضنا ثقافة، تسعى إلى بناء أوروبا الثقافة التي كان من الأفضل أن تبنى قبل أروبا التجار. ففي أيدينا كل وسائل إشعاعنا، ليس أقلها موافقة جميع القادة السياسيين وسائر شعبنا على أهمية الرهان الثقافي. كما سبق أن رأينا إبان المناقشات الحديثة لمجموعة الغات Gatt. لنكن واثقين.

لنتوقف عن اصطناع العُقد، ولنستعمل أوراقنا الرابحة!.



التحكم بالتغيير...

في عالـم يتغير فيه كل شيء، في قارة أوروبية تمر في أزمة، في نهاية سبع سنوات جامدة، سنوات الولاية الرئاسية المنصرمة تعطي فرنسا، كما رأينا، دلائل على مجتمع متفتت بشكل خطير، مُدْمِن على المعونة، إلى حدٍ ما، محبط.

في الحقيقة، إن بلادنا محكومة منذ سنة بحكمة وتعقّل. ولا أتصور أن السلطات العامة يمكنها أن تفعل أفضل من ذلك في مرحلة التعايش (تعايش النظامين الاشتراكي واليميني في فرنسا). ويلاحظ تصحيحٌ ما للأمور ولكن الداء يظلّ مستشرياً.

إن الإعياء الذي اعترى مجتمعنا ناجم عن كوننا قد أسأنا تقييم التغيّرات الطارئة على الذهنيات وتغيّرات محيطنا، وعن كون الأدوات التي نستخدمها لمواجهة الصعوبات الحالية قد صنعت في زمن خصب بالاستخدام والازدهار والتضخم، وقد أصبحت اليوم غير ملائمة تتطلّب جهوداً جبّارة لقاء نتائج سقيمة، وهو ناجم أخيراً عن التعقيدات المتزايدة للقواعد العامة تحت التأثير المزدوج لتعدد أقطاب القرار ـ من القرية إلى أوروبا مروراً بالدولة ـ ومن تعاظم دور البنى التقنية الإدارية.

إنما الحلول كامنة فينا.

إن حالة فرنسا تستدعي تبدّلات حقيقية. وتجاه نزعة المحافظة المهيمنة تجد هذه التبدلات في الشعب إلهامها. يجب أن تكون القاعدة الشعبية رأس الرمح لذلك. ليست النخبة المختارة وحدها هي المؤهّلة

لفهمها ومباشرتها، فلا نُحِطَّنّ من أهمية النقاش العام في زمن الأزمة. إن ديمقراطية التمثيل والحوار مع النقابات مهما كانت ضرورية، ليست كافية لإقناع واجتذاب المواطنين الذين لا يشعرون كما في السابق، بأنهم ممثَّلون فعلاً في الحكومة والبرلمان والأحزاب والنقابات. وإذا لم تتفاهم النُّخب المختارة إلاَّ فيما بينها وبين الخبراء فيها يخشى كثيراً ألاَّ تناصر المواطنين. ونخشى، لعدم وجود المزيد من الديمقراطية المباشرة التي تعطي للفرنسيين الشعور بأن مسؤوليهم يصغون إليهم أكثر، نخشى أن يضيع هؤلاء في غياهب الشك. في هذه الحال حذار من المنقذ الشعبوي الذي يحاول إقامة اتصال فِطري مع شعب ضلّ طريقه.

وأستخلص من لقاءاتي، في الريف كما في باريس، الشعور بأن الفرنسيين الذين يعبّرون عن حاجة عميقة إلى الإصلاحات، يرضون بتبعاتها شريطة أن تكون هذه الاصلاحات بسيطة. وأن تبدو فعّالة وأن يكون العبء مقسّماً بالتساوي وأن يكون الأضعفون محميين:

هذا التغيير، الضروري جدًّاً، يجب أنْ يدرس بعناية، بحيث ينضج فعلاً. يجب أن يُطرَح ويُناقش. وعندما يعرض موضوع وينال الموافقة يجب أن يوضع موضع التنفيذ حالاً. وعلى السياسي أن يرهن مسؤوليته بالنتائج. أيترك لنا الفرنسيون الخيار؟

وإذْ تعيدهم الثرثرات إلى تبدد الأوهام وترهقهم المواعيد العرقوبية، ويقضّ مضجعهم القلق، بإمكانهم أن يعيدوا على أسماعنا هذا الإنذار الذي وجهه نابوليون إلى ضباطه «إني مستعد لإعطائكم كل ما تريدون باستثناء الوقت».

إننا بحاجة إلى بعد نظر وشجاعة، عندما يكون الحذر في كل مكان لا تكون الشجاعة في أي مكان. وقد قال روزفلت في مواجهة الأزمة: «الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف بالذات». لا شيء يمكنه أن يتغيَّر إذا لم تستيقظ في كل واحد منا ذهنية الظفر. عندما أوجَد الجنرال ديغول الضمان الاجتماعي وأعطى النساء حق الاقتراع،

وابتكر فكرة المشاركة، عندما حقق الإصلاح الاقتصادي والسياسي للبلد، كان يتابع تقليداً فرنسياً عريقاً من الجرأة والفعالية والأريحية نرى من واجبنا اليوم أن نتابعه.

إن طموحنا محدد بوضوح وهو التضامن والتلاحم الوطني. إن ذهنية الظفر والرقي الاجتماعي لهما الأولية والباقي يتبع - فبعد عدة أشهر سيكون أمام شعبنا فرصة للخيار، وأن يعبّر عن رأيه في طبيعة التغيير وأهميته وإيقاعه. آمل أن تتيح الانتخابات الرئاسية القادمة فتح حوار حقيقي وعظيم للأفكار يمحو ولو لمّرة العداوات الشخصية المعهودة.

ويخطىء الفرنسيون إذا ظنوا أنهم هدف للعنة. إنهم لا يزالون أسياد مصيرهم. إن أهدافاً واضحة وجديرة بأن تعيد إليهم اعتزازهم بفرنسيتهم، في متناول أيديهم وعندهم الوسائل لامتلاكها. إن بناء فرنسا الجديدة لا يجوز أن يتأخر أكثر مما تأخّر. وفي طليعة البناة، الشباب الذين ولدوا بعد 1968. وسنعطيهم الفرصة وأنا واثق بهم.

جاك شيراك

فرنسا للجميع

تعاني فرنسا مرضاً أعمق بكثير مما يتصوره صانعو السياسة والمسؤولون الاقتصاديون والمفكرون ذائعو الصيت ومشاهير وسائل الإعلام.

لقد فقد الشعب ثقته. وقلقه يدفعه إلى الخنوع: ويوشك أن يدفعه إلى النقمة.

أكثر من نصف الشعب الفرنسي لا يُسمَع صوته ولا يتمتع بأي حماية. فالعمال والمستخدمون والموظفون والمهن المتوسطة، لحمة نسيجنا الاجتماعي والقوى الحية في بلدنا، يمكن أن يتأثروا بالنداءات الغوغائية.

خمسة ملايين من مواطنينا يعيشون حياة لا تعرف الاستقرار، ومئات الألوف من الفتيان يبحثون عبثاً عما يغذّي ما تبقى لهم من رجاء.

الفقراء يزدادون فقراً، والمرتبات المتدنية تستقر على حالها، والتجار والحرفيون وأصحاب المهن الحرة وصغار أرباب العمل يعانون صعوبات متزايدة، وعائلات أكثر فأكثر تعجز عن دفع إيجار منازلها وعن وفاء ديونها. وعدد متزايد من المؤسّسات الخاصة الصغيرة، لا تدعمها المصارف بشكل كاف اضطرت إلى إعلان إفلاسها أو إلى تسريح عمالها.

ففي بعض الضواحي الخربة حول المدن الكبرى، ثمة مناطق بكاملها تعيش بعيداً عن القانون، حيث لا تستطيع الشرطة أن تتدخل بفعالية، وحيث تزدهر تجارة مافيوية الطابع ولا تتلقى أي عقاب: المخدرات، الدعارة، النهب. إن القلق هو الخبز اليومي لسكان هذه

الأحياء، إنهم خائفون، وعدوى هذا الخوف تهدِّد توازنات مجتمعنا.

الكثيرون من الفرنسيين يشعرون بأن المجتمع يتجاهلهم ويحتقرهم. إنهم هم أيضاً خائفون. خوف من البطالة التي لا تكفي عودة النمو الضرورية والمستقبلة بالترحاب للقضاء عليها، خوف من فقد مكتسباتهم الاجتماعية وحقهم في الرواتب التقاعدية. وإمكانية توفير مستقبل أفضل لأولادهم. والخوف من أن يشعروا أنهم أيتام في عالم ليس فيه معالم أخلاقية، والخوف من أن يشاهدوا انحطاط فرنسا وهم مكتوفو الأيدي.

والكل يعلم أن الخوف يؤدي إلى الشلل، وأستخلص، دون أن أغرق في تشاؤمية لا تمتّ إليّ بأية صلة، أن دواليب السياسة والاقتصاد والمجتمع في بلادنا قد أصابها الشلل. وتشير كل الدلائل إلى هذه الأعراض ولكن لم يوصف لها أي علاج لأن أكثر المسؤولين يفكرون بالأرقام، وليس بحياة الناس. والحال إن الأرقام بحد ذاتها لا تعبر عن خطورة التصدّع الاجتماعي ــ إني أختار كلماتي بدقّة ــ الذي يتهدد الوحدة القومية.

وتتسع الهوة بشكل خطير بين رجل الشارع والطبقة الحاكمة التي يعكس تصرفها روحاً تشكيكية وأنيقة ولكن غير جديرة، إن الوسط السياسي يقدم للفرنسيين حفلة مقنّعة لا نهاية لها حيث الراقصون ينسلّون أمام الكاميرات قبل أن يذهبوا لطبخ مؤامرات حقيرة تحت غطاء التعليق على الاستفتاءات. ومع بروز «الفضائح» يتجه الرأي العام نحو پوجاديَّة (Poujadisme[1]) تعيسة وساخرة. كان الرأي العام قد صَوَّت بكثافة ضد الجمود الاقتصادي والفشل الأخلاقي عند الاشتراكيين في 1993. وهو يضع الآن، بشكل طوعي، كل المسؤولين السياسيين في خانة واحدة ويكاد يضع فيها أيضاً أصحاب المؤسسات الضخمة.

---

(1) Poujadisme: البوجادية حركة وحزب سياسي وشعبي يميني - في الجمهورية الرابعة - يلقى الدعم من صغار التجار. موقف البورجوازية الصغيرة الرافضة للتطور الاقتصادي الاجتماعي.

إنه لأمر مؤسف ومجحف، لكن أسباب فقدان الثقة هذا لا يصعب فهمها. فبينما يزداد كل يوم عدد المبعدين يزداد من ناحية أخرى ثراء المضاربين ويتباهى المحظوظون بقدراتهم الشرائية وتغذّي الزمر الآنيّة أطماعها الخفيّة الوهمية أو الظرفية، وتخفي عمداً واقعاً يزداد سواداً يوماً بعد يوم.

أنا لا أرضى بهذا التورط ولا بالقدرية التي تنشأ عنه: هذا هو فحوى معركتي من أجل فرنسا، ولهذا رغبت في فتح باب النقاش مؤكِّداً على وجود بديل سياسي.

إن النصيب الذي قسم في الواقع لأكثر الفرنسيين تواضعاً يصدمني ويغيظني. فأنا مؤمن بضرورة تغيير عميق، وبهذه الذهنية أحببت أن أواجه الاستحقاق الرئاسي بعد أن أخذت وقتي والفسحة الزمنية الضرورية للتفكير.

لقد زرتُ، منذ سنوات، عدداً من البلدان وتحدّثتُ مع قادتها الأساسيين. ناقشتُ بحّاثة ورجال فكر وسلطات معنوية وصناعيين طليعيين وأكثرت خاصة من لقاءاتي مع فرنسيين مغمورين من أولئك الذين لا يظهرون أبداً على الشاشات الصغيرة ولكن أقدامهم راسخة في الأرض وعندهم ما يجول في خاطرهم من أفكار وما ينبعث في قلوبهم من مشاعر. وزادت هذه اللقاءات قناعتي بأن فرنسا تغرق لأنها تسيء استخدام أوراقها الرابحة. فلدى الشعب الفرنسي كنوز من الذكاء ومن النضالية والشجاعة، ولكن ينقصه الدافع لكي يستخدم كل طاقاته. وتنقص النخبة الشجاعة الفكرية لتعيد النظر في معتقدات بالية وممارسات عفَّاها الزمن.

إن التغيير هو قبل كل شيء حالة ذهنية. والفرنسيون يتوقون إليه وفي الوقت نفسه يخافونه. وأنا أفهمهم. فكيف لهم أن يَطْمَئِنّوا؟ يشعرون أنهم على مفترق طرق، يخافون أن يسلكوا طريقاً مقفلة ويتساءلون أية

طريق يسلكون. إن الأفكار الشائعة في عصرنا هذا أقنعتهم بأن اقتصاداً اكتسب صفة عالمية يترك قليلاً من الفسحة للقرار السياسي.

إني أحكم بزيفْ هذا التهميش السياسي المزعوم. إنه ذريعة لجمود له مؤيدوه في أكثر الأوساط رفاهية. فهؤلاء يتقدمون عادة متنكرين خلف ستار الاصلاحية الكثيرة الحذر. لا أعتقد أنه يجب أن يُفرض على الفرنسيين بيانٌ بالإصلاحات الغامضة. نحن في حالة طوارىء إجتماعية ونحن بحاجة إلى منطق آخر لعكس الميول وإعادة فرنسا إلى سكة مستقبلها. فهذه قضية إرادة سياسية.

عما قليل سينتخب المواطنون رئيساً جديداً للدولة. وهذا استحقاق رئيسي بالنسبة إلى فرنسا، وسيكون حتماً ثمة سيل من المرشحين وطريقان فقط.

إما أن يستسلم الفرنسيون إلى إغراء النزعة المحافظة وعندها فأسوأ الإحتمالات ممكن، والبلد العظيم يمكن أن يقفر تاريخه في أحد الأجيال كاليونان بعد فيلوپيمين (Philopoemen) «آخر اليونانيين» أو إسپانيا بعد فيليپ الرابع، وتعاني انحساراً دائماً. كان اندريه مالرو كثيراً ما يردد جملة پول ڤاليري «لقد عرفنا الآن أن الحضارات تموت»، وأزيد على ذلك أن الأمم أيضاً يمكن أن تموت. وإما أن يختار مواطنونا الرجاء وبالتالي التغيير، وستظل فرنسا بلداً واحداً مزدهراً مطمئناً محترماً في العالم.

لقد اخترت الرجاء، الخط المستقيم المسجل في خطى الديغولية: إن حس الوقائع لم يُثنِ الجنرال ديغول عن تغيير نظام الأشياء.



من منابع الديغولية

أن أتكلم عن ذاتي ليس من عادتي المفضلة. غير أني أود أن أسجل خطتي في الإطار السياسي الذي كان السياق الدائم لي. لقد تطوَّرتُ كأي إنسان، وأتاحت لي المسافة التي اجتزتها أن أؤكّد قناعاتي الأساسية لدى اختبار الوقائع.

توحي إليَّ الأيديولوجيات (المذاهب السياسية) دائماً حذراً يقرب من النفور. لقد عرفتْ طفولتي صَدْمة الهزيمة والاحتلال. ولا أستطيع إلاّ أن أعزو، جزئياً على الأقل، هذه المآسي إلى التعصب الإيديولوجي الذي عاث فساداً في العشرينات والثلاثينات.

لقد استؤصلت النازية، لكن يجب أخذ العلم بأن نوعاً جديداً من الفاشية يمكن أن يذرَّ قرنه في كل آن. إن شباباً لا أهداف لهم على أطراف المدن الكبرى هم فريسة مثالية للعقائديين الفاشيين.

أمّا الماركسية فإننا نعرف كم سحقت من عشرات الملايين من الكائنات البشرية تحت ستار دكتاتورية البروليتاريا التي كانت أسلوباً رائجاً عندما كنت طالباً. وبما أني قليل التأثر بأهواء الزمن لم أنتظر سقوط جدار برلين وسقوط الشيوعية لأفهم دوافع الشمولية (التوتاليتارية) ولأتصدى لأتباع ستالين. حتى إن حساً سليماً أولياً في حمّى سنيّ العشرين، كان ينقذني من إغراءات الأوهام الإيديولوجية التي دفعت الشعوب ثمنها غالياً. غير أني كنت أجلّ وما أزال المناضلين المتواضعين الذين نذروا أنفسهم دفاعاً عن الطبقة العاملة. لقد عرفتهم خير

معرفة في كورّيز[1] (Corrèze). كان إخلاصهم للآخرين يثير الإعجاب.

النازية، الستالينية، الأصولية، هذه الكلمات التي تلهب بسهولة المخيلات الشابة، تنتهي دائماً بإقامة أبراج مراقبة ومدّ أسلاكٍ شائكة. ونتيجة لذلك قررت أن أدافع عن المبادىء الجمهورية في إطار ديمقراطي. إلا أنني أسرعت في تقدير حدود الرأسمالية المتوحشة، وبالتالي ضرورة وجود دولة قوية توجِّه الحياة الاقتصادية موفِّرة الحماية للضعفاء ضد الأقوياء دون أن تقضي على روح المبادرة. فالدولة وحدها قادرة على ضمان الوحدة واللحمة الوطنيتين على ألاّ تكون مدفوعة إلى العجز بواسطة عملقتها وقدرتها الكلية. بمقدار ما أرفض النظريات ـــ البالية ـــ لدولة صغرى، بمقدار ذلك أنكر مساوىء نظام اقتصادي موجَّه يمتد في كل الاتجاهات. لقد أظهرت تجربة الاشتراكية فشلها الذريع وليس فقط في الامبراطورية السوفياتية السابقة، وكلما ركّزت الدولة على مهماتها استطاعت أن تمارس سلطتها بشكل أفضل.

إن خبرتي في الخدمة العامة تعود إلى أكثر من ثلاثين عاماً. لقد بدأتُ في الجزائر حيث كنت أؤدي الخدمة العسكرية، وكانت الحرب بويلاتها وبطولاتها أيضاً، وكانت أخوّة ثلة من الجنود تُركوا وشأنهم وسط القفار الموحشة. لقد تعلمتُ كثيراً عن الإنسان بصحبة رفاق ذاك الزمان، فاكتشفتُ تناقضاتهم، وأدركت في نهاية المطاف أن السياسة هي كل شيء. ذاك كان درساً قاسياً بالنسبة إلى ضابط فتى كان يؤمن برسالته ولكنه كان يشعر أن تلك الحرب كانت عبثية.

وفي منتصف الستينات استطعت، كمستشار لجورج بومبيدو، رئيس وزراء الجنرال ديغول، أن أُلمّ بخفايا السلطة. هذه الصفة وهذا الحظ وجّها كل حياتي العامّة. وفي 1967 أصبحت نائباً عن منطقة ريفية، هي موطن العائلة ويسكنها أناس بسطاء، شجعان، شرفاء وكادحون، وكنت

(1) مسقط رأس الكاتب.

وزيراً للدولة (برتبة نائب وزير) في عهد الجنرال ديغول، الأمر الذي جعلني أعيش أيار/ مايو 1968 بشكل مختلف عن «اليساريين». وتطوروا هم أيضاً. إن أوهام البعض وتأكيدات الآخرين لم تستطع الصمود أمام حقائق الأزمة.

كنت وزيراً في عهد جورج پومپيدو ورئيساً للوزراء في عهد ڤاليري جيسكار ديستان. وعدت إلى ماتينيون في 1986 في عهد فرنسوا ميتران لأدشن شكلاً جديداً من الديمقراطية هو التعايش وأصبحت في تلك الفترة عمدة باريس في 1977.

وقد علمتني هذه الخبرات، وهذه المسؤوليات الكثير عن فرنسا، عن الدولة، عن أوروبا، عن الناس.

وفي 1976 أعدت تأسيس الحركة الديغولية التي كان لي شرف رئاستها خلال ثمانية عشر عاماً. وكنت دائماً ديغولياً. هذه الصفة التي أفخر بها ماذا تعني بالنسبة إلى فتى؟ إن أكثر الناخبين لم يعرفوا إلاّ الجمهورية الخامسة والكثيرين ولدوا قبل موت الجنرال ديغول، وهو لا يزال يشغل حيّزاً كبيراً في ذاكرة الجماهير. ورسالته صامدة على الزمن.

لا تعني صفة «ديغولي» بالنسبة إلي التشبث بأصول العقيدة. فأنا أنفر كثيراً من العقائد. لم يكن ديغول لا من اليمين ولا من اليسار، لا ليبراليا ولا توجيهياً (نصيراً للاقتصاد الموجه)، فلقد اختار، بالتجربة، الطريق التي تبدو الأفضل لديه. الديغولية هي الذرائعية، ولكن على مستوى عالٍ، يتوجب على القرار السياسي أن يلبي متطلبات المصلحة العامة وليس متطلبات رد فعل تقني أو حساب سياسي ضيّق.

وديغول لم يكن إلى ذلك رئيس حزب. لقد حكم، تبعاً للمصادفة، مع الاشتراكيين والراديكاليين والديموقراطيين المسيحيين والمعتدلين والمحافظين (الذين لم يكونوا المفضلين لديه). فالديغولية هي موقف يرمي إلى جمع جميع الفرنسيين فيما وراء الحدود الايديولوجية والحزبية.

أخيراً، كان ديغول يتخذ قرارته مستنداً إلى التاريخ، مع أخذه

الصدف في الحسبان، لكنه لم يكن يعطيها أكثر مما تستحق وكان يصب تفكيره على المستقبل البعيد. وهكذا لقد أدرك، في ذروة المأساة الجزائرية، أن «دمج» عشرة ملايين عربي مسلم قد يحطم وحدة فرنسا، وتوقع إبان الحرب الباردة انفجار الامبراطورية السوڤياتية ونهاية الماركسية. وأراد وأنشأ مؤسسات حط من شأنها، حينذاك، بعضُ الوجهاء والصحافة المشهورة، ولكن فرنسا اليوم تنعم بخيراتها.

هذا ما تمثله لي الديغولية. إرادية متجذرة في حب الوطن، ذهنية جمهورية، حس ما هو ملموس، احترام الشعب، وعنفوانه وذاكرته.

لا غرو أن نداء الثامن عشر من حزيران/ يونيو، ورفض الاستسلام، ونبْذ ڤيشي، وتنْظيم المقاومة والقوانين الاجتماعية الشجاعة لفرنسا الحرة هي المعين البطولي للملحمة الديغولية. إني أطالب بهذا الإرث، غير أني كنت أصغر من أن أسهم فيه إسهاماً فعّالاً. بمرسوم الحالة المدنية، أنا ديغولي من الجيل الثاني، ديغولي پومپيدوي.

إن جورج پومپيدو هو في الواقع، مَنْ كَشف لي سر أمجاد السياسة وأعباءها مانحاً إيَّاي ثقته، وهذا ما يجعلني أحفظ له الجميل. لقد كان رجل دولة بالمعنى الأنبل لهذه الكلمة، والفرنسيون عرفوه هكذا. كان يملك حس الجذور والسلطة والخير العام.

إني أستعيد كمِثْل فيلم، اصفرّت صوره قليلاً بمرور الزمن، مجالس الوزراء حول الجنرال ديغول، ذلك الهيكل الضخم الجسور. ففي أصيل عمره وكان يعرف ذلك، كانت قضايا التعايش السلمي، وإزالة الاستعمار، والازدهار، وغليان أيار/ مايو 1968، قد خلطت جميع الأوراق النفسية والاجتماعية.

ثم تسارع كل شيء: تصنيع البلاد، دفع الأجور على أساس شهري في عهد جورج پومپيدو، موته المفجع، الشعور الذي انتابني لكوني أصبحت فجأة يتيماً في قبضة القدر مباشرة، في عالم يزداد تعقيداً، وفي بلد لم يعد بين البلدان الأولى، بمعنى القوى العظمى والحيوية الإقتصادية.

وقد تصرفت فيما بعد حسبما أملاه علي ضميري. وسيحكم التاريخ على عملي على رأس حكومتين تحت سلطة رئيسين وفي ظروف متفاوتة. تارة أنجح وطوراً أفشل ولكن لم أحِدْ أبداً عن الخط الديغولي. على الأقلّ، إن لم أستطع على الدوام الترويج لأفكاري وتطبيقها.

وتبين لي أنه من الضروري إعادة بناء حركة ديغولية وتدعيمها بتحالفات صلبة في وجه كتلة كانت فيها الشيوعية طاغية. وبعد أربع وعشرين عاماً على موت الجنرال ديغول أصبح التجمع من أجل الجمهورية (R.P.R) هو الحزب الأول في فرنسا بالنسبة إلى عدد برلمانييه: حيث يسعدني هذا الواقع حتى ولو كنت أدرك حدود الحياة الحزبية.

وأهم الأشياء في نظري هو أن الرجوع إلى الجنرال ديغول لدى اليمين ولدى اليسار يحقق الاجماع. هذا الإجماع يفتح آفاقاً لتجميع الفرنسيين الأمر الذي أعتبره إحدى أمنياتي.

إني أدرك ذلك دون استثناء أحد: راذلو الحرية وحدهم هم خصومي الألدّاء. إني أحب الحرية، ولهذا وقفت، في سن الشباب، إلى جانب ريمون آرون ضد جان ـ پول سارتر في حين أنه كان لبعض خيارات اليسار كل ما يغريني. وكان الدفاع عن الحرية مصدر التزامي وأصبح إحدى ثوابت عملي السياسي. ولا يستطيع أحد أن ينسب إلي عملاً معادياً للحرية، ويوافقني على ذلك أقل المتسامحين معي.

عندما أسس الديغوليون في 1947 التجمّع من أجل فرنسا على أمل أن يأتوا بالجنرال ديغول إلى الحكم، أصرّوا على أن يعلنوا أن التجمع هو حركة وليس حزباً. ولم يكن التمييز الدقيق أمراً ثانوياً حيث يمكن للإنسان أن ينتمي إلى التجمع وإلى حزب سياسي في آن معاً. وقد حدثت داخل هذه الأحزاب نقاشات حادة حول إمكانية أو عدم القبول بما يسمى «الانتساب المزدوج».

التجمع هو كلمة أساسية في القاموس الديغولي. قد أشعرُ بالحرج

داخل حزب سياسي تقليدي، لأنني، حسب القضايا المطروحة والحالات، يمكن أن أفهم مقاربات هذه الحساسية السياسية أو تلك، لذا أعتقد أن متطرفي اليسار واليمين يعتبرونني عادة خصماً لهم.

وهكذا عندما قررنا، رفاقي وأنا في 1976، أن نعيد تأسيس الحركة الديغولية أكّدنا على تسميتها «تجمّعاً». في الواقع، هناك عدة أمْزِجَة تتعايش فيه.

التجمع هو شيء مثالي. فالناس منقسمون في داخلهم، فكيف لا ينقسمون في الحياة الاجتماعية؟ الفرنسيون، إذا كان علينا أن نصدق ما قاله يوليوس قيصر، ينقسمون طوعياً كأجدادهم الغاليين. والممارسة الديمقراطية تلعب هنا دورها المحتوم. وحدها الدولة استطاعت أن توحد مواطنينا وقد استغرق ذلك أجيالاً. ووحدها الإرادة تسمو بعوامل الانقسام المهيأة دائماً إلى ذرّ قرنها. أحب هذه الجملة التي تفوه بها الجنرال ديغول: «عندما يختصم الفرنسيون يجب أن نحدثهم عن فرنسا». وخلال الحملة الرئاسية سأتحدث عن فرنسا دون أن أجادل أحداً.

وفي مناسبتين، خلال مسيرتي، انتابني شعور بأني قد اجتزت عتبة: عندما قررت في تموز/ يوليو 1976 أن أغادر ماتينيون، أصبحت مسؤولاً سياسياً يحدد الآخرون أنفسهم بالنسبة إليه، وعليه وحده أن يتخذ الخيارات التي تلزم تاريخ بلاده. لقد اخترت حينئذ استمرارية الديغولية الشعبية.

وفي 1993 عندما فزت بالانتخابات التشريعية صممت على ألا أشغل مهام رئيس الوزراء، وكنت ما بين 1986 و 1988 قد خبرت القيود التي يفرضها علي العمل في تعايش لا مفر منه. إنها قيود شديدة. وإذا كنت قد اخترت خلال السنتين الأخيرتين أن أبتعد عن أمجاد الجمهورية، وإذا كنت قد جازفت أحياناً بالاعتصام بالوحدة فذلك لأنني أردت أن أتوجه نحو الفرنسيين لا نحو السلطة. فالإنسان لا يرتجل نفسه مرشحاً. إنها مسيرة خطيرة، مسيرة الالتقاء الغامض بين إنسان، وشعب، ولحظة من لحظات تاريخه.



أفول الشأن السياسي

وصل الاشتراكيون إلى السلطة في أيار/ مايو 1981، وفرضوا إصلاحاتهم حتى 1983. وحاربتُ هذه الإصلاحات لأنها بدت لي ناشئة عن عقائد أو أفكار حزبية، غير أنها على أي حال كانت تعبّر عن إرادة سياسية لأكثرية ما.

وتراخت هذه الإرادة على مرّ السنين.

فالأوساط القيادية، بدءاً بالزعماء الاشتراكيين أقلعوا، بوعي منهم إلى حد ما، عن الأخذ بمفهوم العمل السياسي. وعكست أطروحات الأميركي فوكوياما عن نهاية التاريخ وأطروحة جان بودريّار (J.Baudrillard) عن الصورة الكاذبة عكست نوعاً من الحتمية الهشّة التي بدا أن الانحسار الماركسي يُسوِّغها.

توارى الجمود السياسي وراء سحر الدعوة الإنسانية. إنني أرحب بالعمل الإنساني، إنه أكثر إلحاحاً من أي يوم مضى ولكنه بدا بديلاً هزيلاً لدبلوماسية واجفة وملاذاً لتطلعات أخلاقية ثبّط همّتها فراغ الأحاديث السياسية.

ورجال السياسة، بدلاً من أن يحكموا، وضعوا أنفسهم في إناء مقفل، أمام مرايا الإعلام المشوِّهة، فوجه عشقُهم لصورتهم معالمَ استراتيجيتهم. خرجوا من نطاق العمل سعياً وراء سراب النرجسية.

وحلّت جمالية السلطة محل ممارسة السلطة، التي سلمت طوعاً إلى بطانة دنيوية، وإلى خبراء تقنوقراطيين، ومحللين ماليين، وشخصيات

متقوقعة في دوائر وزارية هي أقدر في التزلف منها في حسم الأمور. وشيئاً فشيئاً سيطرتْ زمر من النخبة البارسية ومن لفّ لفّها على قيادة الدولة، محولة كل مبادرة إلى مظهر إعلاني، ومخضعة إيّاها إلى تقييم للاستفتاءات بل إلى تقييم للأهواء السائدة. من هنا كانت دكتاتورية خفيّة من الإنفعالات في جو بلاطي أو جو امبراطوري شبيه بروما بعد قسطنطين يزيدها خطورة انحراف مَلَكي في عمل المؤسسات.

لقد علمت بصحبة جورج پومپيدو، ثم في خلال ممارستي لمسؤولياتي الحكومية، وعلى مر السنين وعبر منحدر طبيعي، أن رئيس الدولة ميّال إلى السيطرة على صلاحيات رئيس الوزراء. وازدادت الظاهرة بروزاً من عهد إلى آخر. واعتاد قصر الإليزيه على تجاوز عمل الوزراء بواسطة المستشارين وعانت من ذلك سلطة رئيس الوزراء واستقلالية كل وزير وكرامة مدراء الإدارات. ولا شيء أشد إحباطاً بالنسبة إلى الموظفين الكبار من أن يتلقوا كل يوم تدخلاً من أهل الحكم أو أن يعترض معاونيهم مثلُ هذا التدخل. وهكذا تكونت طغمة تقنية ذات كفاءة دون شك، ولكنها سياسياً غير مسؤولة وبعيدة اجتماعياً عن الشعب. وكان ديغول يعلن بحق أن سياسة فرنسا لا تصنع «في المقصورات» ولكي أكيّف الكلمة مع زماننا أنبري إلى القول إنها يجب ألا تصنع في غرف الانتظار (المؤدية إلى دواوين السلطة).

وما يزيد من خطورة الإستقالة من الشأن السياسي هو أن تصحبها أزمة قيم. فالقيم التي أعلنت عن نفسها بضجيج في أيار/ مايو 1968 غرقت في زخارف المباني الحكومية. ولا تحظى الوطنية والشرف وتخطي الذات والتعاطف مع الآخرين بأي رواج. ويتحدث الفلاسفة وعلماء الاجتماع ورجال الدين والأطباء جميعهم عن بروز الفردية الجامحة التي تعزل كل ذات في فُقّاعة أوهامها.

تأتي الظاهرة من بعيد وتخضع ربما لقوانين دورية: حيث ازدادت مع ازدهار الاستهلاك. وشجعتِ الثمانينات حكم الفرد لذاته، وعبادة المال

الَمَرضيَّة، والمبالغة في تقييم النجاح المادي ونسيان ما يتوجب على كل منّا تجاه الآخرين.

باختصار، فقدان المعنى. أيمكن أن يعيش الإنسان دون أن يعير أي معنى لحياته؟ ليس لمدة طويلة كما يبدو لي. لقد أدينت مساوىء إيديولوجية ليبرالية (بالمعنى الاقتصادي) تلي مساوىء إيديولوجية إشتراكية. لقد خلّف هذان المنحدران لمادّية واحدة «أثرياء جداً» في المعرفة والسلطة والثقافة. ورأيناهم يبرزون في القطاع الخاص («القراصنة»، «غلمان الذهب») حيث كسبوا بسرعة المال السهل. وصادفنا أنداداً لهؤلاء في القطاع العام حيث اهتموا بإغناء دفتر عناوينهم أكثر من اهتمامهم بخدمة الدولة. لقد اندمجوا بالبنية التقنوقراطية، وبعضهم دخل معترك السياسة متزوِّداً بعبادة رعناء لشخصه وكل ما يؤمن به هو استطلاعات الرأي العام.

إنهم يخلطون الخير العام بالأهواء العابرة لرأي عام مخدر سلفاً. وتبدو لهم فكرة اتخاذ قرار غير شعبي ولو بشكل نسبي أو مؤقّت سخيفة أو ربما وقحة. ودفعت المراحل التي سبقت الانتخابات في الأشهر الستة الأخيرة من 1994 هذه الميول الهزيلة إلى حدود المستحيل: حيث إن مرشحاً من هذا النوع حكم عليه حسناً أو سيئاً استناداً إلى ما نال من نصيب على صفحات المجلات. حتى إننا سمعنا هؤلاء المسؤولين السياسيين ــ إذا جاز التعبير ــ يؤكدون أنهم يختارون الأوفر حظاً في الاستطلاع، يا للأخلاق المستهجنة.

هذه الوقاحة الساذجة تنم عن احتقار للمواطنية وتفسّر النزعة التقليدية الجامدة التي تضغط على مناقشات الأفكار. في الحقيقة، إن أسياد البنية التقنية والأسياد الصغار الذين يسخّرونهم لا يؤمنون بتأثير الإرادة السياسية. لقد استسلموا - إنهم يعتبرون أن البطالة لا مفر منها في اقتصاد حديث وأنه يمكن أن نعالجها اجتماعياً فقط. ويعتقدون أن التقليل من التفاوت الاجتماعي هو وهم خطير بالنسبة إلى التوازنات الحسابية الكبيرة.

إن قانون إيمانهم الاقتصادي يلخص ببعض معايير التقارب، وقانون إيمانهم السياسي هو أكثر إيجازاً: تمويه وسائل الإعلام للمسائل الحسّاسة.

ويدرك الشعب أنه ساقط من حساب الطبقات التي تتولى أمر قيادته. من هنا رفضه لنظام بعيد تمام البعد عن الوقائع، نظام مقفل تنتهي الفضائح التعيسة والالتباسات الذكية بالحط من شأنه. فالشعب، بالنسبة إلى ديغوليّ ليس كلمة عبثية. فلا أدّعي أنني دائماً أحسنت فهم رسائله ورغباته، ولكنني لم أحتقر عقله السليم ولم أمتهن كرامته.

أصبح الشعب منسياً في ديموقراطية الأشباح والمظاهر: ذاك هو السبب الأساسي للمحنة الفرنسية. عندما تتنحّى السلطة السياسية يطغى الشك بسرعة على الرأي العام، ويصبح القانون رهناً بالمصالح الخاصة وأهواء العصر والزمر المنتفعة، وتستيقظ الولاءات المهنية كلّ لأهل مهنته ولا تعود البلدان الأجنبية تحترمنا.

ومع ذلك لم يكن التأكيد على إرادة سياسية قوية وواضحة ضرورياً كما هو عليه الآن. العالم تغير منذ عشر سنوات: تفكك الامبراطورية الستالينية، وعالمية المقايضات، وانطلاقة آسيا اقتصادياً، وازدهار تجارة المخدرات، وحدّة التعصب للهويّة، والتعصب الديني والعرقي. كيف ندّعي أننا موجودون في الفوضى العالمية الجديدة بدون قوة إرادة؟

وفرنسا أيضاً تغيّرت. إن التقدم التكنولوجي وتأثير الوسائل السمعية البصرية، تفكك الخلايا العائلية والاجتماعية، الكثافة السكانية في المدن، فقدان معالم الذاكرة، كل ذلك أعاد تكييف وجدان مواطنينا وأدخل الاضطراب إليه. إنهم بحاجة إلى من يوجّههم ويحميهم. وعما قليل سيسلك أطفال الأنابيب طُرق الإعلام السريعة والمفاهيم الأخلاقية الموروثة عن اليونان والمسيحية والثورة الفرنسية لن تخرج من ذلك سليمة. فهذا لا يعني أنها أصبحت باطلة ولكن يجب أن يعاد النظر في

كل شيء: الأخلاق، السياسة، الاقتصاد. كيف نضع الفرنسيين وجهاً لوجه مع الحاضر دون دفع قوي آتٍ من القمة؟

وخلال لقاءاتي لاحظت أن الإنسان، القابل للتكيّف بكل تأكيد، لم يتغير كثيراً في دوافعه الخاصة. تحت قشور الحداثة التي تتوالى وتتلاشى يبقى النسغ دائماً هو هو: آمال ووساوس، والفرح، والألم، والحاجة إلى هوية، والعطش المتناقض الحائر بين التجديد والاستمرارية. تناقض يمزق الفرنسيين أكثر من سواهم لأن تركتهم ثقيلة جداً.

ولذلك فإن تطلعهم إلى التغيير هو تطلُّع موزون دائماً. يتوخّون التقدم دون أن يفقدوا نمط حياتهم. عساهم يفهمون أنه يجب أحياناً، كما كان تشرشل يقول، قطع بعض الأشجار لتصبح الغابة أجمل. يجب تغيير المجتمع لكي يستعيد الفرنسيون اندفاعهم وطاقاتهم.

لن نتوصل إلى ذلك دون أن يتسلم السلطة رجل سياسي. إن القضية قضية مبدأ بالدرجة الأولى: ففي النظام الديمقراطي يختار الشعب السيّد ممثليه. ويتحتم عليهم، هم وحدهم، قيادة البلاد.

هم وحدهم، بالتالي، يملكون سلطة التجديد. ويتجه المحظوظون دائماً إلى المحافظة الاجتماعية والخبراء إلى المحافظة الفكرية. ويعودون إلى الأنماط الملقّنة قديماً. وفنّيونا (التقنوقراطيون) ليسوا مجردين من الأخلاق ولا تنقصهم الكفاءة، لكنّهم يفكرون للمدى القصير لأنهم، دون أن يدركوا، ورثة وحراس لنظام قديم يعود إلى أكثر من ثلاثين عاماً. كانوا يلمّون بقيادة مجتمع مستقر يضمن نموّه المستديم التطور الاجتماعي.

هذا المجتمع لم يعد له وجود. ومجتمع التسعينات هو مجتمع متحرك متفتت، يجب أن نحكمه بصرف النظر عن ردود الفعل القديمة. والجهد العقلي الضروري للتغيير سيكون عظيماً: لن يتأتّى من التقنيين. إن على السلطة السياسية أن تدفع به دون أن تتجاهل ثقل العادات ولا

الجاذبيات النفسية. ولا بد، بمعنى آخر، من التسلح بالشجاعة. ليس المستقبل ملكاً للساخرين العابثين ولا لأولئك الذين يماطلون ويسوّفون. إنه ملك هؤلاء الذين صمموا على أن ينظّموا مجرى التغيير بحمايتهم الكائنات.

ازدياد المخاطر

إن أسلوباً حديثاً دفع بمفهوم العدالة ليحل محل مفهوم المساواة الذي اعتُبر بالياً وخيالياً.

هذا التبديل في الكلمات لا يخلو من الخطر: فيجب ألاّ يكشف ذلك، في النظام الرمزي، عن عملية تخلٍّ عن مبدأ جمهوري أساسي. يجب ألاّ يكمل ذلك استقالة السياسي.

أنا من جهتي متمسّك بهذه الكلمة ــ مساواة ــ المكتوبة على مقدمة أبنيتنا الحكومية. لا أرضى بتفتت فرنسا إلى أجزاء اجتماعية متخاصمة ومنطوية على ذاتها. لا أفهم فرنسا إلاّ موحدة ومتضامنة، لا مهملين فيها. ستسجل كل اقتراحاتي في هذه النظرة الشاملة. إن مفهومي للديمقراطية يرتكز على توافق اجتماعي عام، فإذا تعرضت الدولة للخطر يجب أن تتحرك حالاً لحماية الضعفاء الذين لا تفتأ الطبيعة والحياة الاجتماعية، مع الأسف، تلدانهم

التوافق الاجتماعي يتصدع اليوم في فرنسا.

حدد علماء الاجتماع المعاصرون فريقاً مركزياً مرفقاً بالطبقات المتوسّطة وممثلاً لأكثر من 80٪ من الفرنسيين. كانت هذه المحصلة صالحة إجمالاً حتى نهاية السبعينات: حيث إن نمواً قوياً وسياسات اقتصادية عازمة تضافرت للحدّ من الفوارق الإجتماعية. وكانت ذهنيات الفرنسيين وأساليب عيشهم قد أصبحت أكثر انسجاماً، وخفت حدة الصراع بين الطبقات ولم تعد المساواة حلماً.

منذ عشر سنوات على الأقل تعطل المصعد الاجتماعي. وتصدع

المجتمع الفرنسي، وصراع الطبقات يهدد بالظهور ثانية. وانفصلت طبقة شعبية مؤلفة من عمال ومستخدمين وكذلك من حرفيين وتجار وموظفين ورؤساء مؤسسات صغيرة، شيئاً فشيئاً عن عالم المحظوظين.

ومستوى معيشته ينخفض أو يستقر بصعوبة ونظراته المستقبلية لا تحمله على التفاؤل أي على المبادرة.

فعلى قمة هرم اجتماعي يضيق رأسه أكثر فأكثر تتقوقع الملاكات القيادية والأوساط الميسورة في تأكيدات خدّاعة.

والمتبصرون بالأمور يشعرون بازدياد المخاطر. فهم يعرفون أن الهدوء النسبي والوقتي لهذا اليوم هو نتيجة خوف الغد. ففي الضواحي المحرومة بدأ يطغى رعب باطنيّ ويوشك أن يكون نذيراً.

لنكن واضحين: إنّنا تحت رحمة انفجار اجتماعي يمكن أن يفرض نفسه دون سابق إنذار. أكتب هذه الأسطر وأنا أعي مسؤولياتي وعياً تامًّا. وآمل ألا أرعب الفرنسيين كثيراً لأن الوضع لا يفتقر إلى مخرج. فهو في الحالة الحاضرة يبرر القلق الخفي الذي سيطر على مواطنينا.

لم يعد الشعب يأمل بتحسين أوضاعه المعيشية، ولا بتوفير حياة أقل شظفاً لأولاده. والحال، عندما يفقد الشعب الأمل ينتهي به الأمر إلى التعبير عن غضبه. وعندما لا يرى الشباب سوى البطالة أمامهم أو بعض التدريبات القليلة في نهاية دروس غير مضمونة لا يرون بدّاً من أن يثوروا.

قطاعات بكاملها من النشاط الاقتصادي أصيبت بكارثة. مناطق برمّتها هجرتها الحيوية والنشاط. شرائح بأسرها من المجتمع تجنح نحو الفقر. ملايين كثيرة من مواطنينا حرموا من العمل والمسكن ومن السمة الاجتماعية أصبحوا على شفير المنفى الإجتماعي. كيف لا نخاف العصيان؟ كيف لا نواجه نتائجه المتوقعة سيما وأن تقهقر السياسة لم يوفر النقابات؟

كيف لا تستسلم القوى التي تنتج الثروة الوطنية إلى الإحباط؟

والاقتصاد لا يمكن أن يتطور في حين لا يملك أصحاب المؤسّسات والعائلات إمكانية الاقتراض.

هذه هي الحال غالباً لأن معدلات الفائدة مرتفعة والأجور ضئيلة والمقتطعات باهظة.

لا يمكن أن نترقب توظيفات إذا كان صاحب المشغل أو الدكان المرهق بالأعباء المالية والمشاكل الإدارية ينتظر مغموماً استحقاقات آخر الشهر. وكثيراً ما ينهك قواه تواتر الاتصالات الهاتفية من المصرف في حين أن عمليات المضاربة تجد أغلب الأحيان ما تتموّل به.

وفي الوقت نفسه تجد العاملةُ الشابة والمستخدم الشاب صعوبة في دفع إيجاراتهم. إن رغبتهم في الحصول على منزلٍ يكون مِلكاً لهما كثيراً ما تبدو حلماً صعب التحقيق.

ويرفض الشعب، يسانده تفكيره السليم، منطقاً اقتصادياً يصنع لحسابه مجتمعاً من متلقي المساعدات (بِحُكم الضرورة) ومن أصحاب الدخل من غير عَمَل (بُحِكم المنحنى السكاني) ومن مضاربين.

لم تكن الأزمة، في الواقع، قاسية بالنسبة إلى أصحاب الرساميل الضخمة. لقد أثروا بدون جهد، بتسلية كتابية بسيطة. ما أُصحّ القول إن المال يجر المال. هذا الموقف يكفي لتفسير هزيمة الاشتراكيين في الانتخابات التشريعية 1993. إنه يبرر غضب صغار الناس وينذر بأيام مرة إذا لم يحصل بسرعة تغيير لهذه الإتجاهات.

وما أبعدني عن الاستسلام للكارثية. إن عودة النشاط الملحوظ في الولايات المتحدة من شأنه أن يُنْعش اقتصادنا واقتصاد جيراننا. إن عملتنا مستقرة وميزان المدفوعات عندنا يسجل فائضاً لصالحنا: كل هذهَ الأمور من النقاط الايجابية. التوقعات المتوسطة المدى التي تعنى بالنمو في العالم تفرض بعض التفاؤل.

ولكن أسباب هذا الارتياح تبقى نظرية. إن العودة إلى النمو لن تكفي للقضاء على البطالة ولا على النبذ الاجتماعي ولا على اليأس المستشري في الضواحي ولا على صعوبة انخراط الشباب في الحياة الناشطة.

هذا شيء أكيد. وأنا مدرك تماماً، إدراك أي جهة مختصة للضرورات النقدية في اقتصاد يكتسب صفة عالمية ولست مستعداً للاستسلام إلى الديماغوجية التي حاربتها دائماً. يجب الحفاظ على التوازنات الكبرى ومشاطرة سلطاتنا المالية القلق تجاه تطور دين فرنسا العام. فاللجوء إلى زيادة العجز في الميزانية نوع آخر من الاستقالة.

ويبقى خطر الشرخ الاجتماعي الذي يجب أن يتصدر كل اعتبار آخر لأن نتائجه يمكن أن تكون وخيمة: وفي الوقت الحاضر تسعى الدولة إلى المحافظة على النظام، والمعالجة الاجتماعية للبطالة تتحاشى الأسوأ ولكن إلى متى؟ لا يمكن استبعاد أي فوضى عندما تكون العلاقات الاجتماعية على توتّر. ففي القرن التاسع عشر كانت بروليتاريا المدن هي أكثر المبعدين عن النمو. والأضرار التي نجمت عنها معروفة ليس فقط في فرنسا. فلا ندعنّ بلدنا يتفتت، في نهاية القرن العشرين، إلى طبقات وإلى فئات مع وجود أعيان متغطرسين ومنبوذين يائسين وشعب مجرد من المسؤولية.

لا أقبل بأن ينظر إلى مطامح الشعب بلامبالاة، ولا أرضى أن يحرم جزء خطير من المجتمع من الصفات التي تعطي المواطنية معنى والكرامة دعامة.

ويقول أحد الأمثال: «عندما تعلو المياه في المرفأ ترتفع المراكب جميعاً صغيرها وكبيرها». وفرنسا لا يعلو شأنها بدون تقدم الجميع ولا الاقتصاد الفرنسي يكسب شيئاً ولا الفرنسيون يصبحون سعداء.

إن تقدم الجميع ممكن بشرطين: عودة الشأن السياسي وإصلاحات شاملة تنبثق من مقاربة جديدة للاقتصاد.



الدولة الجمهورية

لقد أفلست النزعة الخداعية في الثمانينات: ولن تحرز نجاحاً يذكر إلى مدى بعيد. وتعب الفرنسيون من المظاهر الإعلامية المدوِّية والمسكّنة. يريدون أن يحكمهم رجال ونساء مؤمنون برسالتهم ومصممون على إعادة الدولة الجمهورية للتصدي للمشاكل بطريقة مباشرة. يريدون أن يستشعروا الإرادة في القمة، والأخلاق على كل مستويات الحياة العامة.

هذه الإرادة تحدوني. إنها تستدعي الجرأة للتخلي عن الكلام المبتذل «الصحيح سياسياً» لإعلان مبادىء ترسي الأسس من جديد، والعمل بموجبها. إني أطمح إلى العمل دون الركوع أمام الأصنام المزيّفة التي تحمي الجمود المسيء.

تتمتع فرنسا بميزة تحسدها عليها كل الدول الكبرى بما فيها الولايات المتحدة، وهذه الميزة هي دولة قوية تعمل على خدمتها إدارة فعّالة.

خمسة عشر قرناً من التاريخ المضطرب كانت ضرورية لكي تتوصل الدولة فيها إلى توحيد فرنسا بسيطرتها على المصالح الخاصة. إن مفهوم الخير العام لا ينفصل، بالنسبة إلى الفرنسي، عن الدولة. وعندما قرَّرتُ أن أخدم الدولة كأي موظف لدى إنهاء دروسي، انتابني شعور كأي موظف مدني بأنني أنذر نفسي لفرنسا. ويمكن أن نخدمها بوسائل أخرى: ليست الدولة شيئاً مطلقاً، ولكني أعترف بأن لدي فكرة رائعة عن الخدمة العامة.

ليس أثمن لدى مواطنينا، في المستقبل، من استمرارية دولة جمهورية متماسكة وعادلة لتحميهم من الأخطار التي تتهدد أكثر الأمم.

يتميز عصرنا، من ضمن ميزاتٍ أخرى، بعالمية الخطوط الاقتصادية والإعلامية، وبالتالي بأساليب حياتية جديدة وبالتفكير حسب انماطٍ

جديدة. إن القرارات التي تكيّف النشاطات وأشكال المخيلة، وأزياء الثياب غالباً ما تتخذ بمنأى عن المعنيين بها.

ويحدث عن ذلك تمزّق: فمن جهة ثمة تلك الوجدانات العالمية بحكم الإعلام ومن جهة أخرى، المخاوف اليومية التي تقضّ مضجع الحياة العائلية والمكتب والحي والمدينة. وللفرنسيين نزعات وطنية ثانوية ذات تصورات مختلفة. يشعرون بأنهم من بوردو وليموزان وكاتلان، ويشعرون بأنهم أوروپيون عندما يسافرون خارج أوروپا، ومواطنون عالميون عندما يثير التلفزيون إحساسهم بالمآسي الرواندية والبوسنية والقوقازية.

وقبل كل شيء يشعرون بأنهم فرنسيون، إنها الهوية الأساس، إنها تأتي من بعيد والدولة تدعمها كل يوم دون أن ندرك ذلك.

فلولا الدولة لكنا معزولين، تابعين لا نرقى إلى مستوى النضوج أبداً. ونتعرض لخطر الانحلال الذهني الذي يعانيه الكثير من الناس في البلدان التي دولها ضعيفة أو مستبدة، لا فرق بين الحالتين.

فلا المسؤولون في البورصات العالمية الكبرى ولا تقنوقراطيو المفوّضية الأوروپية (القوميسيون) من حقهم أن يتحكموا بمصيرنا، وكذلك المناطق والمقاطعات والتجمعات السكنية التي لا بد منها، تحتاج إلى دولة قوية لضمان اللحمة الوطنية.

فهذه الكلمات الثلاث التي انتشرت على مدى السنوات العشر الأخيرة - الفردانية، الفدرالية، العالمية - تهدد بزعزعة الضمائر وإيقاظ غرائز الإنطواء الناقم في لاوعي الشعوب.

وبفضل دولة جمهورية متجددة تبتعد عنا هذه المخاطر وتزكي مواطنية شاملة حماسة الفرنسيين بدلاً من أن تضللهم. ومع دولة قوية نبقى فرنسيين أقحاحاً فيما نصبح أوروپيين أفضل وأعضاء فاعلين في المجتمع الانساني الفسيح.

إننا بحاجة إلى مؤسسات نشيطة، كالتي أخذت بناحية الحرية أثناء

المأساة الجزائرية ثم أثناء اضطرابات أيار/ مايو 1968 وقد أظهرت تضامناً ومرونة في حالات مختلفة: استقالة رئيس الجمهورية خلال الانتداب أو موته، أو تعايشه مع حكومة مشكّلة من أكثرية ليست أكثريته.

فلنحتفظ بمؤسسات الجمهورية الخامسة ولندافع عنها. إن التعديل الوحيد الذي يحتاج إليه اليوم دستورنا هو توسيع نطاق تطبيق الاستفتاء. ويصح القول إنه في النظام الديمقراطي يكون الشعب هو مصدر كل شرعية. لكن لنكفّ عن التفكير بأن تغيير الدستور يحل كل مشاكلنا.

إن أكثر ما يثير القلق في مؤسساتنا حقاً هو الإنحراف الذي صادرت السلطة بواسطته بنية تقنية. إنها تختار أعضاءها على الحدود المتحركة للإدارة العليا وللمكاتب الوزارية والمؤسسات الضخمة الخاصة أو المختلطة. إنها تعمل كنادٍ اجتماعي بمعزل عن الحقائق. إن نوعية أصحاب العلاقة ليست موضوع خلاف، زد على ذلك أن البعض يتألمون في دائرة نشاطهم لكونهم معزولين عن الفرنسيين العاديين. إن غياب السياسيين هو الذي رسّخ عادات القصور. لنضع حدّاً لهذه العادات فتصبح الدولة أكثر فعالية والحياة السياسية أوفر عافية، ويصبح النشاط البرلماني ذا قيمة.

لا ينطوي حديثي على شيء من التهجم، فعليّ قسطي من المسؤولية في هذا الانحراف حتى لو تحمّلتُ غالباً عاقبته. إن الفكرة الصائبة وحسن استخدام مؤسساتنا يستدعيان أن تكون السلطة السياسية وقفاً على رجال السياسة.

الدولة الجمهورية تعني أيضاً العلمنة. لقد تطلّب بلوغها الكثير من الوقت لأن الكنيسة الكاثوليكية كانت، لأجيال طويلة، الدعامة الأخلاقية والاجتماعية للدولة، حتى عهد الامبراطورية الأولى كانت الكنيسة تأخذ فعلاً على عاتقها التربية وما كان بمنزلة الضمان الاجتماعي. وقد تخلت الكنيسة عن امتيازاتها ولكن ليس بدون حدوث مآسٍ قسمت الفرنسيين

من قوانين جول فرّي (Ferry) المدرسية الرائعة إلى الحرب العالمية الأولى. وإني أكنّ، بصفتي الشخصية، احتراماً عميقاً لقداسة البابا وكنيسته، وأحاول الاستيحاء من الرسالة الانجيلية: ولكن ذلك لا يعني إلاّ وجداني. وكوني رجلاً يعمل في الشأن العام فأنا متمسك بعلمنة الدولة حتى الجذور، وإلى الدولة وحدها تعود حماية حرّية الضمير وحرية المعتقد الديني وحرية التعليم. ولكنها في مهمتها التربوية يجب أن تأخذ بحياد صارم تجاه الطوائف والمعتقدات. وعلى الدولة ألاّ تبشر إلاّ بالمواطنية.

إن العلمنة في مفهومي لا تعني العدوانية، وشن الحرب على الإكليروس لم يعدْ له من مبرر في حين أن رجال الدين انزووا ضمن نطاقهم الروحي. إن اللادين قد يكون خياراً فردياً وليس عنصراً من عناصر الأخلاق العامة. وقد كشف إلحاد الدولة في الديمقراطيات البائدة عن جميع عيوب التيوقراطيات القديمة بما فيها محكمة التفتيش.

وبعد أن تأكد لك ذلك فلا يُسمح بأي تجنٍّ على العلمنة في فرنسا، بأيّ تجنٍّ كان. إني أجعل من ذلك قضية مبدأ. قضية تعود إلى صميم الحدث مع مسألة الحجاب الإسلامي الذي يتلفّع به عدد ضئيل من الفتيات المسلمات. فإني من أجل مصلحتهنَّ هنَّ بالذات ميّال إلى كثير من الحزم. والمدرسة الرسمية التي تحترم معتقدات جميع المواطنين لا يمكنها أن تتسامح في المغالاة بالتبشير التي تتجاوز الإعلان البسيط عن الإيمان.

ومبدأ جمهوري آخر يدور حوله النقاش، ألا وهو: المساواة. فالبنات المحجّبات اللواتي لا يستطعن المشاركة في بعض الدروس ويرفضن بعض البرامج، يوضعن فعلاً في حالة انفصال. يضرب عرض الحائط بالمساواة في حقوق الرجل والمرأة. إن التحجب هو الاعتصام بمنطق: فقدان الحرية والاستقلال المالي، حالة القصور الدائم، الزواج المدبّر سلفاً.. ولا شيء يناقض كهذه الأمور مُثُلَنا الجمهورية وقيمَنا الغربية.

ومن البديهي ألاّ تكون سمة التقوى بالضرورة دعائية أو عدائية، ليس كل حجاب مسلماً ولا كل إسلام معادياً للجمهورية، يجب أن نتحاشى دائماً الإساءة إلى شعور ديني. لكن الإسلام الأصولي اليوم، كأي نزعة أصولية غداً، لن يكون له حقوق مدنية على أرضنا. إن لحقوق التباين حدوداً واضحة: هي القانون الجمهوري. إن حق التشابه هو بالأحرى ما ينبغي تبشيره في الضواحي حيث يزعق بعض المتعصبين في بعض المساجد. إن الأكثرية الساحقة من رجال الدين المسلمين يؤيدون مبادىء العلمنة، وهم يجاهدون في سبيل التسامح، وهذا ما ألاحظه كل يوم بصفتي عمدة باريس، فلا نسقطنّ في محاولة الخلط بينهم.

لا أستطيع إثارة العلاقات بين الخير العام وعلم الأخلاق الخاص دون ذكر إحدى المسائل الشائكة في المجتمعات المعاصرة: مثل العرض الإعلامي للعنف وأحياناً للإباحية. أنا أعرف أن ذلك يَمَسُّ الكثير من الفرنسيين ويسيء إليهم.

لست متهماً بالتعاطف مع أي نظام أخلاقي قسري. على كل واحد أن ينصب معالمه ويصنع حدوده الحميمة، دون أن يمارس أخ أكبر شبيه بالشخصية التي وضعها الكاتب جورج أورويل ضغطاً على ضميره. إن دولة ڤيشي، التي كانت تنادي بنظام أخلاقي تفوح منه رائحة التزمّت، كانت في صميمها غير أخلاقية، الأمر الذي يحمل على التفكير.

غير أن هذه السادية، هذه الخشونة، هذه القساوة التي يشاهدها الأولاد على التلفزيون أو أمام محال بيع الجرائد، يا لها من اعتراف بانعدام الأخلاق! من المعروف أن الأولاد أو البالغين هم محرومون غالباً من إطار عائلي مستقر، وخاصة أكثرهم حرماناً، من هنا هشاشتهم وتعرضهم للأذى. إن حضهم على احتقار الآخر وعلى نكران أية قيمة هو عمل غير مسؤول.

عندما يعرض علينا التلفزيون العذاب المبرّح الذي يعانيه الأولاد الجائعون، المشوّهون والمدفوعون إلى البغاء، وعندما تُبَث مشاهد من

العنف المجاني (ولكنها مدفوعة) يعتريني الخجل من مجتمعنا. وكم أحن إلى معلمي الأمس، الذين كانوا، على مثال جَدي، يُلقنون الأولاد القِيَم البدائية: النزاهة والحشمة.

أيجب أن نسنَّ القوانين؟ لست متأكداً من ذلك، بل أنا متأكد بالمقابل، من أن إحدى مهام الدولة أن تحمي التكامل النفساني لدى الفرنسيين، فلولاه لكانت الحرية كلمة جوفاء. وكذلك مسؤولو المحطات التلفزيونية والإذاعات والمنشورات والمنتجات السمعية البصرية هم أيضاً مسؤولون. يجب أن نحدد هذه المسؤولية ونذكّر بها. وإلاً فإغراءات الكسب المالي والتنافس على تجاذُب المستمعين يشوهان النفسيات، وستكون المعركة ضد الجنوح خاسرة سلفاً.

وبمعنى آخر إن الدولة يجب أن تستنجد بعلم الأخلاق، فهي تحتاج، على الأخص، إلى خدمة عامة لا يرقى إليها الشك. ومن أهم الأوراق لدينا أنّ عندنا أكفأ الموظفين وأنزههم في العالم.

وشاغلو الوظائف العليا يجب أن يشملهم هذا المديح. فإني، منذ مدة طويلة، في مكان مناسب يخولني تقييم إخلاص من نسميهم خدّام الدولة الكبار. فلولاهم لما نهضت الدولة من كبوتها بهذه السرعة بعد الحرب، عندما كان الاضطراب يسود السياسة في ظل الجمهورية الرابعة.

هذا، شريطة أن يتمّ استخدام الموظفين الكبار أفضل استخدام: إنهم مؤهلون للإعداد والتنفيذ وليس للتقرير. فبهذه الروحية يستطيع التحديد الدقيق للعدد وإمتيازات أعضاء الوزارة إصلاح الموقف. ومن أجل تفادي تشوش الأمور يتحتم علينا أن ننظم بشكل دقيق صارم إمكانية اللجوء «المريح» لموظفينا الكبار إلى المؤسسات الخاصة. ويجب أن نغلّب هذا المبدأ: لا ممر بين الدولة والمال الخاص. وهكذا يتسنى للفضيلة الجمهورية أن تستعيد سماتها.

إننا، ساسة ومواطنين، نحنّ إلى عهد ليس ببعيد، حيث المطلب

الديغولي الملح يرفع من مستوى العمل العام. وإن النجاح الذي لاقاه كتاب «محادثات» لمؤلفه آلان بيرفيت يشهد لذلك[1].

كيف نستعيد هذا المطلب الملح؟ لا نكن خبثاء: نحن جميعاً مسؤولون عن انحراف بدأ في مطلع السبعينات. إن التغْطِية المُفْرِطة في وسائل الإعلام للحياة السياسية دفع بالأحزاب ومسؤوليها إلى التبذير بلا حساب من أجل البروز على الشاشات، وفيما عدا ذلك لقد أساء المشترع تقييم العيوب الكامنة في لامركزية اعتبر مبدأها صالحاً لأنه يهدف إلى تقريب السلطة من المواطنين.

البعض ارتكب أخطاء وآخر أخلّ بواجباته. وهؤلاء قليلو العدد. يجب ألا نيأس من الفضيلة، إنها موزّعة بشكل أفضل مما يقال. وكل ما يجب أن نفعله هو أن نقيم حواجز لحصر عجز الأفراد إلى أقصى حد.

يجب أن تطبق العدالة بحرية باستخدام وسائل ضرورية لفعاليتها. ويجب أن يكون مقام القضاة معروفاً ومحدّداً وكان يجب تحسين المراقبة على إدارات الدوائر المحلية وتوضيح الإجراءات والسهر على تحديد أملاك المنتخبين بوضوح، والحؤول دون تمويل الأحزاب السياسية عن طريق المؤسسات الخاصة. إني أحبّذ ما قام به البرلمان في هذا المجال.

إن التجديد الذي أقترحه للدولة الجمهورية يتطلب حالة ذهنية مغايرة. لنرفض ـ نهائياً ـ عبث المحظوظين والبوجادية الناشئة عنها. لنكفّ عن مديح أولئك الذين يغشون بنجاح ويسرقون الدولة ويُثرون دون أن يفيدوا الاقتصاد. لنستعد رشدنا، تأتِ الفضيلة لملاقاتنا: إن بلدنا القديم يخفي منها الكثير في أعماقه: إن أمجاد الثمانينات المزيّفة موّهت الجهود اليومية للجميع، أهلاً وعمّالاً ومعلمي مدارس وقضاة للدفاع عن القيم الثوابت التي جعلت من فرنسا بلداً نموذجياً.

---

(1) الكتاب بعنوان: C'était de Gaulle Ed. Fayard/ Bernard de Fallois, 1994.



الأمور الملحّة

لن يتعافى المجتمع الفرنسي دون تعديل جذري في معالجة المشاكل الاقتصادية.

إن المنطق السائد منذ عشر سنوات هو منطق محافظ، يعتمد على رؤية سكونية ويؤدي إلى تنظيم توثيقي لبلدنا الذي لا يأخذ في الحسبان إلا المعطيات الحسابية، ولا يحدث ذلك دائماً بروية كما يشهد عليه تطور ديوننا.

إن رفض هذا المنطق هو من صميم حوافزي إلى العمل: وقد وجّه كل خواطري. والدراسات التي طلبتها من الخبراء أعطتني قناعة تامة بأن المتطلبات الخاطئة التي عُرِضت سلفاً من قبل التقنوقراطيين تؤدي إلى إضعاف قوانا الحية وإلى تفكيك لحمتنا الاجتماعية، وبالتالي إلى إفقار فرنسا.

لنُعِد وضع الإنسان وحاجاته في صميم المشروع الاقتصادي: حيث تسلط الأرقام ذاتها الأضواء على حقيقة أخرى. ولنتفق مبدئياً على أن الرقي الاجتماعي ورفاهية الجميع هي المعايير الوحيدة لنجاح سياسي: عند ذاك تصبح حتميات المحللين أقل فداحة.

وليس من الضروري أن يغرّم العمل بالضرائب أكثر من رأس المال وأن تعتمد الرعاية الاجتماعية بشكل أساسي على أجورٍ مجمّدة بينما الإقتطاعات (أي المساهمات) الإلزامية تستمر في تصاعدها. ولا تؤدي أرباح الإنتاجية وبالتالي التنافسية، وقوة العملة وترشيد الأموال العامة حتماً إلى تفاقم الخلل الاجتماعي.

لقد صرحت في بيان ترشيحي عن استراتيجية تغيير: إصلاحات

ملحة في الأشهر الستة، وإصلاحات جذرية في السنوات الثلاث. ولا بد أن تكون مستوحاة من العقل السليم.

إن الأمر الملح قبل كل شيء هو الوضع في بعض الضواحي حيث الحقوق مستباحة، وحيث يجب المباشرة بإحقاق حق الناس في الأمن. فليس مسموحاً في فرنسا، وفي نهاية القرن العشرين، أن تشكل مدن الاكواخ الشبيهة «بالفاڤيلّا» في أميركا اللاتينية تربة خصبة لاقتصاد مافيوي. ويهمّش الفتيان الذين يرسبون في صفوفهم، ليصبحوا هدفاً لأسوأ الإغراءات. ويقضي الخطر الدائم على كل مبادرة اقتصادية، وتسهم الهجرة الخفية وغير الخاضعة للمراقبة في جعل الوضع هناك أكثر مأساوية.

يجب المباشرة حالاً بمخطط وطني لاستعادة هذه المناطق بوضع خريطة أولية للنقاط الساخنة وتطبيق تدابير استثنائية بالقياس إلى القانون العادي.

هذه التدابير تعني الأمن في الدرجة الأولى: في تثبيت مراكز لرجال شرطة مدربين خصيصاً لهذه الحالات ويعطون مكافآت لقاء ذلك، لأن الأعمال الجرمية ليست هي هي في الضواحي الشمالية لباريس أو مرسيليا كما في عمق فرنسا.

وبموازاة ذلك، يجب ألاّ نُصِرّ على سياسات المواكبة الاجتماعية ولكن يجب أن نفرض في هذه المناطق معالجة اقتصادية نشطة. الأمن أوّلاً. فليكن. ولكننا لن نحصل على شيء إذا لم نشجِّع التجار والحِرَفيين والأطباء والممرضات والمدرسين والصناعيين على الإقامة في هذه الضواحي المتّصفة بشظف العيش والتي تتضافر فيها العوائق والصعوبات. ويجب أن يكون هذا التشجيع قوياً ملحاً، من ذلك تخفيض الضرائب، وتخفيف الأعباء الاجتماعية، ومكافآت قيّمة لموظفي الدولة، لقاء هذا الثمن فقط ينهزم الفقر والشقاء النفسيان وتنحسر الجنوحات وتنشط الحياة الإقتصادية وتعود المدرسة مكاناً للتدريب على المواطنية وبوتقة للإنصهار القومي.

هذه الفكرة عن المنطقة التي تحظى بالأولوية، اقترحتُها في 1986

و1987، عندما تعهّدت إجراء التحوّل الاقتصادي لحوض اللورين حيث يصنع الحديد والصلب وتحويل مناطق دونكرك ولاسيوتا (La Ciotat).

ليست هذه الاجراءات مخالفة للدستور. فللجمهورية الحق في تشريع حالات طوارىء ومعالجتها بشكل خاص. وفي الحالة الراهنة يتوجب عليها ذلك. وليست هذه الإجراءات مخالفة للإلتزامات الأوروبية: فقد اتخذت إنكلترا وإيرلندا مواقف مشابهة لم تكن فاشلة.

إن إعادة النشاط الإقتصادي إلى مناطق الضاحية المنكوبة تساعد المجتمع الفرنسي لكي يعالج بهدوء وروية مشكلة صعبة هي الهجرة إلى فرنسا. وقد اتخذت المشكلة أبعاداً مثيرة منذ تنامي الإسلام الأصولي على الشاطىء الآخر للبحر المتوسط.

من العبث نكران الحقيقة، وهي أن الموقف السياسي في الجزائر يعنينا. لقد واجهتُ بصفتي رئيساً للوزراء أوسع موجة من الإرهاب منذ نهاية الحرب الجزائرية وقد وضعتُ لها حداً ولكنني أعلم بمقابل أية صعوبات. إن الرهائن الفرنسيين الذين حررناهم في لبنان عانوا في أجسادهم من التعصب الإسلامي.

إن الأصولية هي في الواقع، الردّ غير المناسب على الأسئلة التي يثيرها العالم العربي حول مستقبله. انهارت الماركسية وكذلك القومية الناصرية والديموقراطية تتلجلج ويدفع نمو سكاني ضخم بالجماهير إلى مهاوي الشقاء. غير أن مسيرة السلام التي انطلقت بين إسرائيل وجاراتها هي عامل استقرار وأمل. على المدى الأبعد، سوف يجد العالم العربي الاسلامي توازنه وتنطفىء الأحقاد وتنحسر الأصولية.

لم نبلغ بعد هذه المرحلة. إن الإسلام هو الديانة الثانية في فرنسا بالنسبة إلى عدد أتباعها. ويتطلب هذا الواقع يقظة شديدة: فالأئمة الذين يتلقون التوجيهات من الخارج باستطاعتهم أن يعلّموا الحقد على الغرب، وبإمكانهم أن يجدوا آذاناً صاغية بين الشباب البطّال ذي المستقبل

الغامض. فهذا لا يمكن ويجب ألاّ تسمح به الدولة الجمهورية. فأنا أؤيّد أقصى درجات الحزم، وإن تفكيك الشبكات الإسلامية بواسطة الشرطة، يثبت أنه علينا أن نبقى حذرين إلى سنين طويلة على الأرجح.

غير أن الغالبية العظمى من المسلمين الفرنسيين أو الذين يقيمون في فرنسا لا همّ لهم سوى الاندماج، ومثيرو الفتن والجانحون بينهم قلّة قليلة. واللصوص وتجار الممنوعات الذين يخلقون حالة من عدم الاستقرار يمكن وضعهم عند حدّهم بسرعة. وإذا جُهِّز رجال الشرطة بالوسائل المناسبة يمكنهم أن يفرضوا النظام في كل مكان ويطردوا المهاجرين غير الشرعيين إلى بلاد المنشأ. وهؤلاء أيضاً هم أقلية: ونعرف تمام المعرفة لماذا جاؤوا. ويبقى أن نقول إن فرنسا لم تعد لديها الإمكانيات لاستقبالهم.

إن انصهار الفرنسيين الذين هم من أرومة أجنبية أفريقية أو آسيوية، بنوع خاص، ليس مستحيلاً على المدى الطويل. ويؤكد المؤلّف الحديث والمشهور لكاتبه إيمانويل تود (Emmanuel Todd)، مصير المهاجرين[1] - أن بلادنا توصلت دائماً خلال التاريخ إلى أنْ تستوعب الشعوب الأكثر تنوّعاً. وثمّة نموذج فرنسي للاندماج مغاير تماماً للنموذج الأميركي الذي يكتفي، بنسب مختلفة، بأن يضع جنباً إلى جنب جماعات متنوعة. أما فرنسا فتجتهد، عكس ذلك، في أن تصهر في جماعة واحدة، وحول قيم واحدة، رجالاً ونساءاً جاؤوا من بلاد بعيدة. إنه تصرف كريم وطموح، عبّرت عنه بشكل مثالي تضحية الأعداد الكثيرة من مسلمي المغرب وأفريقيا السوداء أو الشرق الأدنى الذين ماتوا من أجل فرنسا أثناء الحربين العالميتين. إنه تصرف يعني الحركيين (Harkis) ويعني اليوم أولادهم، ويعني كل الذين يريدون أن يصبحوا فرنسيين أقحاحاً، ونجاحه يمر عبر تراجع البطالة، والمحافظة على النظام الجمهوري. التشدد هو

---

(1) Le Destin des immigrés, Assimilations et ségrégations dans les démocraties occidentales. Ed. Seuil, 1994.

مقدمة لهذا الاندماج: وسيتحتم علينا أن نعايش هذا التناقض.

بين الغوغائية والملائكية منزلة لسياسة الهجرة تضع حدّاً لتصاعد الخوف والبغضاء. وسيجد جميع الناس أنفسهم على ما يرام، باستثناء المتزمتين من كل جانب والمشعوذين الذين يحركونهم، الذين يلعبون بالنار. إن فرنسا متحدة هي خير ضمانة للسلام الأهلي وأفضل وسيلة للتصدي للتعصب والتطرف.

أريد، في هذا السياق، أن أؤكد على رأيي بالنسبة إلى ظاهرة تكاد لا تجد مثيلاً لها في أوروبا وفي أميركا الشمالية وهي: أثر اليمين المتطرف في فرنسا. فناخبوه يُدْلون بأصوات احتجاج ورفض. إنه حقهم وعلى كل رجل سياسي مسؤول أن يحلل أسباب ذلك. ومن الواضح كل الوضوح أن هذه الأسباب تمتُّ بصلة قوية إلى البطالة وإلى انعدام الأمن والخوف من هجرة وافدة فوضوية وإلى مناخ من التردي الأخلاقي الذي لا يفتأ يتفاقم منذ أكثر من عشر سنوات.

وما ألوم به عقائديِّي أقصى اليمين هو أنهم يثيرون قيماً عزيزة على أكثرية الفرنسيين ويحوِّرونها ويمزجونها بأكثر الموضوعات ابتذالاً وبأخطرها، كالتي كانت تنادي بها أحلاف ما بين الحربين.

فالوطنية ومعنى الشرف والفضيلة والعائلة ليست قيماً خاصة باليمين المتطرف. كثيرون منّا يطالبون بها، من كلا جانبي المسرح السياسي. ليست جاندارك بطلة اليمين المتطرف، والآداب المسيحية ليست وقفاً على زمرة من الزمر. إن محاولة تملك الجبهة الوطنية لإرث يخص جميع الفرنسيين ضرب من الخداع.

يستغل عقائديُّو اليمين المتطرف معاناة مجتمعنا لإذكاء مشاعر التعصّب، ويباريهم في ذلك، حاقداً أو سليم الطوية، يسارٌ ما يستغل الأهداف التي سجلها اليمين المتطرف وذلك لغايات سياسية بحتة. أعرف بعضاً من أنصار اليسار المخلصين استاؤوا من هذا الوضع. بعد أن قدتُ الحملة التشريعية لسنة 1986 وانتصرتُ فيها ضد اليسار الموحّد وضدّ

الجبهة الوطنية شاهدت ابتهاجات صاخبة تصدم المشاعر، والكل يعلم، في النتيجة، أن قرار الاقتراع النسبي كان هدفه، غير الخفي تماماً، هو إيصال زمرة من منتخبي أقصى اليمين إلى الجمعية الوطنية للحد من أثر الفشل الذي لحق بالإشتراكيين.

إن هذه الألعاب لخطيرة. فلا يحسبنّ أحد أني أوافق عليها، أو أتهم بهذه المهانة فرنسيين مضلَّلين يقترعون ضد مصلحتهم وغالباً ضد حسِّهم السياسي. اليمين المتطرف ليس جزءاً من اليمين بل هو توأم اليسار المتطرف. إني أطلب إلى الناخبين المستائين من النظام السياسي الحالي ألاّ يغالوا في تقييم الصيغة الفرنسية للأصولية التي يخافونها عن حق في شكلها الإسلامي.

وما هو ملح أيضاً هو حالة الفرنسيين العاطلين عن العمل. ملايين من مواطنينا البطالين هم على شفير المنفى الإجتماعي. ومئات الألوف من الفتيان معرضون للنبذ الإجتماعي غداً.

إنه شيء غير مقبول. فيجب حال انتخاب رئيس جديد للجمهورية أن تنطلق حملة دمج قومية لتحديد حق جديد: الحق في النشاط الإجتماعي.

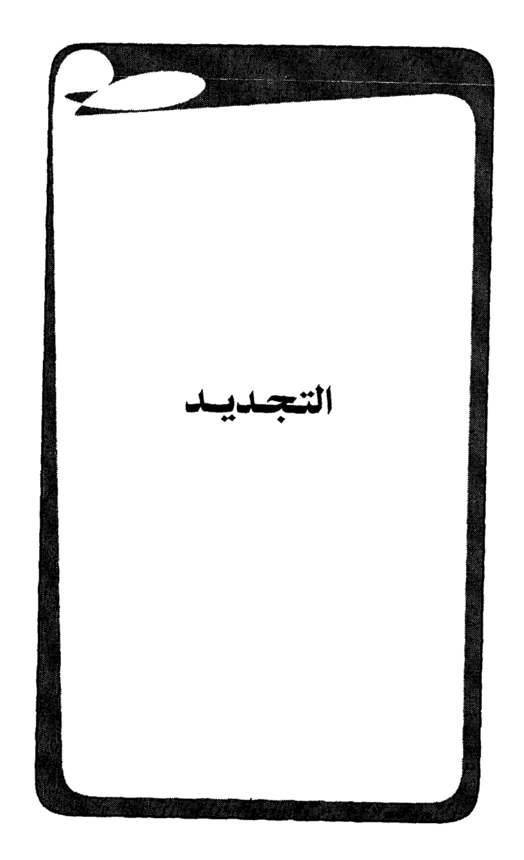
من الضروري أن تُوضع مبادرة علنية ترتقي بالدمج الإجتماعي إلى مستوى الواجب القومي ممَّا يؤدّي فوراً إلى حركة كبرى يعمل فيها رؤساء المؤسسات ومسؤولو المنظمات الحرفية والاجتماعية على توحيد جهودهم. فتتضافر قوى هذه الفاعليات من أجل توفير صِيَغ استقبال لطالبي العمل وإعطائهم مهمة ما في مؤسسة أو في دائرة إقليمية أو في جمعية.

يجب أن تسيطر فكرة جديدة ألا وهي المواطنية الكاملة، التي تحتِّم يقظة ضمير لدى كل رئيس مؤسسة وكل عمدة وكل رئيس جمعية عليه واجب مدني أن يرعى دمج محروم أو عدة محرومين. واجب مدني

وأضيف: واجب أخلاقي. ومن البديهي أن مساعدات وتخفيضات للأعباء تجعل الصيغة قابلة للحياة على المستوى الاقتصادي. ليس الموضوع هو أن نحمّل المؤسسات الخاصة وحدها ميثاق العمل هذا المنوط أولاً بالتضامن القومي.

ومن الضرورات الملحة أيضاً إمكانية أن يحظى كل فرنسي بسكن لائق. يجب أن نباشر في إصلاح طريقة تمويل للإسكان تساعد الطبقات الوسطى على امتلاك منازلها. يجب أن ينشأ نموذج جديد للقروض، ينصّ على إعادة جدولة القرض في حال حصول حدث عائلي أو فقدان العمل. إن سياسة كهذه، علاوة على الإنعاش المباشر الذي يمكن أن نتوقعه منها في مجال البناء، من شأنها أن توّفر مساكن إجتماعية لأكثر المواطنين حرماناً أولئك الذين فقدوا بيتهم وأحياناً كثيرة شريك الحياة، والعمل في وقت واحد.

وهكذا تنتهي إحدى أقسى نتائج البؤس الجديد: تسكع المشردين أمام منازلنا. أولئك المتروكين في مهب رياح الشقاء المادي والمعنوي المجبرين على استعطاء رمق الحياة. وبصفتي عمدة لمدينة عظمى قد تعرّفتُ إلى مأساتهم إلى حد لا أستطيع معه إلاّ التحرك بسرعة.



التجديد

إن تبدّلات العالم الحديث تتطلّب إصلاحات في العمق هذا إذا أرادت فرنسا أن تحتفظ بمنزلتها وبمستواها المعيشي. ويمكن أن تُطبَّق هذه الإصلاحات في مهلة ثلاث سنوات وتُجذِّر التجدّد السياسي الذي تُبرِزُه التدابير الطارئة.

يجب أن تُعكَس الاتجاهاتُ التي كان من نتيجتها ضغط الأجور المنخفضة وزيادة الأعباء وإثقال كاهل المستقرضين. وليست المسألة، بالطبع، إنعاشاً إقتصادياً مصطنعاً يُؤدي إلى التضخم. ولكن يجب تشجيع المبادرة بالسماح للمليونين ونصف المليون من المؤسسات الفرنسية الخاصة، ومن بينها أكثرية عظمى من الوحدات الصغيرة، على تشغيل العمال. إنها لن تستطيع ذلك إذا ظل قسم كبير من الأعباء الاجتماعية غير مسجّل في ميزانية الدولة وإذا استمرت معدّلات الفائدة مرتفعة تحت تأثير ديوننا. ولن تقدر على ذلك أيضاً وأيضاً إذا لم يتحقق جهد عظيم لتخفيف الضغوطات الإدارية.

ليس من طبعي امتطاء الأوهام. إني أعرف مثل أي إنسان متطلبات الاقتصاد ما بعد الصناعي ومخاطر الإنزلاق التضخمي ومضايقات السوق العالمية والتزاماتنا الأوروربية. يجب ألاّ تمنع هذه الحقائق سلطة سياسية عازمة من أن تعيد تقييم العمل الذي يكدس الثروات وترفع مستوى معيشة الأجراء وخاصة الأقل حظاً.

هذا هو الخيار السياسي للتماسك الاجتماعي ولروح الظفَر، الخيار الذي يجب أن يكون، من الآن فصاعداً، الهدف الأعظم والهاجس الدائم للدولة الجمهورية. إنه سيحقق التحام الشعب ويؤدي إلى تلاقي الفاعليات الاقتصادية. ويعلم أكثر الميالين إلى الرتابة، أولئك الذين ينعمون بالحماية أكثر من سواهم، يعلمون، في قرارة أنفسهم، أن التغيير الذي أرسمُ أُطُرَه هو

البديل الوحيد للفوضى على المدى البعيد وأنه لم يعد ممكناً إقامة تناقض بين ما هو إقتصادي وما هو إجتماعي.

إن تكييف النظام التربوي والتخطيط الإقليمي وإعادة تحديد وقت العمل وحماية البيئة وإصلاح النظام الضرائبي وتبسيط العلاقات بين الإدارة والمواطن وتحديث الرعاية الاجتماعية هي كلها محاور عمل إصلاحي يجب أن يكون معقولاً ومتطوراً ومُتَّفقاً عليه ولكن ليس تافهاً.

سأتقدم باقتراحات دقيقة واضحة على مدى حملتي الانتخابية وسأسجل ذلك في جدول زمني وأرقّم تلك التي تحتاج إلى جهد من التضامن القومي، وذلك مع ذكر الأهداف المتوخاة وهي: العدالة ورفاهية الجميع ووحدة الفرنسيين. لا تكون الوسائل مناسبة عندما يساء تحديد الهدف.

إن الأمر يتطلب إصلاح التفاوت بين مستويات المعيشة والتربية والثقافة كي لا يشعر المحرومون أنهم منفيون في وطنهم. يجب أن يشعر كل فرنسي أنه مساهم في مُلْكية فرنسا. ويجب أن يتمتع بعدالة لا تتأثر بضغوط الأقوياء وأن تتوفر لأولاده مدرسة تعلمهم القراءة والكتابة والحساب قبل الدخول إلى الصف السادس (الأول من المرحلة المتوسطة) حيث لا يخرج إلاّ بشهادة قيمة وبتنشئة مهنية حقيقية.

وأؤكّد، متكلّفاً التكرار، أن هذه الأهداف واقعية، ولا تؤدي إلى أضرار مالية. والحسابات الاقتصادية لأنصار الجمود لا تأخذ في الحسبان تكاليف البطالة والجنوح والنفي الإجتماعي والعزلة. وليست الأضرار النفسية كلّها محصاة، وعدم حصرها بأرقام لا ينفي وجودها. التعطل التام، إرهاق الأعصاب، البشاعة، الكآبة تكلّف غالياً. ووراء الأرقام هناك الناس، فلا ننسهم. فالسياسة الوحيدة القيمة هي تلك التي تحرر طاقاتهم بإعادتها إليهم الأمل في غدٍ أقل قساوة.

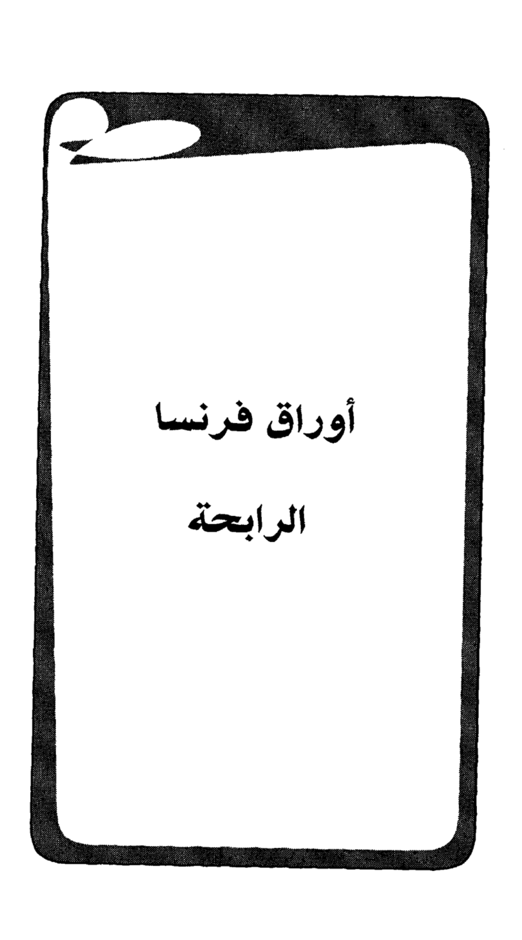
ليس لهذه الرأسمالية الصارمة والقاسية من مستقبل أفضل من مستقبل «الجماعية» الاشتراكية وكل الاقتصاديين الرصينين متفقون على ذلك. إنهم يفتشون جميعاً عن طريق ثالثة لا تكون صورة مشوّهة للأفكار الاشتراكية البالية.

وإني لأعلم أن «المشاركة» التي بشر بها الديغوليون منذ وقت

طويل لم يَسْتسِغْها إلى ذلك الحين لا رؤساء المؤسسات الخاصة ولا النقابات. أأسيء تحديدُها ربما أم شُوِّه عَرْضُها؟ أو ربما أنها لم تأت بعد، ساعة ابتكار المواطنية التي تحسب حساب كل المطامح، مطامح الأجَراء ومطامح المساهمين الصغار على حدٍّ سواء؟

لقد تبدلت الأيام. والمؤسسة التي تُكسَب فيها معركة الاستخدام، لن تُصلَّح إلاَّ يوم يشعر كل عامل بأنه يتحمل فيها مسؤولية كاملة. والمواطنية الحديثة يجب أن تعني كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأن غاية الاقتصاد هي اجتماعية وليست حسابية. إن فائدة شخص ما لا تلخص في انتاجيّته، هذا إذا كانت فائدة الإنسان تحدَّد بالكمية. كما أن فائدة المؤسسة لا تُخْتَصر بطاقاتها على توفير الأرباح حتى ولو كانت هذه الأرباح ضرورية. بل يجب أن تصبح فسحة للمواطنية، وتحت هذا الشعار، تستقبل شبّاناً يسعون إلى الإندماج كما تستقبل بالغين في طور التحوّل. لنوفر لأصحاب المؤسسات هذه الوسائل، بأن نسجّل في ميزانية الدولة جزءاً من الأعباء الاجتماعية. مبدأ بسيط يجب أن يَسُود: أن ندفع للعاطل من العمل لكي يجد عملاً خير من أن ندفع له لكي لا يعمل شيئاً. فيرضى عن ذلك المواطن إذ إنه دفع الضرائب ويغدو المجتمع أقل انقساماً. وتصبح التضحيات الضرورية مقبولة إذا دُوِّنت في معاهدة جديدة من أجل المبادرة والاستخدام يوقعها جميع الشركاء على أثر مشاورات تشجع عليها الدولة.

يجب أن تستوحى جميع إصلاحات السنين القادمة من فلسفة الشخص وتنزع إلى التماسك الاجتماعي. ما الفائدة من بناء اقتصاد تنافسي، بعدد من المؤسسات الخاصة ذات أهمية عالمية، إذا كان ذلك سيعود بالضرر على الأشخاص؟ وما نفع القوة إذا كان عليها أن تسيء إلى الأفراد وتقسّمهم وتطفىء لديهم أحلام السعادة والتعطّش إلى العدالة؟ هتلر وستالين كانا يملكان القوة ولكنهما أغرقا شعبيهما في لجة الشقاء. والولايات المتحدة التي أكنّ لها كل إعجاب في بعض الأمور تتمتع بالقوة ولكنها لا تقرّب فيما بين الطبقات الوسطى ولا بين الأعراق. وفرنسا بحاجة إلى أن تحتفظ بقوّتها وإشعاعها دون أن تنسى الفرنسيين على قارعة الطريق.



أوراق فرنسا

الرابحة

تنتهي الولاية الرئاسية القادمة في القرن الحادي والعشرين. وعندئذٍ سيكون العالم قد تغيّر، ولكنني متأكد من أن فرنسا ستتابع طريقها. لقد تجاوزَتْ محناً أخطر من الأزمة السياسية والأخلاقية التي نجتازها اليوم. إنها تعرف كيف تتخطاها.

فرنسا بلد عظيم: إني أتأكد من ذلك كلما استقبلني رجل دولة. فمن خلال شخصي يُكرَّم، بفيض من العاطفة غالباً، وطنُ حقوق الإنسان وآداب السلوك.

لقد تعاونت الجغرافيا والتاريخ على نسج استثنائية فرنسية من الواجب أن تبقى استثنائية. نحن على مفترق بين اللتننة (latinité) وأوروبا الشمالية، هذا الموقع يخدم إشعاعنا الاقتصادي والثقافي. إننا نعمل منذ القرن الوسيط على توليف العوالم الانكلوسكسونية والجرمانية والمتوسطية. فمن توما الأكويني إلى عصر جامعة باريس العظيم إلى مؤرِّخي مدرسة الحوليّات مروراً بڤولتير، وَسَمنا العالم دائماً بميسم حياتنا الثقافية العالمية. لقد انتزع بوليڤار في أميركا اللاتينية وتوسان — لوڤرتور (Toussaint- Louverture) في هاييتي، استقلال بلديهما بمُثُل الثورة الفرنسية ولغتها.

والقيم الأكثر عالمية انطلقت غالباً من فرنسا وثقافتنا تنعم اليوم في الخارج بِحَظوة عظيمة، وتكون بحظوة أعظم لو قلل مبدِعونا من الشك في أنفسهم. إنهم صدى لعصرهم وسيزداد أفقهم اتساعاً إذا استعادت فرنسا ثقتها بنفسها واستفاقت فيها روح الفتح مجدداً.

ومن حسن حظنا أننا بلد زراعي عظيم — ثاني بلد عالمي مصدِّر بعد الولايات المتحدة الأميركية، ويمكننا أن نطمح إلى المركز الأوّل في

المجال الزراعي والزراعي ـــ الغذائي.

إنها لورقة قوية أن نتمتع بكفاية غذائية ذاتية وبأرياف يزرعها الإنسان منذ آلاف السنين. والفرنسيون لا يعيرون ذلك كبير اهتمام. ولكونهم بغالبيتهم الساحقة من سكان المدن فهم يميلون إلى أن يروا العيش في الريف نوعاً من البقاء على قيد الحياة. إنهم يرتكبون خطأً رؤيويّاً. وعلاوة على النقد الأجنبي الذي يوفره هذا القطاع الزراعي ـــ الغذائي فإن مطمحاً زراعياً عظيماً يسمح لنا بالاحتفاظ في أيامنا بجماعات مؤهلة لاستقبال جماعات أخرى.

لقد تنظم مزارعونا وتكتلوا وأصبحوا أصحاب مؤسسات. إنهم، كعصريين في نظر الكثيرين، بستانيو حقولنا وحراس ذكرياتنا، ونقول أيضاً حراس مستقبلنا لأن الشعب الفرنسي لم يسبق أن تعهد هكذا جذوره. فما سبب نجاح كتب هنري فانسينو (H.Vincenot) وجاكيز هلياس (Jakez Hélias) وكلود ميشليه (C.Michelet)؟ ذلك أن الفرنسيين يجدون فيها ذاكرة شعبية، ويخافون أن يفقدوها نهائياً. لماذا هذا الرواج «لمتاحف البيئة»، وهذا الازدهار للسياحة الخضراء، وهذه الرغبة في التجوال بين تجار الأشياء القديمة؟ من أجل أن ننتزع من العدم بقايا ماضٍ نهوى جعله أسطورة.

لست، من طبيعتي، متشبثاً بالماضي على الاطلاق إني أحب المدينة، ولكني أفهم رسالة مواطنينا. إنهم يريدون أن تستعيدَ فرنسا توازناتها الديموغرافية لكي تحتفظ بهويتها.

في عصر الأقمار الصناعية والمينيتل (Minitel) وفي اقتصاد يهيمن عليه القطاع الثالث المنتج تصبح الطوباوية التي أعلنها الفونس أليه (A.Allais) حول عالم ساحر (المدن في الريف) خياراً سياسياً في التخطيط الأقليمي.

ويفرض هذا الخيار سياسة زراعية طموحة لا سيّما وأن كوكبنا الأرضي يزدحم بالسكان بإيقاع مخيف. وسنحتاج إلى تغذية هذه الملايين من الأولاد التي تعاني نقصاً بالڤيتامين. إنها حاجة إنسانية أوّلية وهي من مصلحتنا، لأن شعوباً جائعة ستتدفق حتماً إلى أوروپا، مع كل المخاطر التي تسببها هجرة وافدة فوضوية.

كثيراً ما وقفت ضد الحجج القصيرة النظر التي تقضي بتدمير ما زاد عن الحاجة وبتبوير الأرض وبتمويل ترحيل المزارعين بينما على مسافة ثلاث ساعات بالطائرة تعاني الملايين سوء التغذية. كيف يمكن القبول بهذا التناقض غير المعقول؟ تسلمتُ مرة حقيبة وزارة الزراعة وأعرف تعقيدات المشكلة، وأعرف أيضاً أن السوق المشتركة كانت مؤاتية إجمالاً لمصلحة الزراعة عندنا، ولكنني أظن أنه بالإمكان أن نقترح، بالتعاون مع شركائنا، منطقاً زراعياً آخر دون الخوف من إغضاب المنافسين الذين يدافعون من جانبهم عن مصالحهم دونما ذرة من حياء.

إن فرنسا قوة صناعية وتجارية عظمى تُدْرَج على لائحة الخمسة الأوَل من المنتجين المصدِّرين. ولكوننا ننعم بميزة عظمى وهي أننا ولدنا ونعيش في بلاد خصبة، يفرض علينا الواجب الأخلاقي أن نؤمِّن البحبوحة للأجيال القادمة. وسندرك البحبوحة إذا شئنا، وليس أفضل من الإرادة الصلبة ما يبلغ بنا هذا الهدف. والانحطاط هو كالحرية حالة ذهنية.

والكثيرون من الفرنسيين مقتنعون بأن تقهقرنا مبرمج، وينظرون إلى فرنسا على خرائط العالم فيرونها صغيرة جداً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وروسيا والصين. فالانطلاقة العجيبة للقارة الآسيوية تدفعهم إلى الذهول، ولكنهم لا يرون أن اليابان، القوة الاقتصادية العظمى، لا تفوق بلادنا اتساعاً، إنها فقط بلاد تثق بنفسها، كما تفعل كوريا.

إن ماضينا يشدنا بلا وعي منا إلى الحنين. كانت فرنسا مهيمنة في العصر الكلاسيكي وفي عصر الأنوار وفاتحة بقيادة بوناپرت وامپريالية في

ظل الجمهورية الثالثة. وهي اليوم تبدو للكثيرين من الفرنسيين دون ما خصَّها به القدر.

لن تذهب هذه الصفحات هدراً إذا استطعت أن أقنع القارىء بأن فرنسا هي بلد مستقبلي عظيم، قادر على تطوير قوته الاقتصادية وتحسين مستواه المعيشي والإبقاء على الرعاية الاجتماعية للفرنسيين، شرط أن نريد ذلك. إن سياسة جريئة للأبحاث العلمية تفرض نفسها كي لا يدركنا التأخر في القطاعات الطليعية. فلا إجراءات روتينية صغيرة بعد اليوم. وَلْيُبذل المال العام حيث الرهانات الصناعية على الصعيد العالمي. ويجب أن تكون هناك تنشئة مهنية تعد الشباب لمواجهة تحديات الاقتصاد الحديث: إن ثلث وظائفنا سيكون بعد قليل، رهن التصدير، لذا يتوجب تحديد الأماكن الحرة في السوق الاقتصادية لملئها. كما يجب مساعدة المؤسسات الخاصة لتظل أو لتصبح جديرة بالمنافسة.

ليست هذه المطامح خارجة عن نطاق طاقتنا. لقد حدث أنه عندما أراد جورج پومپيدو أن يجعل من فرنسا بلداً صناعياً حديثاً، راح الكاسّندريون (المتنبئون) يتذمرون ويهزون الأكتاف استخفافاً، ولم يصدقوا أن بلدَ فلاحين وخطباء يمكن أن يصبح ويبقى في طليعة البلدان المتطورة. لقد كانوا على خطأ. إني أتذكر تلك المرحلة، مرحلة دخولي إلى دنيا السياسة: كنا نخصص الكثير من طاقتنا لإقناع وكلاء الدولة ومخططي الإقتصاد بأن فرنسا بإمكانها أن تنتج طائرات وقطارات وصواريخ وإلكترونيات وجزئيات وتبيعها. كانوا يشكّون في أننا نستطيع التعويض عن تأخرنا في موضوع الطرقات والاتصالات البعيدة.

كانت تلك تحديات الستينات وردّت هذه التحديات لأن الجنرال ديغول وجورج پومپيدو لم يترددا في إزالة العراقيل.

لا شيء يبرِّر الروح الانهزامية، خاصّةً أن فرنسا لا تغرّد خارج سرب الأمم الفوضوي، وأحدث هذه الأمم استقلالاً ليس أقلّها اضطراباً. نحن مع

المانيا قِوام بناء أوروبي سيستمر في توحيد الشعوب في مجموعة مصائر.

إن منهجي الأوروبي منهج عملي (پرغماتي)، وأعتقد أنه يجب احترام هوية أمم القارة وذاكرتها وسيادتها ووسم البناء الأوروبي بالديمقراطية. وإلاّ فإن الشعوب ستنكمش على نفسها ويخشى الوقوع في شَرَك بغض الأجنبي.

لا أؤمن بأوروپا يصنعها في بروكسل تقنوقراطيون لا صفة شرعية لهم. لقد حدث لي أن قلت ذلك بشيء من الحدَّة ودافعت بالحدة ذاتها عن مصالح فرنسا عندما بدا لي أن المفوضّية الأوروبية (La Commission) لا تحمل الأمر على محمل الجد بشكل كافٍ أو عندما أهمل الفرنسيون أنفسُهم الدفاع عنها: فلا نتهمنّ دائماً بروكسل بالمسؤولية المعزوة غالباً إلى إهمالنا أو إلى ضعفنا.

لهذه الأسباب اتُّهمت في نواياي وقد وصفوني بأنني معادٍ لأوروپا حتى إني اتُّهمت «بالقومي» العنيد. إني أتحدّى أيّاً كان أن يذكر، خلال ممارستي لمختلف مسؤولياتي الحكومية، عملاً واحداً أو موقفاً واحداً معادياً لبناء أوروپا. والمستشار الألماني كول الذي هو صديق فرنسا ومقتنع بأوروپيته لن يكذِّبني في ذلك.

في الحقيقة لقد آمنتُ دائماً بضرورة بناء أوروپا سياسياً واقتصادياً وبدونها سيكون أثرنا قليلاً في الحياة الدولية وهو الأمر الذي ندرك معناه على أطلال يوغوسلاڤيا القديمة. ديغول هو الذي وضع الحجر الأول في أوروپا السياسية عندما أرسى مع المستشار أديناور أسس المصالحة والصداقة الفرنسية ــــ الألمانية.

إن أوروپا هي، بالنسبة إلى فرنسا، أفق لا بديل له، وليست هي الأفق الوحيد. ولبلادنا المفتوحة على المتوسط من الوسائل ما يوجب عليها الإشعاع في كل مكان من العالم.

من المغرب إلى نهر الكونغو، في أميركا الشمالية وأميركا

الجنوبية، في الأوقيانوس الهندي، في جنوبي الپاسيفيك، وعلى شبه الجزيرة الهندوصينية عشرات الملايين من الناس الذين يتكلمون لغتنا ويأخذون بثقافتنا ويعتمدون على مساعدتنا.

لفرنسا، القوة الدولية بموجب وضعها كعضو دائم في مجلس الأمن والقوة النووية علاوة على ذلك، من الوزن أكثر مما يتصور الفرنسيون. وستكون اللغة في القرن القادم عاملاً خطيراً من عوامل القوة الدبلوماسية والاقتصادية في عالم تحظى فيه اللغة الانكليزية بهيمنة فعلية.

من المؤكد أن أكثرية البلدان الفرنكوفونية هي فقيرة وخاصة في أفريقيا. وهذا سبب إضافي لربط هذه البلدان بفرنسا مع احترام استقلالها. إن أفريقيا تغوص في الشقاء واليأس: فإذا ساعدناها على بلوغ الحد الأدنى من النمو تتضاءل الرغبة لديها في الهجرة. وتجد منتجاتنا، في نهاية المطاف قنوات تصدير جديدة. واحتكاك الثقافات، بدلاً من أن يكون مصدر تهديد يصبح عامل قوة.

يحتفظ الديغوليون جميعاً بفلذة من أفريقيا في قلوبهم. ألم يكتب زعيم فرنسا الحرة هناك بمساندة الرجال الشجعان، مثل فيليكس إيبويه (F.Eboué) الصفحات الجُلّى من المقاومة؟ قليلون هم رجال الدولة الذين أثاروا فيَّ من الاعتبار ما أثار فيليكس هوفويه بوانيي (F.Houphouet – Boigny) وليوپولد سيدار سنغور. وإنني لأشعر بتأثر خاص عندما أرى في عمق الريف رؤوساً سوداء لأطفال عمرهم ست سنوات منحنية فوق الألفباء الفرنسية. وذات يوم ــ آمل ألاّ يكون بعيداً جداً ــ ستستيقظ أفريقيا على غرار آسيا، وسيدرك الذين ينحون باللائمة على جهودنا بشأن التعاون خطأ حكمهم.

إن الفرنكوفونية لا تعني أفريقيا فقط. فهي تأبى إلاّ الانتشار في بلدان شبه الجزيرة الهندو ــ صينية التي تنفتح على العالم. وإذا كان صحيحاً أن العملاق الصيني سينفجر اقتصادياً في القريب العاجل. ألا

يكون وجودنا على حدوده في بلدان زال منها الحقد على الاستعمار، أفضل معبر للدخول إلى أسواقه؟

وأي أداة إشعاع أروع من الفرنكوفونية في لبنان، هذا البلد الصديق، ويا لَهُ من صديق، في حين أن آفاق السلام بين إسرائيل وجاراتها تَعِد بعصر عظيم من النمو في هذه المنطقة، وبيروت هي، بالنسبة إلى فرنسا، باب عبور طبيعي إلى الشرق الأوسط؟

والملاحظة تصلح للقارة الأميركية التي يعتبر الدخول إليها صعباً. ففي الأنتيل الفرنسية وفي غويّانا، في كيبيك التي تتحرر، في هاييتي التي كما يبدو، تخلع عنها نيرها، يمثل الطابع الفرنسي قاعدة خلفية جديرة بأن تفتح أمامنا أبواب التجارة في كندا والولايات المتحدة وأميركا اللاتينية.

وفي مكان قريب منا، يحمِّلنا الاستخدام الجزئي، على الأقل للغة الفرنسية في رومانيا وبولونيا، رسالة واضحة، في نطاق توسيع الاتحاد الأوروبي.

إنه توسيع مرغوب فيه في مفهومي: فبلدان أوروبا الوسطى تخرج من نصف قرن من الاضطهاد السياسي والإهمال الاقتصادي والشقاء النفساني: قد تكون فريسة للإغراءات الغوغائية التي تعرِّض السلام للخطر. ويبدو لي أن الوسيلة الفضلى لدرء هذا الخطر هي في ربط هذه البلدان بمصير الأعضاء الحاليين للمجموعة الأوروبية. وخير الأمور عاجلها، ولفرنسا دور بارز تلعبه. فإذا رفَضَت فإن آخرين سيلعبونه ونحن سنعود القهقرى، لأن الأزمنة الآتية لن تشفق على الباردين الجامدين.

مكانة فرنسا؟ إنني أتصور سخرية النفوس الكئيبة. هناك فرنسيون ــ أقلية ولكنهم فاعلون ــ تبدو لهم حتى فكرة دور دولي لفرنسا قد عفّاها الزمن أو على الأقل سخيفة، وأحياناً يخبِّئون تشاؤمهم وراء ستار من القناعات الأوروبية الشرسة. إنهم في الواقع، يعتقدون أن لا مفر من تذويب

فرنسا بأوروبا كما يتصورونها هم «أوروبا ـ ذريعة» لا تقاس بتلك التي تتكون بصبر منذ اتفاقية روما.

هذا التشاؤم يفتح الباب أمام التخلي عن كل شيء. فهو سياسياً غير مسؤول. ودفعني قديماً إلى أن أندّد بـ «حزب الغريب» وكانت هذه العبارة مؤسفة لا شك. لقد حَمَلَتْ على الاعتقاد أني أثير الشكوك حول وطنية رسل البناء الأوروبي. وأني بالطبع لم أتّهِم إلاّ نزعة بعض النفوس إلى التحقير الذاتي وإلى الاستقالة، ومعها هذا التكبّر المعادي لفرنسا في بعض المختبرات الفكرية.

إن الحرب التي شُنَّت حينئذٍ ضدي عن حسن أو سوء نيَّة قد خمدت نارها منذ وقت طويل. ومع هذا فإن متّهِميّ لم يُلقوا جميعاً السلاح. فلا يزال هناك مقتنعون بأن الديغولية بشكل عام وأنا بشكل خاص معادون لأوروبا. ولقد ارتبكوا عندما أعلنْتُ بأني سأقترع بـ «نعم» على التصديق على معاهدة ماستريخت وذلك بخلاف الحساسية السائدة بين عائلتي السياسية حول هذه النقطة.

واقتنعوا مرغمين بأني لست «القومي» الشرس الذي ترسمه بعض الصور الساخرة. أنا فرنسي متشبث باستمرارية فرنسا ومقتنع بأنه بوجود السيادة ووضوح الرؤية لا خطر على هذه الاستمرارية من اتحاد شعوب القارة القديمة. وعكس ذلك، أنا فرنسي مقتنع بأن فرنسا يمكن أن تبقى قوة سياسية واقتصادية وثقافية عظمى. إنها تستطيع ذلك ومن واجب قادتها أن يحافظوا على مركزها لأن الحياة ستستمر بعدهم.

وستنعُم فرنسا بالوجود على مقدار شجاعتها. ولن تتمكّن دون التنكّر لنفسها، من أن تتغيَّب أو تصمت في حين أن العالم يعيد تنظيم نفسه. فالمجموعة العالمية تواجهها أخطار جديدة، أعني المخدرات التي تتطلب عملاً دولياً، والانفجار السُّكّاني أو توترات الهوية الشخصية. إن العالم الآتي سيكون في خطر، وهو بحاجة إلى فرنسا رسولة السلام والحرية.



فن جديد للحياة

إن الأجيال التي ستتحمل مسؤولية المستقبل في بلادنا، هي أقل وعياً بقواها ومميّزاتها من الشكوك التي تضغط على وجودها الخاص.

ولم يعرف الشبان الذين ولدوا بعد أيّار/ مايو 68 إلاّ الأزمة، إنهم أكثر نضجاً وصفاءَ ذهن من الذين ولدوا في الستينات أو السبعينات وأقل تهاملاً. وأسباب ذلك واضحة. فهل ستكون المعاطاة معهم أقل سهولة؟ نأمل ذلك. لقد غاصوا في الصلف الخاص بالثمانينات ولكني أظن أنهم تخلوا عنها. إنهم حذرون تجاه السياسة، فبأي عذر نلومهم على ذلك؟ تنقصهم الحماسة لكن العمل الإنساني يغريهم وهذا برهان على أنهم ليسوا سئمين. ففي «الشرنقة» التي غالباً ما يلجأون إليها، تخفق قلوب سخية.

أريد أن أدْعوهم أَلاَّ يغرقوا في التشاؤم، فمشاكل الاستخدام التي تلازمهم بإلحاح ليست مستعصية على الحل، وسلطان المال الذي يحبطهم ليس أمراً محتماً. وتدمير كوكب الأرض ليس حدثاً لا يمكن تفاديه كما يعلن في بعض الملل المبتدعة أنبياء السوء. حذار من المِلل المبتدعة هذه! وحذار من أنبياء السوء إن السيدا ستُهزم كما بدأت هزيمة السرطان. القتل، التعذيب والاغتصاب يعاقب عليها اليوم أكثر مما كان يحدث في الأمس. الطغاة يرتعدون اليوم في كل مكان، وإذا كان العالم أقل ثباتاً من أي وقت مضى فإن الطغيان ينهار بسرعة أكبر.

القارة الآسيوية تتخلص من شقائها وشبه القارة الأميركية الجنوبية تسير نحو الديمقراطية والشرق الأوسط يقترب من السلام. وأفريقيا ستنعم بالنمو عاجلاً أم آجلاً. فعلى هذه القارة وعلى قارتنا أيضاً شعوب محرومة لا تزال قريبة من جذورها تبحث، في الآلام، عن وسائل نموها دون أن

تخسر نفسها. فلماذا لا يحاول الفتى الفرنسي أن يكون رائد نموذج مبتكر بعيداً عن أبوية المستعمرين، بُعْدَه عن التقليدية العقيمة؟ إنها مثال جدير بفرنسا وينسجم مع دعوتها.

المجاهدون في سبيل القضية الإنسانية يخطّون الطريق. والطابع العالمي لثقافتنا ومتطلبات اقتصادنا التي أصبحت منذ الآن عالمية تتعاون على رسم حدود جديدة. لا بدّ أن يتغلّب القرن الحادي والعشرون على الجوع والاضطهاد الجسدي في كل بقعة على أرض البشر، وستكون هذه هي المعركة الأساسية ويتوجب على فرنسا أن تكون في المواقع الأمامية. وحتماً سيكون أفق الشباب الفرنسي، في عالم مفتوح على كل الرياح، أرحب من مساحة فرنسا وحدها مع شكلها المعروف السداسي الأضلاع.

وفي الوقت نفسه سيصبح الشكل السداسي بالنسبة إليهم حدوداً جديدة. ويعد وجودهم بأن يكون مَشْغلاً واختباراً للمستحدثات التي يستحثها تطور التقنيات. وبهم يناط أمر عدم تحول الأرض إلى مسرح للكوابيس.

إن مسؤوليتهم لعظيمة إذ سيتوجب عليهم إيجاد آداب للحرية في كونٍ يجعله تقدم الأبحاث في موضوع الوراثيات والمشروعات في مجال الإعلاميا أمراً غامضاً.

وغداً سيتوصل البحّاثة إلى حل طلاسم الجينات التي تحملها صبغيات الجنس البشري وسينظمون بطاقة هوية كاملة لكل فرد. وستصبح بعض حالات الشفاء ممكنة ولكن الحدود بين المعالجة المنقذة و«الخلاقة» ستكون مبهمة.

وغداً ستغيّر الاتصالاتُ عبر صور الحاسب الإلكتروني طبيعةَ العلاقات بين الناس ومن هم داخل المؤسسات. وسيكون ذلك، بالنسبة إلى كل فرد، مناسبة غريبة للتصرف بكل إعلام العالم، إعلام الماضي والحاضر، ولكن ذلك سيكون خطراً غير محتمل بالنسبة إلى جمهوري، خطر تباعد بين الذين يتحكمون بالإعلام ويعالجونه ويمتلكونه وبين الآخرين. والإنسان

البروميتي[1] بطبيعته، يمكن أن نجده متقمصاً جلد فرانكشتين[2] إذا فشل الفلاسفة والعلماء والسياسيون في تحديد أخلاق جديدة. وقد كتب رابليه، العلم من غير ضمير.. ما هو سوى فناء للروح. إن رياح مغامرة روحية غريبة بدأت تعصف من أجل الشباب، وعليهم أن يخوضوا عبابها. إن وطن ديكارت وپسكال يتمتع بفرصة تحوّله من جديد منارة الفكر، والله يعلم كم يحتاجها العالم، وأنا أثق بوضوح الرؤية لدى الشباب ليميِّزوا بين النافع والتافه.

وكذلك سيكون جوهرياً دور المرأة في تحديد فنٍّ جديد للحياة.

والمركز الذي شغَلَته في المجتمع عرف وسيعرف أيضاً تطورات عميقة، وتغيرت الحالة النسائية ببطء حتى الخمسينات وتحولت مع وصول النساء إلى الجهاز المنتج. إنهن اليوم أكثر من أحد عشر مليوناً يشغلن وظائف، وعلاوة على الحاجة الواضحة لراتب مزدوج لكي يتسنى للعائلات أن تعيش عيشة لائقة، أرادت المرأة العصرية أن تحصل على استقلال ذاتي، واعترافٍ بها، ونماذج جديدة من العلاقات. وكلما كانت النساء حاضرات على جميع مستويات الحياة الاقتصادية والسياسية كان مجتمعنا أكثر إنسانية وتوازناً. إن تدخلهنَّ في الحقل السياسي لا يزال متواضعاً لألف سبب تعود إلى أفكارٍ محافظة.

نجدهن في المؤسسة الخاصة على كل مستويات المسؤولية بالرغم من أن البعد العائلي ليس مأخوذاً في الحسبان في المؤسسات الخاصة بما فيه الكفاية. وقت جزئي (يجب ألاَّ يعاقب) وقت مختار (يسمح ببدائل في الحياة): يجب أن تقام علاقة جديدة مع الزمن. في منظور المواطنية الكاملة التي حددتها. ويعود لفتيات اليوم أن يتحرَّكْنَ لإرسائها في الواقع. يجب أن تتلاقى الحياة العائلية والحياة الاقتصادية متجهة نحو المزيد من المرونة وبالتالي

---

(1) نسبة إلى پروميتيه وهو شخص أُسطوري في الميثولوجيا اليونانية سرق النار من الآلهة وأهداها إلى البشر — م —.

(2) مسخ مخيف بطل رواية وعدة أفلام رعب — م —.

نحو المزيد من الحرية.

إن الدائرة الانتخابية التي أمثلها منذ سبعة وعشرين عاماً تقع في منطقة منفصلة عن الهضبة الوسطى التي ما برحت تقفر منذ حوالي قرن من الزمان. ففي الأماكن الكثيفة القديمة من الخورنيات ـــ التجمعات السكنية (البلدات) ـــ كانت أكثر المنازل مقفلة.

لقد بحثتُ عن حلول، أتاحت على الأقل، تخفيف النزوح، وحرصت على استلحاق التأخير في موضوع التجهيزات العامة. وقال الخبراء وكتبوا أن عملي «ينافي الاقتصاد» فبدت لي هذه الانتقادات قاصرة وحقيرة. إنها تتحدى مبدأ المساواة. وأثناء تجوالي في هضبات الهوت كورِّيز (Haute - Corrèze) دار في خلدي أن هذه القرى النائمة سيستيقظ فيها النشاط السالف من جديد عاجلاً أم آجلاً. وعاجلاً أم آجلاً ستضجّ الساحات حيث كنت أبشر بالنمو، أثناء الحملات الانتخابية، أمام حفنات من المنتخَبين المتشائمين، ستضج بصراخ الأطفال من جديد. إن الريف والمقاطعة هما إلى حد لا بأس به مستقبل فرنسا: حيث يُطلب فتح ورش العمل للشباب.

عشرة ملايين هو تعداد سكان المنطقة الباريسية. وأحواض مزدحمة بالسكان حول مرسيليا وليلْ ومحور ليون ـــ غرينوبل ومناطق بكاملها تفتقر إلى الحيوية والنشاط. وفي الضواحي كآبة ضاغطة ورخاء العيش مؤجل في ما تبقى من فرنسا، في الأقاليم الخامدة. مؤجل لأن على الشباب أن يسافروا لكي يجدوا عملاً. وكلّها مفارقات يلخِّصها هذان العددان: 90٪ من السكان في 10٪ من المساحة.

وقد تبدلت العقليات. ولا يتوهم الشبان الذين يهاجرون من الريف إلى المدينة ومن المدينة الصغيرة نحو المدينة الكبيرة فيسافرون دون حماسة باتجاه أضواء يعرفون أنها خداعة، وتُفسد شرور المدينة الكبرى في أذهانهم الحلم الذي يدفع، منذ أجيال، بالريفيين ليتحولوا إلى مدينيين لكي يكتنهوا لبَّ الأشياء.

والحاجة إلى تخطيط إقليمي سوف توجِّه السياسة الفرنسية للعشر السنوات المقبلة. إنه ضرورة اقتصادية وبيئية وأخلاقية. وغالباً ما يُؤكّد أن فرنسا تصيب، في جميع الميادين وفيما يتعلق بالنماذج أو النماذج الأولية، نجاحاً أفضل من نجاحها في النتاج المتكرر. وفي هذا الحكم جزء من الحقيقة. لماذا لا تكون فرنسا في طليعة من يضع مخططاً لمجتمع يوفق بين التقدم التكنولوجي، وعذوبة فن حياتي ينسجم مع تقاليدنا؟ ولماذا لا يتحول الشبان الفرنسيون، كلٌّ في مركزه وفي فئته، إلى مبتكري أفكار جديدة في أدب السلوك الفرنسي؟ إن العالِم الجغرافي پيار جورج يتوقع، على مستوى الكرة الأرضية، فراغاً رهيباً في الأرياف في القرن القادم. لنعمل بما يجعل «الاستثناء الفرنسي» يُلغي القاعدة.

واليوم، لا يشعر الفرنسي، الذي يسكن مدينة متوسطة أو حتى قاعدة منطقة (كانتون)، لا يشعر بأنه معزول، فالسيارة والقطار يقربانه من مدينته الإقليمية، من عاصمته ومن البلدان المجاورة. والهاتف والمينيتل والتلفزيون والفاكس تضعه على صلة مع أماكن وأحداث العالم بأسره ويجد في متناول يده، تجهيزات مدرسية ورياضية وثقافية، وبإمكانه أن يرى، بعد فترة أسبوع، الفيلم الذي تتحدث عنه باريس. وهو يملك نفسياً كل مقومات المواطنية الحديثة. وعنده إلى ذلك، وهو يعلم تمام العلم، الطبيعة تحت نوافذه، والفسحة لأولاده وامتداد الريف حوله وألف إمكانية للنشاط الاجتماعي.

وعنده الوقت ليحيا، والوقت مقياس التفتح والازدهار. لقد ربح الإنسان العصري وقتاً من عمله منذ بداية العصر الصناعي ولكن ما أكثر ما أضاعه. في وسائل النقل مثلاً، كم من ملايين القرويين يهدرون ساعتين يومياً أو أكثر ليصلوا إلى محل عملهم ثم يعودوا إلى منازلهم؟

والوقت، في الريف أو في مدينة متوسطة لا يحسب بهذا التقتير. فالعقل السليم العادي يملي الحل بإيجاد وظائف لإزالة الضغط عن

التجمعات البشرية المدنية. والوسائل كثيرة من أجهزة سكك الحديد والطرق إلى الحوافز الضريبية (أي الاعفاءات). إنها تحتاج إلى إرادة السلطات العامة وإلى تضامنٍ مع السلطات الإقليمية وإلى علم التربية.

في إطار حياة أقل تلويثاً وفي زمانية أقل آلية سيجيد الفرنسيون دمج العلاقة الجديدة بالعمل، لأن على الأجيال المستقبلية أن توزع وقتها بين العمل المدفوع والتسلية والحياة الخاصة والنشاط الاجتماعي والمرحلة المخصصة لتربية الأولاد، لتحقيق مخطط أو للتنشئة، وفي كل ذلك ورشة حسية للمخيلة.

وإذا وُزِّع الفرنسيون بشكل أفضل يصبحون أكثر طمأنينة وبالتالي أكثر تسامحاً. وإذا كان الشبان المهاجرون أقل تقوقعاً في معازلهم يكونون أقل تضايقاً ومن ثمّ أقل تعرضاً (عند الاقتضاء) للتطرف السياسي. ويكون اندماجهم المدرسي ثم الاجتماعي ثم المهني أكثر سهولة. إن المزيج الشرير من التعاسة والبطالة والضاحية هو الذي ألهب ضواحي المدن الأميركية الكبرى.

لنظل واقعيين: إن تخطيطاً إقليمياً متناغماً لا يُحْدِثُ من نتائج عميقة على نماذج الحياة إلا على مستوى عدة عقود. والأكثرية الساحقة من الفرنسيين سيستمرون في الإقامة في المدن وضواحيها. وعلاوة على ذلك لقد لاحظت أن الكثير من الفتيان ليس لهم جذور عائلية في فرنسا الريفية. إنهم من سكان المدن ويطوِّرون، في آن واحد، وطنية المدينة والحي، وهذا شأن طبيعي. المهم إذاً، أنسنة وسط المدينة وضواحيها بإضفاء صفات الضيافة الريفية عليها. وإما أن تكون الضواحي غداً قروية الطابع أو في حالة لا تطاق. ولهذا تعتبر الجهود التي يجب بذلها ملحة جدّاً.

سواء أتعلّق الأمر بالعمل الإنساني أو بالمساعدة التقنية للبلدان الفقيرة أو بالفتوحات الصناعية والتجارية أو باستنباط يومي للحكمة والأخلاق، يخطىء الشباب الفرنسي إذا ظن أن نهاية الإيديولوجيات تنعي

المعنى الذي يريدون أن يلبسوه حياتهم. فالقيم الحقيقية غير فانية، إنها تتحول. يتراءى المستقبل لفرنسيّ في العشرين من سنيه غامضاً وعظيماً في الوقت نفسه. فقد عاش الجيل السابق في رفاهية النمو والاستخدام التام. وغرق في سراب الكمّ وعندما حلّت الأزمة وجد نفسه عارياً نفسياً. والشباب الجديد الأكثر تدرباً والأكثر وعياً بإمكانه أن يخط طرقاً دقيقة ويجد السعادة في العودة إلى الانسجام ويُدوِّن صفحة مشرقة في التاريخ.

يدونونها إذا تصالحوا مع السياسة، والآفاق التي أرسمها في هذا الكتاب تستند إلى التأكيد الديغولي على أوّلية الإرادة. وحتى لو قُدِّرَ للتغيير أن يُدفع من قمة الدولة وأن يتناوب عليه الوزراء والإدارة، فهو لن يأتي بنتيجة بشكل تام إلا إذا رغب الشباب الفرنسي في أن يتحمّل مسؤولية مستقبله. إنه في الوقت الحاضر يكتفي بالانتظار الحذر ويخفي قلقه في سخرية نصادفها في أغانيه المفضلة.

بوُدِّي، بعيداً عن الغوغائية، أن أحثه على تجاوز هذا القرار وأقنعه بأن السياسة هي شيء آخر غير مسرح تتصادم فيه الأطماع الشخصية. إن المطامح شرعية ولكنها لا توجز رهان السياسة. إن قدر المدنية على المِحَكّ، وطريقة حياة الشعب والمصير المادي والأخلاقي للأشخاص الذين يتألف منهم.

ليست السياسة فنّ التصنع والتهرب أو الإغراء. لقد استطاعت أن تثير هذا الشعور على امتداد السنوات الأخيرة، ولكن جوهرها هو على عكس ذلك شريف وقد قرّرتُ ألاّ أدعها تفقد من قيمتها. ويجب على الشباب أن يعرفوا، عندما يدلون بأصواتهم، أنهم يختارون مستقبلهم.


مغامرة مشتركة

إن ساعة الخيار تقترب بالنسبة إلى جميع الفرنسيين، وآمل أن يتيح لهم الجدل الديمقراطي أن يختاروا بروية وعن خبرة تامة.

أرجو ألا يُخفى هذا الجدل وأن يأخذ مواطنونا وقتهم ليفكروا ويوازنوا وأن يتسنّى لهم معرفة المرشحين ويقيّموا صدقية برامجهم. لا يحق لنا خداع المواطنين ولا تمويه الرهان على انتخابات رئاسية.

بالنسبة إليّ، أنا الذي قررت أن أتقدم بترشيحي، إنها لحظة مثيرة وخطيرة. لقد أعددت نفسي لذلك وأنا أعي الرهان والمصاعب، وأعي كذلك التضحيات التي يتطلبها المصير من رئيس الجمهورية.

لقد عدلت نهائياً عن ترؤس الحركة التي أسستها في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1976، وكان ذلك كوداع لما يقرب من ثلاثين سنة من المعارك السياسية لأن حملتي الانتخابية الأولى تعود إلى ربيع 1967.

وقد سال الكثير من المياه مذّاك في كوريز والسين: ولقد خبرت جميع ما يعتري رجل السياسة من مباهج وتعاسات: الفوز، الفشل، الخيانة الجارحة. ولدي شعور بأني رأيت الأمور في كثير من الأحيان بشكل صحيح. لقد اقترفت أخطاء وحللتها دون أدنى مجاملة.

أيجب علي أن أقرّ بأني لا أتعرّف إلى الشّبه في الصور التي رسمت عنّي، في الأحكام التي صدرت عليّ. لا شك أني مسؤول عن ذلك. ولا أحب أن أستفيض في الكلام ولا أبرر نفسي، وشعوري كرجل دولة يأبى الحركة المسرحية.

لا شك في أن وسائل الإعلام كانت ستتعاطى معي بشكل أفضل لو

لـم يمل عليّ طبعي الـمتّحفظ والذي يبدو لي بديهياً، أن أكظم حالاتي النفسية، والـمرء لا يتغير.

ولكنه يتطور بمعايشة التجارب. فماذا يجمعني بالنائب الفتى في 1967 وبرئيس الوزراء 1974 وكان لا يزال شاباً؟ لقد احتفظت بحبي لبلدي وبالشأن العام وبحساسية ما ضد العقائديين وبحساسية حقيقية ضد الايديولوجيين الذين يريدون القضاء على الماضي. أكره العبودية والظلم. لقد أوحى إلي الناس البسطاء بتعاطف طبيعي كلّفني اللوم لتفضيلي الأماكن الشعبية على الصالونات الاجتماعية، وهو لوم له ما يبرره.

وقد احتفظت في الواقع بكل قناعاتي: كنت قد بدأت أفكر وأنا في الثلاثين من عمري، بأن غاية العمل السياسي، في فرنسا، تقوم على توحيد الفرنسيين حول الدولة لكي يشعروا بأنهم متضامنون من أجل خطة عظيمة.

إن سلوكي هو الذي تعدّل. لقد أصبحت أقل تقنية وأقل شكلية وأؤمن بإرادة الإصلاح أكثر مما أؤمن بذكر سيل من الوصفات العلاجية.

ولكي أستعيد تميزاً عزيزاً على ريجيس دوبراي (R.Debray) أقول إن الديمقراطي الذي كنته دائماً قد أصبح جمهورياً الآن.

إن علاقتي بالزمن قد تغيرت. لطالما تصرفت بسرعة لأن الـمهل الزمنية كانت قصيرة ولأنني كنت صعب الانقياد لجمود الكائنات والأشياء. أمّا اليوم فإنني أقيس التباطؤ، أقيم له وزناً. أميّز بين الأمر الـملحّ والـمدى الطويل، إنها ميزة السن والخبرة.

إن أجهزة بلد قديم تكون معقدة. على الـمرء أن يكون قد مضى على انتخابه مدة طويلة في جماعات مختلفة لكي يفهمها جيّداً. ولكي يستطيع الهيمنة عليها جيداً، عليه أن يقف على جانبي الحاجز الذي يفصل بين الوزراء القائمين بالنفقات والوزراء الـمموّلين. هناك أحداث

يفهمها الإنسان أفضل إذا كان عمدة مدينة كبرى، وأحداث أخرى رأيتها رؤية العين عندما كنت رئيس المجلس العام. وبالإمكان تحطيم طاقات بلد ما بالغباوة والخفة والجهل. فأنا لا أعرف كل شيء وحركية الواقع تفاجىء دائماً. لكنني اتخذ من خبرتي واقياً يقيني كل يوم من اتخاذ قرارات تعتمد على المخاطرة.

تعرف الشعوب مراحل من الغبطة والإرهاق فتارة تسبح في عباب الثقة وطوراً تغرق في لجة الكآبة. فلو كنت أفكر بأن هذه المراحل الدورية حتمية لما ترشحت للانتخابات الرئاسية. فالفرنسيون حالياً حائرون وميالون إلى الانطواء على نفوسهم، ولكنني مقتنع بأن دفعاً جديداً يمكن أن ينتشلهم من قلقهم وأني لطامح إلى إحياء هذا الدفع لأني أشعر بهذه الضرورة في داخلي، وهذا ما يعنيه التزامي. فالسلطة بحد ذاتها لا تهمني. هذا التأكيد سيثير ابتسامات في العالم الباريسي المُصَغَّر. والذين يعرفونني حتى ولو معرفة طفيفة يعلمون أن السلطة لم تخدِّر مرة إحساسي. أحب السياسة حبّاً مولِّهاً. لقد كرّست لها حياتي: أهزأ بكل هوى آخر لأنني أحب الخير العام ومن ينسب إليّ دافعاً آخر فهو مخطىء.

وأحياناً عندما يأتي المساء، أنظر من خلال شباك مكتبي، انسياب نهر السين، فتتقاطر الأشباح: الشخصيات العظيمة في تاريخ فرنسا. لقد كنا بحاجة إلى هذا الموكب الطويل من البطولات والتضحيات والعناد لصنع بلد عظيم انطلاقاً من باريس ومن «ايل دو فرانس» (Ile de France)! هؤلاء البناة المشهورون يلقون المسؤوليات على كاهلنا ويذكروننا بأن لا شيء مكتسب: لا السلم الأهلي ولا الوحدة ولا الحرية.

لا شيء يبقى على حاله. باريس قد تغيرت منذ وقت غير بعيد عندما انتخبني الباريسيون عمدة للمرة الأولى. وفرنسا تغيرت بايقاعات مختلفة.

والتغيير هو سنة الحياة البشرية يجب ألاّ نخافه، كما يجب ألاّ

نتعبد له. فالحركية والاستقرار ليسا متناقضين: فسائق الدراجة لا يستقر على دراجته إلا إذا تقدم. وإذا كان على رأس الدولة إرادة تغيير هادئة وثابتة ثبوت الحياة في وطننا، يكون المستقبل ملكاً له ولا تكون مأثرة الملكية الفرنسية التي أنجزتها الجمهورية قد ذهبت سدىً.

إن العمل يلح عليّ من جديد: سأتقدم، خلال الأشهر القادمة، بمقترحات أحدد، بدقة، إطارها وأهدافها ووسائل وضعها موضع التنفيذ وسيصدر الفرنسيون حكمهم.

إن خطّي السياسي واضح: فإذا انتُخبت فستعتمد الحكومة على الأكثرية العاملة على الإصلاح داخل البرلمان (أي المجلسين) بلا استثناء. وأتمنى أكبر تجمع ممكن حول الأعمال التي لها الأوّلية: كالاستخدام والأمن والتضامن الاجتماعي وأوروبا. وأصبو، على المدى المتوسط، إلى دولة قوية متراصة وفاضلة تأخذ على عاتقها جعل الفرنسيين أكثر تضامناً وكفاحاً.

فأنا، محرراً من كل ضغط، واثق ومصمم ومخلص. فالتغيير الهادىء الذي أقترحه هو أفضل طريقة لفرنسا.

وأذهب إلى ملاقاة الشعب الفرنسي، قوياً بهذا اليقين، وتحدوني الرغبة والأمل في مغامرة مشتركة.

فهرس

فرنسا جديدة

فرنسا للجميع

منشورات عويدات 1000/ 1996

Jacques Chirac

Une nouvelle France

La France pour tous

Texte arabe traduit par
Antoine A. Hachem et Ahmad Oueidat

Editions Oueidat
B.P. 628 _ Beyrouth _ Liban

فرنسا جديدة

فرنسا للجميع

يسعدني أن أقدم إلى قراء العربية، وبمبادرة شخصية، بياناً عظيماً لرجل عظيم هو جاك شيراك، رئيس الدولة العظمى فرنسا.

فرنسا شارلمان «غاليا La Gaule» التي جاء في كتب التاريخ أن خليفة المسلمين هارون الرشيد في أواخر القرن الثامن الميلادي بادله الهدايا الثمينة ومنها برج ساعةٍ مائية.

وأخيراً لا آخراً فرنسا الجنرال شارل ديغول، شمس هذا العصر والذي يليه، مجسَّداً بخلف كبير من القماشة عينها، عنيتُ به جاك شيراك.

هذا البيان/ البرنامج، العظيم والمذهل في بساطته وصراحته ومصداقيته، أقدمه بدوري إلى أبناء العروبة، على المتوسط وفي الصحراء، في المشرق والمغرب، علّه يكون حافزاً ولو لواحد (أقول واحدٍ) من رجالاتنا المسؤولين...

جيل أحمد عويدات

الناشر